مؤسسة زايد الدولية للبيئة
Zayed International Foundation for the Environment
عالم البيئة

التنمية المستدامة في الدول العربية

الدكتور / نوزاد عبدالرحمن الهيتي
أستاذ التنمية المستدامة
المعهد الدبلوماسي - قطر

سلسلة ستة تصدرها مؤسسة زايد الدولية للبيئة - العدد الأول - الإصدارات العربية الجديدة
2015

إدارة السلسلة

رئيس التحرير / المدير العام
أ. د / محمد أحمد بن فهد
رئيس اللجنة العليا
لمؤسسة زايد الدولية للبيئة

الهيئة الاستشارية
أ. د / عبدالرحمن الشرهان
د. / مشكان محمد العور
م. / حمدان خليفة الشاعر

الإدارة المالية
السيد /علي أحمد النجار

المحرر
د. / عيسى محمد عبداللطيف

سلسلة عالم البيئة

سلسلة عالم البيئة ، عبارة عن سلسلة كتب علمية ثقافية ، ربع سنوية تصدر عن مركز البحوث والدراسات بمؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة .

طبيعة السلسلة :

كتابة المتخصصين لغير المتخصصين .

الأهداف :

تهدف هذه السلسلة ، إلي توفير المعلومة العلمية حول قضايا البيئة التي تهم المجتمع ، بأسلوب بسيط وسلس يساعد في نشر الثقافة والتوعية البيئية ، وفي اتخاذ القرارات التي تتوافق مع أسس التنمية المستدامة .

الفئات المستهدفة :

تستهدف السلسلة متخذ القرار لمساعدته على اتخاذ القرارات الصديقة للبيئة، والإعلامي والمعلم والمثقف العربي لمساعدتهم على نشر الوعي البيئي ومتابعة مايهم الجمهور من ممارسات تؤثر سلباً أو إيجاباً على البيئة، كما تستهدف الطلاب والباحثين الذين يودون الحصول على معلومات ومؤشرات علمية .

التنمية المستدامة في الدول العربية

الدكتور / نوزاد عبدالرحمن الهيتي

أستاذ التنمية المستدامة

المعهد الدبلوماسي - قطر

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م

الآراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن رأي «مؤسسة زايد الدولية للبيئة»، ولا تتحمل أي مسؤولية
مهما كانت طبيعتها ناشئة أو متصلة بمحتويات هذا الكتاب

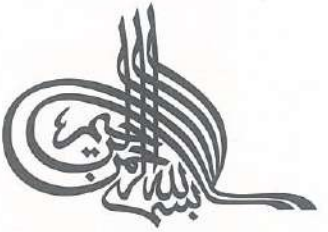

وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾

وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾

وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾

تقديم مؤسسة زايد الدولية للبيئة

إن سلسلة عالم البيئة، التي تصدرها مؤسسة زايد الدولية للبيئة من دولة الإمارات العربية المتحدة منذ العام ٢٠٠٣، تهتم بالإنتاج العلمي العربي بغية نشر الأفكار والمساهمات العلمية على أوسع نطاق. ويظل الهدف الرئيس هو توفير الفكرة والمعلومة البيئية لمتخذ القرار والمعلم والإعلامي والمثقف العربي لدفع مسار التنمية نحو الإستدامة على أسس علمية.

وكما هو معروف تواجه المنطقة العربية تحديات إقتصادية وإجتماعية وبيئية عديدة في وجه التنمية ، منها الشح الذي تشهده المنطقة في المياه العذبة وانحسار الأراضي الصالحة للزراعة ما يهدد الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة. كما تواجه الدول العربية تحديات في توفير فرص العمل للشباب وتأمين الخدمات الأساسية لسكان المدن التي تشهد نمواً مطرداً. هذا إضافة إلى التحدي الكبير الذي تواجهه العديد من الدول العربية فيما يتعلق بالسلم والأمن اللذين يعيقان أي جهود لتحقيق التنمية المستدامة.

إن تطوير أهداف عربية للتنمية المستدامة يساهم في وضع اطار استراتيجي لقياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والوطني. وتوفر سياسات الاقتصاد الأخضر

أحد الأدوات الهامة لتحول الاقتصادات العربية إلى اقتصادات منخفضة الكربون، ولإستخدام الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية مع تكامل صنع القرار ورفع القدرات. آن الأوان للتكامل العربي من أجل ضمان معالجة الأولويات والتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة بحيث تراعي الفرص المتاحة والتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، خاصةً في ما يتعلق بنقل وتوطين التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتعزيز البحث العلمي والتطوير، وبناء القدرات المؤسسية على المستويين الوطني والإقليمي، والنظر في المتطلبات المالية والاستثمارية اللازمة.

كل هذا يتطلب إتباع تخطيط استراتيجي علمي وتطوير سياسات شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وأكثر ما يعرقل التخطيط السليم شح المعلومات وعدم دقتها في وصف الحالة الراهنة وتنبؤات المستقبل.

في هذا الكتاب يحاول المؤلف توفير الإحصاءات والمعلومات الشاملة للتوثيق للحالة الراهنة للتنمية وتأثيرها على البيئة ودور هذه العلاقة في دفع مسيرة التنمية المستدامة محليا وإقليميا ودوليا.

نأمل أن يفتح هذا الكتاب الباب لحوار عربي جامع نناقش فيه ما لنا وما علينا وكيفية رفع كفاءة الإستفادة من هذه

الإتفاقيات الدولية وتحويلها إلى أدوات لنا لا علينا.

ونود أن نؤكد أن مؤسسة زايد الدولية للبيئة لن تألوا جهداً في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف السامي وذلك بتوفيرها منبر حر ومفتوح للحوار وتبادل الأفكار وتلخيصها ونشرها على أوسع نطاق.

وهذه بمثابة دعوة للجميع للمشاركة في هذا الحوار لكي نعمل سويا من اجل بيئة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل.

تمنياتنا لكم بقراءة شيقة ونتائج مثمرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أ. د / محمد أحمد بن فهد

رئيس تحرير السلسلة

رئيس اللجنة العليا

لمؤسسة زايد الدولية للبيئة

تقديم السلسلة...

جدّد المجتمع الدولي الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي انعقد بالبرازيل في يونيو ٢٠١٢، وذلك لبناء مستقبل متوازن اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لصالح أجيال الحاضر والمستقبل. وحث الدول على تحديد التحدّيات الحالية والمستقبلية لمواجهتها وربط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وكان من المهم تحديد ملامح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الذي يعتبر من نقاط الضعف الرئيسة في وضع القرارات والتوصيات على مسار التنفيذ.

ولتأكيد إلتزام الإقليم العربي بتنفيذ مخرجات ريو+٢٠ استضافت مؤسسة زايد الدولية للبيئة بدبي بالشراكة مع وزارة البيئة والمياه بدولة الإمارات العربية المتحدة إجتماع التنفيذ الإقليمي العربي الذي نظمته الاسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإقليم غرب آسيا في مايو ٢٠١٣ كمساهمة من المنطقة العربية في الجهود العالمية القائمة لمتابعة مؤتمر ريو+٢٠. ثم أصدرت مؤسسة زايد

الدولية للبيئة وثيقة الإجتماع في كتابٍ خاص ضمن سلسلة كتاب عالم البيئة بهدف وضع بصمة عربية على مسار تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والمساهمة في إنارة الطريق لدولنا العربية نحو اقتصادٍ أخضر وتنمية مستدامة .

ولتكملة هذا الجهد ومواصلة المشوار إلى نهايات تمهد لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، لا بد من مواجهة واحدة من اهم التحديات ألا وهي شح المعلومات وعدم دقتها في كثير من الأحيان. وذلك لأن العمل في مجال الإحصاء ما زال ضعيفا جداً في المنطقة العربية. وإذا كان التخطيط مبني على معلومات غير دقيقة فإنه لن يفضي إلى نجاح في تحقيق الأهداف والمرامي السامية التي يطمح لها المجتمع العربي.

في هذا الكتاب يجمع المؤلف الإحصائيات المتوفرة حول موقف التنمية المستدامة في الوطن العربي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ ويحاول تحليلها. وقد كان للمحكمين دور هام في تحسين جودة المعلومات وتحليلها لتعظيم الفائدة.

وقد انتهى الكتاب إلى توصيات هامة نأمل أن تأخذها الدول العربية في أجندتها على محمل الجد حسب الأولويات. من

أهمها الإهتمام بالبحث العلمي والتقدم التكنولوجي مصحوبة ببناء القدرات البشرية وتكثيف التوعية والتثقيف البيئي لتوسيع المشاركة بما يمكن الدول العربية من تبني اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإقتصاد الأخضر ومحاربة الفقر.

وسلسلة عالم البيئة إذ تشكر الدكتور نواز عبدالرحمن الهيتي على جهده الكبير، فإنها تتطلع للمزيد من الجهود والتحليلات المثمرة من خبراء البيئة والإقتصاد الذين تزخر بهم بلداننا العربية.

المحـرر

المقدمة

شهدت مسيرة التنمية المستدامة خلال الألفية الجديدة جملة من التطورات على الصعيد العالمي تمثلت في انعقاد قمتين عالميتين للتنمية المستدامة هما القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب أفريقيا بمدينة جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ والتي خرجت بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ «JPOI» التي دعت إلى العمل على المستويات كافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إطار من التعاون الدولي والإقليمي، مع التنبه إلى التخفيف من حدة الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وحماية الموارد الطبيعية وقمة «ريو +٢٠» التي عقدت في ريو بالبرازيل عام ٢٠١٢، والتي دعت إلى تبني الاقتصاد الأخضر كأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه، فإن التطورات العالمية التي شهدها موضوع التنمية المستدامة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين قد ألقت بظلالها على الجوانب التنموية المختلفة وعلى مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في البلدان العربية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتقييم مشهد التنمية المستدامة في العالم العربي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) بالاعتماد على دليل مؤشرات التنمية المستدامة الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

UNCSD. Indicators of Sustainable Development: Frame work and Methodologies.

الذي يشتمل على قائمة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة.

ويتناول هذا الكتاب تحليل نقاط القوة والضعف في أداء التنمية المستدامة، بجوانبها المختلفة ويستخرج أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الدول العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومؤسسياً وكذلك يقدم المقترحات والحلول للنهوض بالواقع التنموي وبما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية التي تشهد تحولات كبيرة في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي.

وقد قسم الكتاب إلى ستة فصول، يتناول الفصل الأول تقييم وضع التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي من خلال التعرف على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. أما الفصل الثاني فيشتمل على تقييم التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي من خلال تحليل المؤشرات ذات الصلة بقضايا السكان والتعليم والصحة والإسكان والأمن والعدالة الاجتماعية. يستعرض الفصل الثالث واقع التنمية البيئية المستدامة من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بتقييم الأوضاع المتعلقة بالغلاف الجوي «تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون»، والأراضي والمحيطات والسواحل، علاوة على تقييم أوضاع التنوع الحيوي بجوانبه المختلفة. أما الفصل الرابع فيتناول

التحليل الكمي للتنمية المؤسسية المستدامة من خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بالإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

ويستعرض الفصل الخامس من الكتاب أهم التحديات والتهديدات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في العالم العربي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والتي تقف في مقدمتها التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية والتغيرات المناخية وانعكاساتها على الأداء التنموي، علاوة على المشكلات المتعلقة بتدني المستويات التعليمية وارتفاع معدلات البطالة خصوصاً في أوساط الشباب. وشيوع أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وكذلك بيان التحديات المؤسسية التي تواجه بعض الدول العربية خصوصاً فيما يرتبط بالانتقال نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة knowledge Base Economy.

أما الفصل السادس من الكتاب فيتناول أهم المبادرات والمشاريع العربية التي تم تبنيها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) سواء من خلال المنظمات والهيئات العربية والدولية، أو مبادرات قامت بها بعض الدول العربية في إطار تعزيز التعاون العربي المشترك الهادف لتحقيق التنمية العربية المستدامة.

المؤلف

الفصل الأول

التحليل الكمي للتنمية الاقتصادية المستدامة

الفصل الأول
التحليل الكمي للتنمية الاقتصادية المستدامة

المقدمـــة :

تُعد المؤشرات الاقتصادية أحد المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ويُنظر إليها وإلى توقعاتها المستقبلية باعتبارها أداة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة بهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع ومتين عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة التي تلبي احتياجات السكان من ناحية وتحافظ على البيئة من ناحية أخرى.

وتسهم المؤشرات الاقتصادية التي تغطي الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) في بيان مدى التقدم الذي أحرزته الدول العربية في جوانب التنمية الاقتصادية. يستعرض هذا الفصل قياس التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعتمدة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تبين هذه المؤشرات نقاط القوة والضعف في تطبيق سياسات التنمية المستدامة، علاوة على تقييم الوضع الحالي الدول العربية مقارنة بمناطق العالم المختلفة، وكذلك بيان مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية.

وتشتمل مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي التي سيتم استعراضها في هذا الفصل أربعة موضوعات اقتصادية الأول منها يركز على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي والمتمثلة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم،معدل الاستثمار، ومعدل التوازن الداخلي، ويغطي الموضوع الثاني الأداء الخارجي الذي يشتمل على مؤشرات الاحتياطيات الخارجية الرسمية، والمديونية الخارجية، ورصيد الحساب الجاري ويتناول الموضوع الثالث الشراكة العالمية في التنمية من خلال استعراض مؤشرات التجارة والتمويل الدوليين، ويركز الموضوع الرابع على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين المرتبطين باستخدام الطاقة، وتوليد النفايات بأنواعها المختلفة وتدويرها.

أولاً- أداء الأداء الاقتصادي.

ثانياً: الأداء الخارجي

ثالثاً: الشراكة الاقتصادية العالمية.

رابعاً: أنماط الإنتاج والاستهلاك

أولاً- أداء الاقتصاد الكلي:

١) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً إذ ارتفعت من (٢٦٦٠) دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٧٦٨٢) دولار عام ٢٠١٢، محققةً زيادة بنسبة (١٨٩٪) وترجع هذه الزيادة على ارتفاع

العوائد المالية للدول العربية المصدرة للنفط والمتأتية من تصدير النفط الذي شهدت أسعاره ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات القليلة المنصرمة.

جدول(١)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(٢٠٠٠-٢٠١٢) دولار أمريكي

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
قطر	٢٨٩٢٥	٤٩١٥١	٧٢٩٥٨	٩٨٩٤٨	١٠٧٤٢٧
الكويت	١٧٠٠٩	٢٧٠١٤	٣٣٤٥٥	٤٣٤٨٨	٤٧٩٣٠
الإمارات	٣٤٨٣٧	٤٣٩٨٩	٣٤٧٨٠	٤١٦٩٤	٤٥٤٦١
السعودية	٩٢٠٣	١٤١٩٧	١٩١١٣	٢٣٥٩٤	٢٤٩١٢
البحرين	١٢٥٨٢	١٥١٤٠	٢٠٩٣٠	٢٤٣٣٩	٢٤٧٠٥
عمان	٨٠٩٧	١٢٣١٨	٢١٢٠٩	٢١٢٣٦	٢١٥٦٠
لبنان	٤٥٨٥	٥٦١٧	٩٢٣٩	٩٩١٥	١٠٥٤١
ليبيا	٦١٣٠	٧١٨٦	٩٤٩٦	٤٥٧١	١٠٠٤١
العراق	٨٧١	١٢٩٦	٣٧٥٧	٤٨٩٢	٥٥٤٥
الجزائر	١٨٠١	٣١٣٢	٤٤٩٥	٥٤١٤	٥٥٠٩
الاردن	١٧٤٢	٢٣٠٠	٤٣٢٩	٤٦٢٢	٤٨٥٠
تونس	٢٢٤٤	٣٢١٦	٤٢٠٣	٤٣٥٢	٤٢٣٨
مصر	١٥٦٠	١٢٦٧	٢٧٧٥	٢٩٢٤	٣١١٩

المغرب	١٢٩٨	١٩٧٣	٢٨٦٧	٢٩٠٢	٣٠٣٠
سوريا	١١٦٠	١٥٦٠	٢٩١٢	٢٨٥٠	٢٣٩٠
السودان	٤٣٠	٩٩٤	١٦٧١	١٦٢٥	١٩٤٣
جيبوتي	٨١٧	٨٩٥	١٢٢٣	١٣٠١	١٣٨٢
اليمن	٦٢٢	٩٥٣	١٣٤٦	١٣١٨	١٣٤٢
موريتانيا	٤٠٥	٦٢٣	١٠٨٠	١١٨٠	١١٨٩
جزر القمر	٣٦٦	٦٢٧	٧٦٤	٨٢٤	٧٨٨
متوسط الدول العربية	٢٦٦٠	٣٨٨٦	٦٠٧٨	٦٩٩٦	٧٦٨٢

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبوظبي، سبتمبر، ٢٠١٣، ص٢١

ويلاحظ من الجدول أعلاه وجود تفاوت بين الدول العربية في هذا المؤشر، اذ بقيت دولة قطر تحتل الصدارة عربياً، حيث تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها (١٠٧) ألف دولار عام ٢٠١٢، وهو بذلك يتخطى بأكثر من ثلاث مرات نظيره في الدول المتقدمة (٣٤) ألف دولار. وتأتي دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة بالترتيبين الثاني والثالث، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد فيهما (٤٨) ألف و(٤٥,٥) ألف دولار على التوالي، في حين بلغت أدنى حصة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر واليمن وموريتانيا، حيث بلغ (٧٨٨) و(١١٨٩) و(١٣٤٢) على التوالي دولار لعام ٢٠١٢.

وغني عن البيان، فقد انعكست التطورات الأخيرة في أداء الاقتصادات العربية في زيادة تباين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح يمثل نصيب الفرد منه في قطر كأول دولة عربية من حيث الترتيب حوالي (١٣٦) مرة نصيب الفرد في جزر القمر الدولة الأدنى في الترتيب.

وجدير بالذكر، فإن الدول العربية الست الأولى من حيث الترتيب في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي: (قطر، الكويت، الإمارات، السعودية، البحرين، عمان) قد حققت تنمية بشرية مرتفعة جداً بالنسبة لقطر والإمارات، وتنمية بشرية مرتفعة للكويت والسعودية والبحرين وعمان، في حين جاءت الدول العربية الأدنى في الترتيب وهي: (اليمن، السودان، موريتانيا، جيبوتي وجزر القمر) ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية منخفضة وفقاً لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣[١].

٢) معـدل التضخـم:

ارتفع التضخم في معظم الدول العربية مقاساً بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من (١,٩٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٧,٦٪) عام ٢٠١٢ محققاً زيادة بـ(٣,٨) نقطة مئوية، وهو يتخطى نظيره في الاقتصادات المتقدمة والبالغ (٢,٠٪)[٢].

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣، ص١٥٦-١٥٩.

٢- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، إبريل، ٢٠١٣، ص١٥٧

ويرجع ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات العربية إلى ارتفاع مستويات الطلب المتأتي من ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات للقطاع العائلي في بعض الدول العربية، علاوة على زيادة مستويات الإنفاق الاستهلاكي في بعض الدول العربية الأخرى وسجلت سوريا أعلى معدل ارتفاع في الأسعار بلغ حوالي (٣٧٪) نتيجة للوضع الأمني الهش وتعطل منظومة الإنتاج السلعي وشبكات توزيع السلع وانقطاع إمدادات المواد الغذائية، وكذلك تخطى معدل التضخم في السودان حاجز (٣٥٪) نتيجة انخفاض قيمة الجنية السوداني مقابل الدولار، وظروف عدم الاستقرار التي قادت إلى ارتفاع معدلات الطلب على المواد الغذائية، علاوة على أسعار المحروقات.

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في معدلات التضخم ما بين ٠,٧٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة كحد أدنى و(٣٧٪) في سوريا كحد أقصى، وتخطى المعدل في السودان (٣٥٪) وكذلك في اليمن، حيث بلغ (١١٪). بينما كان معدل التضخم أقل من (٣٪) في كل من قطر والمغرب والمملكة العربية السعودية. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢)

معدل التغير السنوي في أسعار المستهلكين

٪ (٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الجزائر	٠,٣	١,٤	٣,٩	٤,٥	٨,٩

البحرين	-٠,٧	٢,٦	٢,٠	-٠,٤	١,٢
جيبوتي	-٢,٩	٣,١	٤,٠	٥,١	٣,٧
مصر	٢,٨	٨,٨	١١,٧	١١,١	٨,٦
العراق	٥,٠	٣٧,٠	٢,٤	٥,٦	٦,١
الاردن	٠,٧	٣,٥	٥,٠	٤,٤	٤,٨
الكويت	١,٨	٤,١	٤,٠	٤,٧	٢,٩
لبنان	٠,٠	-٠,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٦
ليبيا	-٢,٩	٢,٧	٢,٥	١٥,٩	٦,١
موريتانيا	٦,٨	١٢,١	٦,٣	٥,٧	٤,٩
المغرب	١,٩	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٣
عمان	-١,٢	١,٩	٣,٣	٤,٠	٢,٩
قطر	١,٧	٨,٨	-٢,٤	١,٠	١,٩
السعودية	-١,١	٠,٥	٣,٨	٣,٧	٢,٩
السودان	٨,٠	٨,٥	١٣,٠	١٨,١	٣٥,٥
سوريا	-٠,٦	٧,٢	٤,٤	٤,٨	٣٧,٠
تونس	٢,٩	٢,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٦
الإمارات	٣,١	٦,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٧
اليمن	٤,٦	٩,٩	١١,٢	١٩,٥	١١,٠
جزر القمر	...	٣,٠	٣,٩	٦,٨	٦,٠
متوسط الدول العربية	١,٩	...	٤,٤	٦,٠	٧,٦

- المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر، واشنطن، إبريل، ٢٠١٣، ص١٥٩-١٦٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن الدول العربية باستثناء سوريا والسودان ومصر الجزائر قد حافظت على معدلات تضخم أدنى من المتوسط العربي (٧,٦٪) رغم وجود ضغوط تضخمية في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، وذلك لبرامج دعم السلع الاستهلاكية والمحروقات المطبقة في عدد كبير من الدول العربية[٣].

٣) معدل الاستثمار (الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

ارتفعت نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي العربي خلال العقد الأول من الألفية الجديدة لتصل إلى (٢٥,١٪) عام ٢٠١٢ مقارنة بـ (١٩,١٪) عام ٢٠٠٠ محققة زيادة بنسبة (٦٪)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الإنفاق الاستثماري التي وصلت عام ٢٠١٢ إلى (٦٧٦) مليار دولار مقارنة مع (١٣٩,١) مليار دولار عام ٢٠٠٠ نتيجة لوجود رغبة لدى بعض الدول العربية في زيادة الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة.

ويلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار في الوطن العربي مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة البالغ (١٨,٨٪) وفي منطقة اليورو (١٨,٣٪)[٤]، وهذا يعكس ارتفاع حجم التراكم الرأسمالي في الوطن العربي المهم في بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية والتي تُعد المدخل لتحقيق التنمية التكنولوجية المنشودة في البلدان العربية.

٣- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، سبتمبر، ٢٠١٣، ص٢٣.

٤- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أبريل، ٢٠١٤.

جدول(٣)

معدل الاستثمار في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢) ٪

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٢٧,٢	٢٧,٤	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٧,٨
الإمارات	٢٣,٩	٢٠,٣	٢٩,٦	٢٢,٩	٢٢,٧
البحرين	١٠,٩	١٨,٦	٢٩,٠	١٨,١	١٩,٨
تونس	٢٧,٤	٢٢,٦	٢٦,٥	٢٤,١	٢٥,٤
الجزائر	٢٢,٦	٣٠,١	٤٠,٤	٣٥,٣	٣٥,٠
جيبوتي	٢٢,٨	١٧,٠	١٧,٩	١٨,٠	١٧,٩
السعودية	١٨,٧	١٦,٢	٢٢,٦	٢٧,٠	٢٥,٦
السودان	١١,٦	١٨,٢	٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٨
سوريا	١٩,١	٢٠,٢	٢٦,٧	٢٥,٠	٢٦,٤
العراق	١٩,٥	١١,٥	١٢,٠	١٨,٦	٢١,٠
عمان	١٢,٠	١٦,٢	٢٤,٨	٢٣,٢	٢٣,٧
قطر	١٧,٣	٣٥,٥	٣٥,٣	٢٩,٥	٣٤,١
القمر المتحدة	....	....	١٢,٥	١٢,٣	١٢,١
الكويت	٧,٥	١٩,٧	٢٠,٣	١٦,٤	١٥,١
لبنان	٢٩,١	٢٥,٩	٣٣,٩	٣٤,٣	٣٣,٨
ليبيا	١٣,٣	٩,٢	٢٩,٦	٢٤,٦	٣١,٨
مصر	١٨,٣	١٧,٧	١٩,٥	١٧,١	١٦,٧
المغرب	٢٥,٢	٢٥,٠	٣٥,١	٣٥,٩	٣٦,٦
موريتانيا	٢٤,٩	٥٠,٦	٢٤,٥	٣٠,٣	٣٨,٩
اليمن	١٧,٦	٢١,٩	٢٠,٩	١٩,٥	٢٤,٦

متوسط الدول العربية	١٩,١	٢٠,١	٢٦,١	٢٤,٩	٢٥,١

- المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة.

ويلاحظ من الجدول أعلاها بأن معدل الاستثمار قد ارتفع في جميع الدول العربية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢ باستثناء تونس والإمارات وجيبوتي ومصر. كما ويلاحظ بأن معدل الاستثمار تخطى حاجز (٣٠٪) عام ٢٠١٢ في كل من موريتانيا، المغرب، ليبيا، لبنان، قطر، والجزائر، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار بالجهود المتواصلة في مجال التنمية وتطوير الطاقات الإنتاجية، علاوة على استكمال مشاريع البنية التحتية وقطاع البناء والتشييد، والقطاع الصناعي.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل الاستثمار في البلدان العربية التي تعيش حال صراعات ونزاعات مسلحة كالعراق، ليبيا، اليمن، سوريا، نتيجة لانخفاض الانفاق الاستثماري بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية، وتراجع تدفق الاستثمارات الخاصة بسبب الأوضاع الداخلية في دول أخرى كمصر وتونس ولبنان، علاوة على تخصيص أغلب الدول العربية جزء كبير من الإنفاق الحكومي لمواجهة الإرهاب والتطرف الذي أخذ يهدد المنطقة العربية برمتها.

٤) **معدل التوازن الداخلي (فائض /عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):**

حققت الموازنة العامة المجمعة للدول العربية فائضاً بلغ (٣٣) مليار دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) (٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ثم تحول إلى عجز بقيمة (٥٧,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٩، بعد ذلك حققت فوائض وصلت إلى حوالي (١٦٥) مليار دولار (٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام ٢٠١٢، ويمكن تفسير الفائض المتحقق في عام ٢٠١٢ بصورة رئيسة إلى الفوائض المتحققة في الموازنات العامة للدول العربية النفطية والتي بلغ إجماليها نحو(٢٢٣) مليار دولار وهو ما يشكل (١٠,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في مؤشر التوازن الداخلي، فقد تحسن الوضع المالي الكلي في الموازنة العامة في معظم الدول العربية النفطية خلال عام ٢٠١٢، مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث ارتفع فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الكويت والسعودية وقطر محققاً زيادة بلغت (١٧,٥٪، ٥٤,٩٪، ٩,٥٪ نقطة مئوية) على التوالي، وتحول العجز في الموازنة العامة بالإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في عام ٢٠٠٠ إلى فائض بلغ حوالي (٣,٥٪، ٧,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام ٢٠١٢.

جدول (٤)

العجز أو الفائض في الموازنات الحكومية

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(٢٠٠٠-٢٠١٢) %

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	-٣,٤٠	-٥,٠	-٥,٦	-٦,٨	-٨,٣
الإمارات	-٢,٦٦	٧,٨٠	-٦,٥	٤,٢	٥,٣
البحرين	-٢,٢٠	٣,٢٩	-٤,٧	-٠,٣	-١,٩
تونس	-٢,٣٧	-١,٧٩	-١,٠	-٢,٨	-٢,٥
الجزائر	٩,٧٨	١٤,٦٧	-٠,٦	-٠,٤	-٤,٧
جيبوتي	-١,٠٥	-٢,٥٤	-١,٨	-٠,٤	-٥,٣
السعودية	٤,٤٦	١٨,٧٧	٤,٤	١١,٦	١٤,٠
السودان	-١,٢٠	-٢,٤٤	١,٥	-٢,٣	-٣,١
سوريا	-٦,١٧	-٥,٨٥	-٤,٤	-٩,٠	-١٦,٤
العراق	....	٢,٥٦	٠,٠	١١,١	١٥,٢
عمان	-٤,٢٥	٩,٥٢	-٠,٢	-٠,٤	١,٧
قطر	١,١٠	١١,٢٢	-٢,١	٤,٨	١٠,٦
القمر المتحدة	....	....	٤,٩	-١,٨	٢,٧
الكويت	١١,٢٦	١١,٢٢	٢٠,٥	١٤,٣	٢٨,٨
لبنان	-٢٣,٣٣	-٨,٨٧	-٥,٧	-٥,٩	-٩,٣
ليبيا	٢,٧٣	٢٨,٩٠	٨,١	-١٥,٣	٢٤,٢
مصر	-٣,٩٠	-٩,٢٨	-٨,١	-٩,٨	-١٠,٨
المغرب	-٥,٩٥	-٣,٢٣	-٨,٥	-١١,٥	-١٥,٠

موريتانيا	٢,٥٤	٥,٤٧	١,٩-	٠,٥	٢,٦
اليمن	٨,٠٦	١,٩٦	٦,٦-	٤,٧-	٨,٤-
متوسط الدول العربية	٠,٨٤	٩,١٧	٠,٣-	٣,٤	٦,١

- المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن موازنات كل من العراق وجزر القمر المتحدة وليبيا وموريتانيا ودول مجلس التعاون الخليجي قد حققت فوائض مالية خلال العام ٢٠١٢، أما بقية الدول العربية فقد حققت عجزاً تخطى (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى الأوضاع الأمنية والسياسية المتوترة، وما نجم عنها من ضغوط ومطالب شعبية وفئوية قادت إلى زيادة الإنفاق الجاري، في ظل تباطؤ وتيرة نمو الإيرادات الحكومية في ضوء تراجع الأنشطة الاقتصادية والتدفقات المالية الخارجية.

ثانياً- الأداء الخارجي:

١) رصيد الحساب الجاري:

ارتفع مؤشر الحساب الجاري كنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن الوضع الاقتصادي الخارجي العربي من (١٠٪) عام٢٠٠٠ إلى(١٥,٢٪) عام ٢٠١٢، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة فائض ميزان

الحساب الجاري والذي وصل إلى (٤٠٩,٢) مليار دولار مقارنة بـ (٤٧,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٠، وقد جاء ذلك نتيجة للفائض الكبير في الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية والذي تخطى (٥٨٠) مليار دولار.

جدول (٥)

رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢) ٪

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٠,٧	-١٧,٤	-٧,١	-١٢,٠	-١٨,١
الإمارات	١٨,٥	١٨,٢	٢,٥	١٤,٦	١٧,٣
البحرين	٧,٩	١١,٠	٣,٠	٨,٩	٥,٩
تونس	-٤,٢	-١,٠	-٤,٧	-٧,٣	-٨,١
الجزائر	١٦,٥	٢٠,٦	٧,٥	١٨,٦	١٧,٤
جيبوتي	-٧,٢	١,٣	-٥,٨	-٢,٦	-٣,١
السعودية	٧,٦	٢٨,٥	١٢,٧	٢٣,٧	٢٣,٣
السودان	-٤,٧	-٨,٤	٠,٤	-٠,٤	-١٠,٨
سوريا	٥,٧	١,١	-٠,٦	....	....
العراق	....	٦,٠	٥,٣	١٢,٥	٧,٠
عمان	١٦,٨	١٣,٥	١٠,٠	١٥,٣	١١,٦
قطر	٣٣,٣	١٧,٦	١٩,٠	٣٠,٦	٣٢,٤
جزر القمر	....	....	-٥,٨	-٩,٤	-٧,٢
الكويت	٤١,٠	٤٢,٥	٣٠,٨	٤١,٨	٤٣,٢

لبنان	-١٣,٣	-١٣,٣	-٢٠,٤	-١٢,٤	-١٦,٢
ليبيا	٢٠,٢	٣٢,٥	٢٢,٨	٩,١	٢٩,٢
مصر	-٠,٨	٢,٣	-٢,٦	-٢,٦	-٣,١
المغرب	-١,٤	١,٨	-٤,٥	-٨,١	-١٠,٠
موريتانيا	٠,٨	-٤٧,٨	-٨,٨	-٧,٦	-٣٢,٧
اليمن	١٤,٤	٣,٨	-٣,٤	-٤,١	-٠,٩
متوسط الدول العربية	١٠,٠	١٧,٩	٧,٤	١٤,٤	١٥,٢

- Source-International Monetary Fund. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Nov2013. P.107

ويلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع عدد الدول التي حققت عجزاً في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ستة دول هي (تونس، السودان، جيبوتي، لبنان، مصر، المغرب) إلى عشرة دول هي (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، القمر المتحدة، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن)، وتفاوتت دول العجز ما بين (-٣٢,٧) في موريتانيا كحد أعلى و(٠,٩٪) في اليمن كحد أدنى، أما بالنسبة الدول التي حققت فائضاً، فتراوحت ما بين (٤٣,٢٪) في الكويت كحد أعلى و(٥,٩٪) في البحرين كحد أدنى لعام ٢٠١٢.

وتشير توقعات صندوق النقد العربي أن يتأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للبلدان العربية كمجموعة خلال عام ٢٠١٥ بالتراجع

الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والذي بدأ مع نهاية عام ٢٠١٤ وعلى الرغم من بوادر التعافي الذي يشهده الأداء الاقتصادي لبعض البلدان المتقدمة، إلا أن تباطؤ النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو سيكون له الأثر الأكبر على الصادرات غير النفطية للبلدان العربية. ويتوقع أن يسهم الارتفاع في مستويات أسعار الفائدة العالمية في زيادة العوائد من دخل الاستثمار في البلدان العربية.

ونتيجة للتطورات السابقة، فإنه من المتوقع أن يتحول الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة إلى عجز قدره (١٣١,٨) مليار دولار يشكل (٤,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٥، وسيتحول فائض دول مجلس التعاون الخليجي المسجل عام ٢٠١٤ إلى عجز قدره (٢,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك المجموعة من الدول، وفي العراق ستحول الفائض إلى عجز في عام ٢٠١٥ قدره (٢٧) مليار دولار يمثل (١١,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ليبيا والجزائر سيبلغ العجز (٢٢,٨٪و ١٠,٤٪) على التوالي. وفي البلدان العربية المستوردة للنفط سينخفض العجز في الميزان الجاري ليبلغ حوالي (٢٨) مليار دولار تمثل (٤,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان [٥].

٢) المديونية الخارجية:

شهدت العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين تحسناً

٥- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي، أبريل، ٢٠١٥،ص ٤٧-٥٠.

ملحوظاً على صعيد المديونية الخارجية، حيث تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (٤٤٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٠,٦٪) عام ٢٠١٢.

وطبقاً للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة تؤكد المعطيات الإحصائية إلى وجود (٧) دولة عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية وفقاً للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي سقف الـ (٤٨٪) لعام ٢٠١٢، بينما توجد (٦) الدول العربية تتراوح فيها النسبة بين (٢,٤٨٪و٤,٨٥٪).

ويلاحظ انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (٧٩,٨٪) في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٢,٨٪) عام ٢٠١٢ وفي تونس من (٥٩,٨٪) إلى (٥٣,٨٪)وفي الجزائر من (٤٦,٢) إلى (١,٨٪) وفي السودان من (١٥٧٪) إلى (٥٨,٣٪) وفي سوريا من (٢١,٦٪) إلى (٨,٥٪) وفي سلطنة عمان من (١٧,٩٪) إلى (١٢,٧٪) وفي مصر من (٢٧,٨٪) إلى (١٥,١٪) وفي المغرب من (٤٨,٢٪) إلى (٢٥,٥٪) وفي موريتانيا من (٢١١,٩٪) إلى (٥٥,٤٪) وفي اليمن من (٥١,١٪) إلى (٢٢٪). أما في جيبوتي فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٥٠,٠٪) إلى (٥٣,٨٪) وفي لبنان من (٤١,٩٪) إلى (٥٦,٢٪) والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (٦)

مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

للدول العربية المقترضة

(٢٠٠٠-٢٠١٢) ٪

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٧٩,٨	٥٦,٥	٢٤,٥	٢١,٩	٢٢,٤
تونس	٥٩,٨	٦٥,٤	٤٨,٦	٥٠,٩	٥٣,٨
الجزائر	٤٦,٢	١٦,٧	٣,٥	٢,٢	١,٨
جيبوتي	٥٠,٠	٥٩,٩	٥٦,١	٥٤,٨	٥٣,٨
السودان	١٥٧,٠	٨١,٤	٥٣,٢	٥٥,٧	٥٨,٣
سوريا	٢١,٦	١٧,٤	٧,٤	٧,٢	٨,٥
عمان	١٧,٩	١٣,٠	١٣,٩	١٣,٢	١٢,٧
القمر المتحدة	....	....	٤٤,١	٤٧,٦	٤٨,٢
لبنان	٤١,٩	٨٧,٥	٥٤,٦	٥١,٥	٥٦,٢
مصر	٢٧,٨	٣٣,٢	١٦,٠	١٤,٣	١٥,١
المغرب	٤٨,٢	٢١,٢	٢٥,٨	٢٣,٦	٢٥,٥
موريتانيا	٢١١,٩	١١٥,١	٩١,٤	٨٥,٦	٨٥,٤
اليمن	٥١,١	٣٠,٨	١٩,٧	١٩,٤	٢٢,٠
الدول العربية المقترضة	٤٤,٠	٣٤,٧	٢١,٥	١٩,٧	٢٠,٦

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ في أغلب الدول العربية المقترضة إلى النمو الكبير في حجم الدين العام الخارجي وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة الظروف غير المواتية التي أفرزتها التحولات السياسية وضعف الطلب الاقتصادي العالمي.

أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني المرتبط بنسبة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تُعد في الحدود الآمنة، حيث لم تتخطى نسبة (١٣٢٪)، يوجد عدد أقل من الدول. وبالنسبة لمعيار أعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والتي تُعد بشكل عام في الحدود الآمنة إذ لم تتخطى (٢٥٪)، فيوجد عدد مقبول من الدول العربية[٦].

٣) الاحتياطيات الخارجية الرسمية:

قفزت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية من (١٠٥,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٢٥٢) مليار دولار عام ٢٠٠٥، ثم واصلت الارتفاع بفضل عوائد النفط إلى (١٠٠٨) مليار دولار عام ٢٠١٠، حتى وصلت إلى (١٢٦٦) مليار دولار عام ٢٠١٢، كما ويلاحظ أيضاً تزايد الاحتياطيات الدولية لكافة الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة والجدول التالي يوضح ذلك.

٦- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١، الكويت، ٢٠١٢، ص ٧٤-٧٥.

جدول (٧)

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية

(٢٠٠٠-٢٠١٢) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٢،٧٦٢,٦	٤،٧٤٣,٩	١٢،٤٦٦,٤	١٠،٧٥٥,٧	٥٣,٥
الإمارات	١٣،٥٢٢,٧	٢٣،١١٨,٠	٤٢،٨١٢,٤	٤٧،٢٩٩,٨	٠٨٠,٤
البحرين	١،٥٦٩,١	١،٩٨٦,١	٥،٠٨٣,٢	٤،٥٤٤,٥	٥٣,٠
تونس	٢،٥٠٩,٤	٦،٠٢٨,٩	٩،٤٦١,٨	٧،٥٤٥,٣	٥٧,٢
الجزائر	١٢،٠٢٣,٩	٥٦،١٧٨,٠	١٦٢،٦١٥,٠	١٨٢،٨٢٢,٠	٢٩٧,٠
جيبوتي	٦٧,٨	٩٩,٣	٢٤٩,٠	٢٤٤,١	٢,٩
السعودية	١٩،٥٨٥,٠	٢٦،٥٣٠,٠	٤٤٤،٧٢٢,٠	٥٤٠،٦٧٦,٦	٤٦٤,٠
السودان	٢٧٠,٠	٢٤٧٦,٥	٨٤٣,٠	٢٩٥,٠	١٨,٠
سوريا	٢،٧٧٦,٠	٤،٩٧٣,٠	١٨،٤٨٨,٦	١٦،٩٩٤,٠	٦٩,٥
العراق	....	١١،٩١٨,٣	٥٠،٣٥٧,٠	٦٠،٧٣٨,١	٧٣٣,٥
عمان	٢،٣٧٩,٩	٤،٣٥٨,٧	١٣،٠٢٤,٣	١٤،٣٦٥,٢	٤٠٠,٠
قطر	١،١٨٦,٨	٤،٥٦٢,٣	٣٠،٦٢٠,٨	١٦،١٩٨,٢	٥٢١,٩
جزر القمر	....	.....	١٤٥,٣	١٥٥,٢	٠١,٧
الكويت	٧،٠٨٢,٤	٨،٨٨١,٤	٢١،٢٤٨,١	٢٥،٩٠٢,٦	٨٦٦,٩
لبنان	٥،٩٤٣,٦	١١،٨٨٦,٣	٣١،٥١٤,١	٣٣،٧٤٠,٦	١٨٥,٦
ليبيا	١١،٩٢٧,٣	٣٩،٥٦٨,٠	١٠١،٦١٢,٤	١٠٤،٠٣٠,٦	٨٩٠,٥
مصر	١٣،١٠٤,٩	٢٠،٦٠٩,٠	٣٣،٨٥٨,٠	١٥،٣٩٨,٠	٧٣٣,٩
المغرب	٥،٤٢٩,٧	١٨،٤٠٨,١	٢٢،٦١٣,١	١٩،٥٢٦,١	٣٥٥,٠
موريتانيا	٢٧٩,٩	٩٤,٢	٢٧١,٧	٤٨٤,٧	٤٩,٥

اليمن	٢،٩٠٠,٤	٦،١١٥,٥	٦،٢٢٩,١	٤،٥٧٣,٨	٦،٠٥٣,٩
متوسط الدول العربية	١٠٥،٣٣٠,٣	٢٥٢،٥٣٦,١	١،٠٠٨،٢٣٥,١	١،١٠٦،٢٩٠,٥	١،٢٦٥،٨١٧,١

- Source:International Monetary Fund.International Financial Statistics.Various Years.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن الدول العربية النفطية قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في احتياطياتها الدولية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (١٧,٦٪) لتسجل حوالي (١١٧٢) مليار دولار مقارنة بـ(٩٩٦,٥) مليار دولار عام ٢٠١١ ويرجع هذا الارتفاع في الاحتياطيات الخارجية للدول النفطية كنتيجة لتضاعف الاحتياطيات في قطر بأكثر من ١٠٠٪ تقريباً، علاوة على الارتفاع الملحوظ الذي تحقق في كل من السعودية والإمارات بمعدلات بلغت (٢١,٤٪) و(٢٠,٧٪) على التوالي، كما وارتفعت الاحتياطيات في كل من ليبيا والعراق والكويت بمعدلات بلغت (١٣,٣٪و١٣,٢٪و١١,٤٪) على التوالي.

وغني عن البيان، فإن الدول العربية التي مرت بتحولات سياسية في الأونة الأخيرة قد شهدت انخفاضاً في احتياطياتها الخارجية بلغت (٢٩٪) لتصل إلى (٣١,٦) مليار دولار عام ٢٠١٢ مقارنة بـ(٤٤,٥) مليار دولار عام ٢٠١١، ويمكن تفسير هذا التراجع لتعرض أسعار الصرف في هذه الدول لضغوط شديدة نتيجة لتراجع إيراداتها من

جدول (٧)

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية

(٢٠٠٠-٢٠١٢) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٢،٧٦٢,٦	٤،٧٤٣,٩	١٢،٤٦٦,٤	١٠،٧٥٥,٧	٦،٨٥٣,٥
الإمارات	١٣،٥٢٢,٧	٢٣،١١٨,٠	٤٢،٨١٢,٤	٤٧،٢٩٩,٨	٥٧،٠٨٠,٤
البحرين	١،٥٦٩,١	١،٩٨٦,١	٥،٠٨٣,٢	٤،٥٤٤,٥	٤،٨٥٣,٠
تونس	٢،٥٠٩,٤	٦،٠٢٨,٩	٩،٤٦١,٨	٧،٥٤٥,٣	٨،٣٥٧,٢
الجزائر	١٢،٠٢٣,٩	٥٦،١٧٨,٠	١٦٢،٦١٥,٠	١٨٢،٨٢٢,٠	١٩١،٢٩٧,٠
جيبوتي	٦٧,٨	٩٩,٣	٢٤٩,٠	٢٤٤,١	٢٥٢,٩
السعودية	١٩،٥٨٥,٠	٢٦،٥٣٠,٠	٤٤٤،٧٢٢,٠	٥٤٠،٦٧٦,٦	٦٥٦،٤٦٤,٠
السودان	٢٧٠,٠	٢٤٧٦,٥	٨٤٣,٠	٢٩٥,٠	٢٩٨,٠
سوريا	٢،٧٧٦,٠	٤،٩٧٣,٠	١٨،٤٨٨,٦	١٦،٩٩٤,٠	٥،٤٦٩,٥
العراق	....	١١،٩١٨,٣	٥٠،٣٥٧,٠	٦٠،٧٣٨,١	٦٨،٧٣٣,٥
عمان	٢،٣٧٩,٩	٤،٣٥٨,٧	١٣،٠٢٤,٣	١٤،٣٦٥,٢	١٤،٤٠٠,٠
قطر	١،١٨٦,٨	٤،٥٦٢,٣	٣٠،٦٢٠,٨	١٦،١٩٨,٢	٣٢،٥٢١,٩
جزر القمر	....	.....	١٤٥,٣	١٥٥,٢	٢٠١,٧
الكويت	٧،٠٨٢,٤	٨،٨٨١,٤	٢١،٢٤٨,١	٢٥،٩٠٢,٦	٢٨،٨٦٦,٩
لبنان	٥،٩٤٣,٦	١١،٨٨٦,٣	٣١،٥١٤,١	٣٣،٧٤٠,٦	٣٧،١٨٥,٦
ليبيا	١١،٩٢٧,٣	٣٩،٥٦٨,٠	١٠١،٦١٢,٤	١٠٤،٠٣٠,٦	١١٧،٨٩٠,٥
مصر	١٣،١٠٤,٩	٢٠،٦٠٩,٠	٣٣،٨٥٨,٠	١٥،٣٩٨,٠	١١،٧٣٣,٩
المغرب	٥،٤٢٩,٧	١٨،٤٠٨,١	٢٢،٦١٣,١	١٩،٥٢٦,١	١٦،٣٥٥,٠
موريتانيا	٢٧٩,٩	٩٤,٢	٢٧١,٧	٤٨٤,٧	٩٤٩,٥

اليمن	٢،٩٠٠,٤	٦،١١٥,٥	٦،٢٢٩,١	٤،٥٧٣,٨	٦،٠٥٣,٩
متوسط الدول العربية	١٠٥،٣٣٠,٣	٢٥٢،٥٣٦,١	١،٠٠٨،٢٣٥,١	١،١٠٦،٢٩٠,٥	١،٢٦٥،٨١٧,١

- Source:International Monetary Fund.International Financial Statistics.Various Years.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن الدول العربية النفطية قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في احتياطياتها الدولية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (١٧,٦٪) لتسجل حوالي (١١٧٢) مليار دولار مقارنة بـ(٩٩٦,٥) مليار دولار عام ٢٠١١ ويرجع هذا الارتفاع في الاحتياطيات الخارجية للدول النفطية كنتيجة لتضاعف الاحتياطيات في قطر بأكثر من ١٠٠٪ تقريباً، علاوة على الارتفاع الملحوظ الذي تحقق في كل من السعودية والإمارات بمعدلات بلغت (٢١,٤٪) و(٢٠,٧٪) على التوالي، كما وارتفعت الاحتياطيات في كل من ليبيا والعراق والكويت بمعدلات بلغت (١٣,٣٪و١٣,٢٪و١١,٤٪) على التوالي.

وغني عن البيان، فإن الدول العربية التي مرت بتحولات سياسية في الأونة الأخيرة قد شهدت انخفاضاً في احتياطياتها الخارجية بلغت (٢٩٪) لتصل إلى (٣١,٦) مليار دولار عام ٢٠١٢ مقارنة بـ(٤٤,٥) مليار دولار عام ٢٠١١، ويمكن تفسير هذا التراجع لتعرض أسعار الصرف في هذه الدول لضغوط شديدة نتيجة لتراجع إيراداتها من

النقد الأجنبي خصوصاً العوائد المتأتية من القطاع السياحي والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، المسألة التي قادت إلى استخدام الاحتياطيات لمقابلة التدفقات الرأسمالية الخارجة وتمويل الاستيرادات من السلع الأساسية علاوة على استخدامها في دعم سعر الصرف.

أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات من السلع والخدمات، فتشير المعطيات الإحصائية لصندوق النقد الدولي إلى وجود (١٢) دولة عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردات الدولة من السلع والخدمات لمدة ٥ شهور، أما الدول العربية الثمانية التي هي خارج الحدود المقبولة فهي كالتالي: (السودان، الإمارات، مصر، موريتانيا، تونس، البحرين، الأردن والمغرب) ،مع ملاحظة أن الارتفاع الكبير لمؤشر الجزائر والسعودية يرجع إلى إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن الاحتياطيات الدولية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية للواردات في المملكة العربية السعودية لتسجل (٥٥,٦) شهراً، وفي قطر (١٢,٧) شهراً وفي جزر القمر (١٢,٢) شهراً، وارتفعت أيضاً ولكن بمستوى أقل في كل من الإمارات وتونس والكويت ولبنان وموريتانيا لتحقق مستويات تراوحت بين (٢,٦) شهراً و(٢١,٢) شهراً . وفي ليبيا قاد ارتفاع الواردات بأكثر من الضعف إلى تراجع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات لتبلغ نحو (٥٣,٦) شهراً بعد أن كان بمستوى (١١١,٥) شهراً

خلال العام ٢٠١١. وتراجعت نسبة التغطية في كل من الأردن والبحرين والجزائر وسوريا والعراق وسلطنة عمان ومصر والمغرب، بينما استقرت نسبة التغطية في كل من اليمن وجيبوتي والسودان عند ذات المستوى المسجل في عام ٢٠١١ والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٨)

تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية

للواردات السلعية بالاشهر

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٨,١	٦,١	١٠,٨	٧,٧	٤,٥
الإمارات	٥,٣	٣,٩	٣,١	٢,٥	٢,٦
البحرين	٤,٣	٣,١	٥,٥	٤,٥	٤,٤
تونس	٣,٧	٥,٤	٥,٤	٤,٠	٤,٣
الجزائر	١٥,٤	٣٤,٤	٥٠,٢	٤٨,٨	٤٧,٥
جيبوتي	٣,٠	٣,٨	٨,٠	٥,٣	٥,٣
السعودية	٨,٥	٧,٠	٥٤,٨	٥٤,١	٥٥,٦
السودان	٢,٥	٥,٠	١,١	٠,٤	٠,٤
سوريا	٩,٥	٦,٩	١٣,٩	١١,٦	٦,١
العراق	....	٥,٩	١٦,٢	١٧,٩	١٧,٦
عمان	٦,٢	٦,٠	٨,٧	٨,٠	٦,٥
قطر	٤,٩	٥,٥	١٧,٦	٧,٢	١٢,٧
جزر القمر	....	....	٩,٩	٩,٤	١٢,٢

الكويت	١٣,١	٦,٨	١٣,٢	١٤,١	١٥,٤
لبنان	١٢,٣	١٧,٠	٢١,٣	٢٠,٣	٢١,٢
ليبيا	٣٤,٧	٤٢,٧	٤٩,٧	١١١,٥	٥٣,٦
مصر	١٠,٢	١٠,٤	٨,٨	٣,٨	٢,٧
المغرب	٦,١	١١,٨	٢,٨	٦,١	٤,٧
موريتانيا	٧,٢	١,٣	١,٧	٢,٤	٣,٦
اليمن	١٤,٠	١٧,٨	٨,٨	٦,٤	٦,٤
متوسط الدول العربية	٨,٩	٩,٩	٢٠,٢	١٨,٦	١٨,٨

- Source: International Monetary Fund, International Financial Statistics, Various Years

ومن المتوقع أن تبقى نسبة الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية المنتجة للنفط عند مستوياتها الحالية نتيجة لاستمرار تدفق العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط بالرغم من انخفاض أسعاره، وبالمقابل سوف تنخفض نسبة تلك الاحتياطيات في الدول العربية التي تشهد حالات توتر ونزاعات مسلحة وعدم استقرار كسوريا واليمن ومصر.

ثالثاً- الشراكة الاقتصادية العالمية:

١) الشراكة التجارية:

شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ تحسناً ملموساً في أداء التجارة الخارجية العربية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية من (٢٧٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١٣١٠,٣) مليار دولار عام ٢٠١٢ بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما انعكس على الأهمية النسبية للصادرات العربية في الصادرات العالمية التي ارتفعت من (١,٤٪) إلى (٢,٧٪)، ونفس الشيء يقال عن أداء الواردات العربية التي شهدت ارتفاعاً من (١٥٥,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٨١٦,١) مليار دولار عام ٢٠١٢ وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية، علاوة على تأثير أسعار النفط المرتفعة على الواردات النفطية في بعض الدول ما ساهم في ارتفاع الوزن النسبي للواردات العربية في الواردات العالمية من (٢,٤٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٤,٤٪) عام ٢٠١٢. أما فيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين الرئيسيين، فمازالت آسيا تتصدر الأقاليم التي تستورد من الدول العربية، حيث ارتفعت حصة آسيا من الصادرات العربية من (٣١,١٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٢,٩٪) عام ٢٠١٢، تليها الاتحاد الأوربي بنسبة (١٣,٥٪)، ثم الولايات المتحدة بنسبة (٨,١٪). أما بالنسبة للتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، فقد تغيرت الخريطة فبعد أن كان الاتحاد الأوربي يستحوذ على حوالي (٤٢٪) عام ٢٠٠٠ من الواردات العربية انخفضت حصته إلى (٢٦,٥٪) عام ٢٠١٢، في حين

ارتفعت حصة آسيا من (١٥,٥٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٣٤,٤٪) عام ٢٠١٢، ونفس الشيء بالنسبة لحصة الولايات المتحدة من الواردات العربية، فقد انخفضت هي الأخرى من (١٤,٢٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٨,٧٪) عام ٢٠١٢[٧].

كما ويلاحظ ارتفاع درجة الانفتاح التجاري العربي، حيث ارتفعت نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٥٨٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٨٠,٠٪) عام ٢٠١٢، ويلاحظ وجود تباين كبير فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر الانفتاح التجاري والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة شرائح الأولى ذات درجة الانفتاح التجاري المرتفع جداً (من ١٠٠٪ فما فوق) وتضم خمسة دول هي: الإمارات والبحرين، وسلطنة عمان وليبيا وموريتانيا، ثم الشريحة الثانية ذات درجة الانفتاح التجاري المرتفع (من ٩٩٪ إلى ٧٤٪) وتضم ٦ دول هي:الأردن، تونس،قطر، الكويت، السعودية والعراق، ثم شريحة الانفتاح التجاري المتوسط(من ٧٣٪ إلى ٥٠٪) وتضم ٤ دول هي: الجزائر، جيبوتي، القمر المتحدة، لبنان والمغرب، وأخيراً شريحة الدول ذات درجة الانفتاح التجاري المنخفض (من ٤٩٪ إلى ٢٣,١٪) وتضم ٣ دول هي: السودان،سوريا واليمن والجدول التالي يوضح ذلك.

٧- صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

جدول (٧)

مؤشر الانفتاح التجاري في الدول العربية

(٢٠٠٠-٢٠١٢) %

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٧٢,٤	١١٢,٢	٨٥,٦	٨٩,١	٨٨,٧
الإمارات	١٠٨,٤	١٠٦,٢	١٣٧,٧	١٤٦,٠	١٣٩,٢
البحرين	١٣١,٩	١٣٥,٩	١٠٤,٣	١٠٨,٩	١٠٧,٢
تونس	٧٤,٠	٧٤,٤	٨٧,١	٨٩,٩	٩٠,٧
الجزائر	٥٦,٠	٦٤,٢	٥٨,٧	٦٠,٠	٥٦,٤
جيبوتي	٦٨,٤	٤٨,٥	٧٢,٤	٧٩،٩	٥٢,٧
السعودية	٥٧,١	٧٣,٠	٦٨,٠	٧٤,١	٧٤,٣
السودان	٣٠,٢	٣٢,٩	٣٠,٨	٢٧,٠	٢١,٨
سوريا	٤٦,٤	٦١,٥	٤٨,٩	٤٤,٥	٢٣,١
العراق	٣٧,٢	١٤١,٦	٧٨,٤	٧٨,٢	٧٤,٩
عمان	٨٢,٩	٨٩,٠	٩٣,٤	٩٦,٤	١٠٢,٣
قطر	٩٠,٢	٨٠,٤	٧٦,٩	٧٨,٩	٧٧,١
جزر القمر	....	...	٤١,٥	٤٥,٥	٥٢,٠
الكويت	٧٤,٣	٧٧,٧	٧٤,٩	٧٧,٢	٧٩,٢
لبنان	٤٢,١	٥١,٦	٥٨,٩	٦٠,٩	٦٠,٠
ليبيا	٤٩,٥	٨٦,٤	٩٩,٥	٧١,٣	٩٣,١
مصر	٢٣,٧	٤٧,٤	٣٧,٧	٤٠,٨	٤٠,٦
المغرب	٥٧,٥	٥٣,٨	٥٨,٣	٦٦,٣	٦٧,١
موريتانيا	٩٥,٨	٨١,٦	١١١,٦	١٢٨,٣	١٣٨,٨

اليمن	٦٥,٨	٥٥,٠	٥٠,٢	٤٢,٣	٤١,٦
متوسط الدول العربية	٥٨,٠	٦١,٢	٧٥,٦	٧٩,٨	٨٠,٠

- المصدر: تم احتساب مؤشر الانفتاح التجاري من الباحث بالاعتماد على:
- International Monetary Fund(IMF). Dircetion of Foreign Trade. Various Years

ومن المتوقع أن تستمر درجة الانفتاح التجاري للاقتصادات العربية نتيجة لتوقيع العديد من البلدان العربية لاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف دول العالم، علاوة على إنشاء مناطق للتجارة الحرة مع العديد من الدول من مختلف الأقاليم والقارات.

٢) المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية:

ارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الرسمية التي تحصل عليها الدول العربية من إجمالي المساعدات الدولية من (٤,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١٠,٦) مليار دولار عام ٢٠١١، وذلك بعد أن بلغت أعلى مستوياتها عند (٢٩,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٥، وخلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) حصلت الدول العربية (١٦دولة) على مساعدات بلغت قيمتها حوالي (١٣٥) مليار دولار شكلت ما نسبته (١٤,٦٪) من مجمل المساعدات الإنمائية الدولية البالغ قيمتها (٩٢٧,٩) مليار دولار[٨].

٨- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة آفاق الاقتصادات العربية لعام ٢٠١٢، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثلاثون،العدد الفصلي الأول يناير- مارس ٢٠١٢،ص١٠.

جدول (٨)

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية

المقدمة للدول العربية من جميع المصادر

(٢٠٠٠-٢٠١١) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
العراق	٩٩,٦	٢٢٠٤٦,١	٢٠٧٦	١٩٠٤
فلسطين	٦٣٧,٣	١١١٥,٢	.....	.....
السودان	٢٢٠,٤	١٨٢٣,٢	٢٠٧٦	١١٣٨
مصر	١٣٢٧,٠	٩٩٣,٦	٥٩٢	٤١٠
المغرب	٤١٨,٨	٦٩١,٢	٩٩٣	١٢٣٧
الأردن	٥٥٢,٢	٦٦٦,٨	٩٥٥	٩٥٩
لبنان	١٩٩,٣	٢٤٢,٠	٤٤٨	٤٣٢
تونس	٢٢١,٥	٣٦٢,٤	٥٥٠	٦٥٨
الصومال	١٠١,٠	٢٣٧,٠	٤٩٨	١٠٩٦
اليمن	٢٦٢,٨	٢٨٩,٥	٦٦٤	٤٧٦
الجزائر	١٩٩,٦	٣٤٦,٣	١٩٨	٢٠٨
القمر المتحدة	.....	٢٣	٦٧	٥٢
موريتانيا	٢٢٠,٩	١٨٧,٢	٣٧٤	٣٧٠
سوريا	١٥٧,٩	٧٧,١	١٣٥	٣٤٠
جيبوتي	٧١,٤	٧٤,٠	١٣٢	١٤٢
سلطنة عمان	٤٥,٠	٥,٤-	٤٠-	....
ليبيا	١٣,٨	٢٣,٨	٩	٦٤٢
الإجمالي	٤٧٤٨,٣	٢٩١٩٣,٧	٩٨٤٣	١٠٠٦٤

- Source: OECD. Geogrphical Distribution for Financial Flows of developing Countries. Various Issue

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن العراق حصل على النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية (المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات الرسمية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية DAC والتي تضم (٢٣) جهة تابعة لدول مجموعة الـ OECD ومن قبل المؤسسات المتعددة الأطراف كالصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات أخرى) عام ٢٠١١ بلغت (١٨,٩٪)، يليه المغرب بنسبة (١٢,٣٪)، ثم السودان بنسبة (١١,٣٪)، فالصومال بنسبة (١٠,٩٪) والأردن بنسبة (٩,٥٪).

وفي المنطقة العربية تختلف القطاعات المستفيدة من المساعدات الإنمائية الرسمية وفق احتياجات كل دولة ويبين الجدول(٩) أن هذه المساعدات تستهدف بصفة عامة قطاع التعليم، والبنية التحتية والخدمات الاقتصادية، والقطاعات الاجتماعية والديون والمجال الإنساني.[٩]

جدول (٩)

الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية

حسب الدول المستفيدة والقطاعات (مليون دولار)

القطاع	مصر	العراق	الأردن	فلسطين	السودان	اليمن	المجموع
الاجتماعي	٤٨٤	١٢٠٤	٧٣٠	١٤٧٤	٨٢٩	٣٦١	٥٠٨٢
الاقتصادي	١٦٢٣	٧٢٨	١٢١	١١٨	١٩٢	٢٤٥	٣٠٢٧
الإنتاج	٢٤٠	٦٩	٢٥	٨٢	١٧٨	٦٦	٦٦٠
قطاعات متعددة	٦٧	٧٧	٥٥٠	١٣٠	٨٠	٨٠	٥٧٤

٩- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الأسكوا»، دراسة استقصائية لرصد فعالية المعونات في المنطقة العربية، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٦.

مساعدة عامة	١	٢	١٧	١٧٦	٦٩	٦٠	٣٢٥
الدين	٩٤	٢٦	-	-	-	-	١٢٠
المجال الإنساني	٣	٢٣١	٤٢	٤٤٧	٦٦٦	١٢٤	١٧٣٣
أخرى	١٨	٢	٣٠	٧٨	٤	٣	١٣٥
المجموع	٢٥٣٠	٢٩٩٩	١٥٥٥	٢٤٩٥	٢٢٣٨	٩٩٩	١١٦٥٦

- Source:http://www.oecd.org/dac/stats/recipientcharts.htm

٣) الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حيوياً في عملية التنمية واستدامتها يتخطى معالجة العجز في الحساب الجاري أو الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليتضمن دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يكسب هذا النوع من الاستثمارات أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصادات النامية ومن ضمنها الدول العربية، بقصد تحسين قدرتها على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية:

تشير تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) إلى تزايد قيمة هذه التدفقات إذ ارتفعت من (٥,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي(٤٧,٥) مليار دولار عام ٢٠١٢، وتصدرت كلاً من السعودية والإمارات ولبنان والجزائر قائمة الدول العربية من حيث جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال

عام ٢٠١٢ بحصص (٦, ٢٥٪) و(٢, ٢٠٪) و(٠, ٨٪) و(١, ٣٪) على التوالي [١٠].

جدول (١٠)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى

الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٩١٣	١٩٨٤	١٦٥١	١٤٧٣	١٤٠٣
الإمارات	-٥٠٦	١٠٩٠٠	٥٥٠٠	٧٦٧٩	٩٦٠٢
البحرين	٣٦٤	٨٦٥	١٥٦	٧٨١	٨٩١
تونس	٧٧٩	٧٨٣	١٥١٣	١١٤٨	١٩١٨
الجزائر	٢٨٠	١٠٨١	٢٢٦٤	٢٥٧١	١٤٨٤
جيبوتي	٣	٣٢	٢٧	٧٨	١٠٠
السعودية	١٢٣	١٢٠٩٧	٢٨١٠٥	١٦٤٠٠	١٢١٨٢
السودان	٣٩٢	٢٣٠٥	٢٠٦٤	٢٦٩٢	٢٤٦٦
سوريا	٢٧٠	٥٨٣	١٨٥٠	١٠٥٩	-
العراق	-٣	٥١٥	١٣٩٦	٢٠٨٢	٢٥٤٩
عمان	٨٣	٤٧	١١٤٣	٧٣٩	١٥١٤
قطر	٢٥٢	١١٩٩	٤٦٧٠	-٨٧	٣٢٧
القمر المتحدة	١	١	٤	٧	١٧
فلسطين	٦٢	٤٧	١٨٠	٢١٤	٢٤٤

١٠- استخرجت النسب بالاستناد إلى المصدر التالي:

UNCTAD. World Investment Report.2014.

الكويت	١٦	٢٣٤	٤٥٦	٨٥٥	١٨٥١
لبنان	٩٦٤	٣٣٢١	٤٢٨٠	٣٤٨٥	٣٧٨٧
ليبيا	١٤١	١٠٣٨	١٩٠٩	-	-
مصر	١٢٣٥	٥٣٧٦	٦٣٨٦	٤٨٣-	٢٧٩٨
المغرب	٤٢٢	١٦٥٤	١٥٧٤	٢٥٦٨	٢٨٣٦
موريتانيا	٤٠	٨١٤	١٣١	٥٨٩	١٢٠٤
اليمن	٦	٣٠٢-	١٨٩	٥١٨-	٣٤٩
الإجمالي العربي	٥٤١٥	٤٢٥٨٠	١١٧٦٦٦	٤٣٣٣٢	٤٧٥٢٢

- Source:UNCTAD.FDI/TNC database(www.unctad.org/fdistatistics)

ويمكن تمييز أربعة سمات رئيسة تميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية تتمثل بالآتي:

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل يتجاوز معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكافة الدول، حيث بلغ معدل تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد للدول العربية نحو (٢٩,١٪) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) بالمقارنة مع متوسط معدل نمو (١٠,٧٪) للعالم و(١٦,٣٪) لمجموعة الدول النامية.

- تقدم المجموعات الجغرافية الأخرى على حساب الدول العربية في قيمة استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول العربية في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢) حوالي (٤,٣٪) من

مجمل التدفقات العالمية مقارنة بمتوسط نسبة (٩, ٤٪) لمجموعة الاقتصادات المتحولة و(٤, ٣٨٪) لمجموعة الدول النامية.

- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للوطن العربي في عدد من الدول والقطاعات، حيث تستحوذ اربع دول فقط هي: (السعودية، الإمارات،مصر، ولبنان) على ما يناهز (٦٣٪) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢). وطبقاً للبيانات القطرية الرسمية من واقع رصد التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي: مصروالاردن والإمارات والكويت والجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن وجيبوتي بنهاية عام ٢٠١٢ يتبين بأن قطاع الخدمات كان أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العشر بنسبة (٦٢٪)، يليه قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية بنسبة (٢, ٣٨٪)، وأخيراً القطاع الزراعي (٢٢, ٠٪) فقط.

- تركز المستثمرين الأجانب من خارج المنطقة العربية في عدد محدود من الدول، فطبقاً للبيانات القطرية الرسمية من واقع رصد التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي: السعودية والإمارات وقطر والكويت والمغرب وتونس والأردن وليبيا وفلسطين وجيبوتي من الدول الأجنبية غير العربية بنهاية عام ٢٠١٢ والبالغ قيمتها الكلية حوالي (١٩٧,٦) مليار دولار موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في تلك الدول، يتبين أن سبع دول تستحوذ على (٣, ٦٧٪) من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الواردة إلى الدول العربية هي: فرنسا بنسبة (١٩,٩٪) والولايات المتحدة بنسبة (١٣,٥٪) والمملكة المتحدة بنسبة (١١,٧٪) واليابان بحصة (١٠,٧٪) وهولندا بنسبة (٥,٢٪) وإسبانيا بنسبة (٣,٦٪) وألمانيا بنسبة (٢,٧٪)[١١].

ب- تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية تطوراً لافتاً للنظر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، لتصل إلى (٢٤,٧) مليار دولار عام ٢٠١١، وهو ما يشكل (١,٥٪) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر. وقد شهد تدفقات الاستثمار الصادر من الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً في كافة الدول العربية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢، وأن كان هناك تفاوت من دولة عربية لأخرى في قيمة هذا الارتفاع.

جدول(١١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي

الصادر من الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢) مليون دولار

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٩	١٦٣	٢٨	٣١	٥
الإمارات	٤٢٤	٣٧٥٠	٢٠١٥	٢١٧٨	٢٨٦١
البحرين	١٠	١١٣٥	٣٣٤	٨٩٤	٩٢٢

١١-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٢-٢٠١٣،الكويت،٢٠١٣،ص ٧٣-٧٥.

تونس	٢	١٢	٧٤	٢٨	–
الجزائر	١٤	-٢٠	٢٢٠	٥٣٤	٢٥٠
جيبوتي	–	–	–	–	–
السعودية	١٥٥٠	-٣٥٠	٣٩٠٧	٣٤٤٢	٤٤٠٢
السودان	٠	٠	٦٦	٨٤	–
سوريا	٤٤	٨٠	٠	٠	٠
العراق	٠	٨٩	١٢٥	٧٧	٢٧٤
عمان	-٢	٢٣٤	١٠١٢	٥٧٢	١٣٧١
قطر	-١٨	٣٥٢	١٨٦٣	٦٠٢٧	١٨٤٠
القمر المتحدة	–	–	–	–	–
فلسطين	٢١٣	١٣	٧٧	٣٧	٢
الكويت	-٣٠٣	٥١٤٢	٥٠٦٥	٨٧١١	٧٦١٨
لبنان	١٠٨	٧١٦	٤٨٧	٩٠٠	٥٦٩
ليبيا	٩٨	١٢٨	٢٧٢٢	٢٣٣	٥٨٠
مصر	٥١	٩٢	١١٧٦	٦٢٦	٢١١
المغرب	٥٩	٧٧	٥٨٩	٢٤٧	٣٦٨
موريتانيا	٠	٢	٤	٤	٤
اليمن	-٩	٦٥	٧٠	٧٧	–
الإجمالي العربي	٢٣٨٤	١١٦٧٩	١٩٨٣٤	٢٤٧٠٢	٢١٢٧٧

- World Investment Report. Varouis Issues Source: UNCTAD.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن أغلب الاستثمارات المباشرة الصادرة من المنطقة العربية هي من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث

شكلت ما نسبته (٨٠,٧٪) من مجمل الاستثمارات الأجنبية العربية الصادرة، وتتصدر دولة الكويت الدول العربية، بنسبة (٣٥,٨٪)، تليها السعودية بنسبة (٢٠,٧٪)، ثم الإمارات بنسبة (١٣,٥٪) ويمكن تفسير هذا الارتفاع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج.

رابعاً: أنماط الإنتاج والاستهلاك:

تشتمل المؤشرات الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج والتي توفرت عنها البيانات الإحصائية كلاً من استهلاك الطاقة وكفاءة استخدامها، وتوليد النفايات وتدويرها.

١) استخدام الطاقة:

أ-مؤشر حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة:

شهدت حصة الفرد من الطاقة المستهلكة سنوياً تصاعداً ملحوظاً في بعض الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) نتيجة للنمو السكاني المطرد، علاوة على زيادة الطلب على الطاقة.ويلاحظ بأن معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنوياً في عام ٢٠١١ في قطر هو الأعلى بين الدول العربية، حيث بلغ (١٧٤١٩) كيلوغرام مكافىء نفط، ثم الكويت(١٠٤٠٨)، فالإمارات (٧٤٠٧).أما أدنى مستوى لاستهلاك الطاقة، فقد كان في اليمن، حيث بلغ (٣١٢) كغم مكافىء نفط، ثم في السودان (٣٥٥)، فالمغرب (٥٣٩) كغم مكافىء نفط عام ٢٠١١.

وجدير بالذكر فإن الزيادة في استهلاك الطاقة في المنطقة العربية تعود بصورة رئيسة إلى النمو الاقتصادي المتسارع، وشدة الظروف المناخية (ارتفاع درجات الحرارة والجفاف)، مما يتطلب استخداماً مكثفاً لمكيفات الهواء وعمليات تحلية المياه التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، ونتيجة لذلك، تسجل المنطقة، وخصوصاً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعلى معدل لنصيب الفرد من استهلاك الطاقة.

جدول(١٢)

حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة

في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١٠) كيلو غرام مكافىء نفط

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٠١٤	١٢٣٤	١١٧٥	١١٤٣
الإمارات	١١٢١٦	١٠٤٢٠	٧٤٧٥	٧٤٠٧
البحرين	٨٧٧٦	٨٣٣٧	٧٥٦٣	٧١٥٣
تونس	٧٦٤	٨٢٩	٩١٧	٨٩٠
الجزائر	٨٥١	٩٥٢	١٠٨٢	١١٠٨
السعودية	٥٠٣٠	٥٨٩٥	٧٠٤٤	٦٧٣٨
السودان	٣٨٨	٣٧٤	٣٦٤	٣٥٥
سوريا	٩٦٣	١١٤٤	١٠٠٥	٩١٠
العراق	١٠٩٠	٩٨١	١٢٢٢	١٢٦٦
عمان	٣٦٨٧	٤٢٧١	٨٢٦٢	٨٣٥٦
قطر	١٨٣٢٠	٢٠٢٦٢	١٦٥٥٩	١٧٤١٩
الكويت	٩٨٦٥	١١٤٩٦	١٠٨٩٣	١٠٤٠٨

لبنان	١٥١٧	١٢٦٠	١٤٧٠	١٤٤٩
ليبيا	٣٠٧٢	٣١٥٩	٣٥٧٨	٢١٨٦
مصر	٦١٥	٨٧٤	٩٤٢	٩٧٨
المغرب	٣٥٧	٤٤٢	٥١١	٥٣٩
اليمن	٢٧١	٣٢٧	٣٦٧	٣١٢

- http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.PCAP.KG.OE/countries

ويمكن القول بأن معدل استهلاك الفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ (١٣٧٦) كغم مكافىء نفط يتخطى نظيره في أمريكا اللاتينية (١٢٩٢) كغم مكافىء نفط، لكنه أقل من منطقة اليورو (٣٤٩٤) كغم مكافىء نفط وكذلك أوروبا ووسط آسيا[١٢].

ب- حصة الفرد من استهلاك الكهرباء:

كانت موارد الطاقة التي تتمتع بها المنطقة العربية ولاسيما النفط والغاز، تمثل حوالي (٥٦,٤٪) من موارد العالم من النفط و(٢٨,٠٪) من موارد الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٢ [١٣]، غير أن السكان في بعض المناطق مازلوا لا يحصلون على الكهرباء، ويعتمدون على الوقود غير التجاري لتلبية احتياجاتهم من الطاقة.

12- World Bank.World Development Indicators 2014.Table.3.6

١٣ -منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ،التقرير الإحصائي السنوي،٢٠١٣ الكويت ،٢٠١٣ص.١٠

وتشير المعطيات بأن نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء قد ازداد في كافة الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة الذي انخفضت فيها حصة الفرد من استهلاك الكهرباء بمقدار (٢٦,٤٪) بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١. وقد حققت الكويت أعلى مستوى لنصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، حيث تخطى(١٦) ألف كيلوواط ساعة عام ٢٠١١،بينما كان نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في السودان هو الأدنى عربياً، حيث بلغ (١٤٣) كيلوواط ساعة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(١٣)

حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للكهرباء

في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١١) كيلو واط/ ساعة

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٣٧٧	١٦٨٢	٢٢١٦	٢٢٨٩
الإمارات	١٢٧٥٢	١٣٥٦١	٩٨٥٥	٩٣٨٩
البحرين	٨٥٩٠	٩٦١٤	٩٨٩٥	١٠٠١٨
تونس	٩٩١	١٠٩٢	١٣٥٠	١٢٩٧
الجزائر	٦٦٩	١٠٩١	٩٨٧	٨٦٩
السعودية	٥٨١١	٦٣٨١	٨٠٢٢	٨١٦١
السودان	٦٣	٧٧	١٣٣	١٤٣
سوريا	١٠٦٧	١٥١٤	١٨٠٩	١٧١٥
العراق	١٢٢٥	٨٢٣	١١٨٧	١٣٤٣
عمان	٣٣١٢	٤٠٨٤	٥٨٩٠	٦٢٩٢

قطر	١٤٣١٩	١٦٢٩٠	١٥٠٧٥	١٥٧٥٥
الكويت	١٥٠٩١	١٦٨٨٢	١٦٧٥٩	١٦١٢٢
لبنان	٣٠١٩	٢٨٣٥	٣٤٧٦	٣٤٩٩
ليبيا	٢٣٠٠	٣٩٢٦	٤٧٠٦	٣٥٥٣
مصر	١٠١٧	١٣٢٨	١٦٧١	١٧٤٣
المغرب	٤٩١	٦٤١	٧٨٣	٨٢٦
اليمن	١٤١	١٨٣	٢٦٣	١٩٣

- Source: World Bank, World Development Indicators, Various Issues

ويلاحظ بأن استهلاك الفرد من الكهرباء في كل من الإمارات والبحرين والسعودية والكويت وقطر قد تخطى نظيره في كل اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة لعام ٢٠١١ والبالغ (٧٨٤٨) و(٧٠٨١)و(٥٤٧٢) كيلوواط/ ساعة على التوالي[١٤].

ج- كفاءة استخدام الطاقة:

يشير مؤشر كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ إلى حصول تحسن في كفاءة الطاقة بصورة ملحوظة في كل من الإمارات وسلطنة عمان واليمن ومصر وليبيا ،وتحسن بسيط في كل من السعودية والعراق والكويت والجزائر، أما بالنسبة لكل من الأردن ولبنان والبحرين والسودان وقطر وتونس، فقد انخفض فيها في مؤشر الكفاءة، أما بالنسبة للمغرب فقد بقي فيها مؤشر الكفاءة على حالة ثابتاً عام ٢٠١١ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ .

14-World Bank, World Development Report, 2014

ويمكن القول بأن سلطنة عمان كانت أفضل الدول العربية في كفاءة استخدام الطاقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تليها اليمن، فالإمارات العربية المتحدة، ثم مصر. أما أقل الدول العربية كفاءة في استخدام الطاقة، فهي على التوالي: لبنان، السودان، الأردن، تونس.

جدول (١٤)

الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة استخدام طاقة

(تعادل القوى الشرائية بالدولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ لكل كغم مكافىء نفط)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	٧,٦	٧,٥	٩,٦	٩,٩
الإمارات	٩,٧	٩,٩	٧,٧	٧,٦
البحرين	٥,١	٥,٣	٥,٤	٥,٥
الجزائر	١١,٦	١٢,٧	١١,٥	١١,٤
السعودية	٧,٤	٦,٥	٦,٦	٧,٣
تونس	٩,٧	١٠,٤	١١,٣	١١,٥
السودان	٦,٢	٧,٦	٩,١	٨,٨
العراق	١١,٠	١٠,٩	١٠,٤	١٠,٨
عمان	١٠,٣	٩,٢	٥,٨	٥,٦
قطر	٦,١	٥,٨	٧,٧	٧,٧
الكويت	٨,٢	٨,٧	٧,٤	٧,٩
لبنان	٨,١	٩,٧	١١,١	١١,٣
ليبيا	٧,٠	٨,٣	٨,٥	٥,٢
مصر	١٢,٧	٩,٨	١١,٣	١٠,٩

المغرب	١٢,٦	١٢,٣	١٢,٨	١٢,٦
اليمن	١٤,٨	١٣,١	١٢,٣	١٢,١

- http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.GDP.PUSE.KO.PP.KD/countries

وغني عن البيان،فإن المعدل الإجمالي لكفاءة الطاقة في الدول العربية البالغ (٨,٣) كغم مكافىء نفط هو أفضل من نظيره في دول منطقة اليورو(١٠,٤) وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي(١٠,٦)، لكنه أدنى كفاءة من نظيره في أوربا ووسط آسيا والبالغ (٦,٣) كغم مكافىء نفط لكل دولار حسب مماثل القوى الشرائية[١٥].

٢) توليـــد النفايـــات:

تشكل إدارة النفايات مشكلة خطيرة جداً في المنطقة العربية، ونتيجة لازدياد تصريف النفايات، تبحث البلديات عن مواقع جديدة لدفن النفايات، نظراً إلى أن المواقع الحالية قد وصلت إلى حدود قدراتها، مما يقود إلى تلوث التربة والهواء والمياه.

وغني عن البيان، فلا تتوفر بيانات عن النفايات الناتجة عن مختلف الأنشطة . وإذا توفرت البيانات المرتبطة بالأنشطة، فهي غالباً ما لا تكون مصنفة وفق التصنيف الصناعي الدولي الموحد، المسألة التي تعيق عملية التحليل والمقارنة بين الدول العربية.

15-World Bank.World Development Indicators 2014.Table.3.8

أ-النفايات البلدية المنتجة:

توجد أكبر كمية منتجة من النفايات البلدية لعام ٢٠١٠ في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إنتاج (٢٧،٧) مليون طن، تليها العراق، بإنتاج (١٥,٦) مليون طن، ثم مصر (١٣,٨) مليون طن،فاليمن (٣,٦) مليون طن، فالأردن (٢،١) مليون طن، فالسودان قرابة مليون طن، وأخيراً قطر (٨٤٧) ألف طن والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(١٥)

النفايات البلدية المنتجة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

ألف طن

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مصر	١٥،١٥٥	١٥،٧١٧	٢٠،٤٥١	١٣،٨٠٦
العراق	...	...	...	١٤،٥٧٢
الأردن	...	٣،٨٦٤	١،٩٢٢	٢،٠٦٩
فلسطين	١،١١٩	١،١٦٥	١،١٨١	١،٢٢٥
قطر	٧١٥	٧٤٣	٧٨٢	٨٤٧
السودان	٧٣٢	٨٢١	٩١٣	٩٨٦
الإمارات	...	...	٣٣،١٣٢	٢٧،٧٤٧
اليمن	١،٤٤٧	٣،٤٢٢	٣،٥٢٥	٣،٣٦١

- Source:United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2012-2013.New York.2013.P.88

وغني عن البيان، فإن ارتفاع إنتاج النفايات البلدية يرجع إلى ازدياد مشاريع البناء بشكل ملحوظ نتيجة للطفرة النفطية لا سيما في الإمارات وقطر.

ب- النفايات الخطرة المنتجة:

تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بكمية النفايات الخطرة المنتجة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى تزايد كميتها في بعض الدول العربية التي توفرت عنها البيانات. وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية المنتجة للنفايات الخطرة، حيث بلغت الكمية المنتجة فيها من تلك النفايات (٣٢٤،٥٥٣) طن في عام ٢٠١٠، تليها الأردن (١٤٥،٢٠٥) طن، ثم فلسطين (٤،٢٩٨).

جدول (١٦)

كمية النفايات الخطرة المنتجة سنوياً (طن)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
البحرين	٩١١	٣٥،٠٠٨	...	...	...
مصر	١١٠،٠٠٠	٣٠،١٣٠	٢٧،٠٩٧	٢٨،٢٧٩	...
العراق	...	...	٢٥٦١	٣٧٣	...
الأردن	...	٢٢٤،٤٣٧	١،٢٩٣،٨٠٤	١٠٨،٤٠٣	١٤٥،٢٠٥
فلسطين	١٦،٤٠٠	٤،٥٤٨	١١،٨٨٦	١٤،٤٢٣	٤،٢٩٨
قطر	٤٥٠	٧،٢٢٧	١١،٨٩٨	...	...

الإمارات	...	...	...	٢٧٢،٨٥٥	٣٢٤،٥٥٣

- Source:United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region .Varouis Issues.

ج-مجموع النفايات المتولدة:

أزداد إنتاج النفايات في المنطقة العربية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع تسارع النمو السكاني، وازدياد وتيرة التحضر، والأنشطة السياحية والبناء والتشييد وإنتاج الكهرباء والوقود الأحفوري واستهلاكها.ويلاحظ بأن مصر كانت في مقدمة الدول العربية في مجموع النفايات المولدة، حيث قُدر فيها إنتاج النفايات بنحو (٨٠) مليون طن عام ٢٠١٠، ثم العراق بنحو (١٧,٥) مليون طن، فالكويت (٩,٢) مليون طن، فاليمن (٣،٦) مليون طن والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(١٧)

مجموع النفايات المتولدة (ألف طن)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١١
البحرين	٣٧٣	...	...	٥٩٨	٢٦٧
مصر	٦٦،٨٠٠	١٨٣،٠٠٠	١١٨،٦٥٧	٨٠،٠٨٩	...
العراق	...	٥،٤٤٦	...	١٧،٥٥٧	...
الكويت	٢،١٧٥	١٠،٢٠٣	٨،٦٩٧	٩،١٨٦	١٠،٤٣٥
فلسطين	...	١،١١٩	١,١٦٥	١،٢٦٩	١،٣٥١

قطر	١١١٣	...	٣،١٠٣	٣،٥٤١	...
الإمارات	٦،٤٧٥	...	...	...	٢٧،٧٤٧
اليمن	...	٣،١٨٣	٣،٦١٨	٣،٦٣١	٣،٦٨٣

- Source:United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region .Varouis Issues

ح- تدوير النفايات:

لا تتوفر بيانات إحصائية عن تدوير النفايات المولدة، حيث لا يتم تجميع الإحصاءات عن إنتاج النفايات وتركيبها وإدارتها من خلال مسوح خاصة أو أدوات أخرى لجمع البيانات بسبب نقص الموارد في المكاتب الإحصائية والوزارات المعنية بشؤون البيئة في معظم البلدان العربية. وتشير البيانات المتاحة عن عملية إعادة تدوير النفايات البلدية المنتجة في بعض الدول العربية إلى وجود تفاوت بين الدول في عملية إعادة تدوير النفايات البلدية، حيث تراوحت ما بين (٢ , ٢٧٪) في الكويت كحد أقصى،و(١ , ١٪) في فلسطين كحد أدنى[١٦].

١٦ - تم احتساب نسبة التدوير من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2012-2013.New York.2013.P.90

جدول (١٨)

النفايات البلدية المنتجة المعاد تدويرها

الدولة	النفايات البلدية المنتجة	النفايات البلدية المعاد تدويرها	نسبة التدوير
مصر	١٣،٨٠٦	٣،٦٦٥	٪٢٦,٥
الكويت	٩،١٨٦	٢،٥٠٠	٪٢٧,٢
فلسطين	١،٢٢٥	١٣	٪١,١
الإمارات	٢٧،٧٤٧	٣،١١٤	٪١١,٢

- المصدر: تم احتساب نسبة التدوير من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:
- Source:United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2012-2013.New York.2013.P.90

الخلاصــة:

يتضح مما تم عرضه من المؤشرات الاقتصادية، أن الدول العربية قد قطعت شوطاً على صعيد تعزيز أداء الاقتصاد الكلي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢،حيث تضاعف حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بقرابة الضعفين، كما ارتفع معدل الاستثمار الذي وصل إلى أكثر من (٢٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهو يتخطى مثيله في الدول المتقدمة البالغ (١٨,٨٪).

وتشير مؤشرات الأداء الخارجي على ارتفاع عدد الدول التي حققت عجزاً في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢ من ست دول عربية هي(تونس السودان، جيبوتي، لبنان، مصر والمغرب) إلى عشرة دول هي (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، جزر القمر، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا، وانخفضت مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كافة الدول العربية المقترضة باستثناء جيبوتي الذي تخطى فيها المؤشر (٥٠٪).

كما أوضحت المؤشرات الخاصة بالتجارة والاستثمار إلى أن الاقتصادات العربية تتجه نحو الإندماج بالاقتصاد العالمي، وهو ما يفسرة ارتفاع مؤشر الانفتاح الاقتصادي والذي تخطى (٨٠٪) عام

٢٠١٢، علاوة على تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للبلدان العربية من حوالي (٥,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٤٧,٥) مليار دولار. وارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الرسمية التي تحصل عليها الدول العربية من إجمالي المساعدات الدولية من (٤,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١٠,٦) مليار دولار عام ٢٠١١، وقد حصلت الدول العربية على حوالي(١٣٥) مليار دولار خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١١) وهو مايشكل (١٤,٦٪) من مجمل المساعدات الإنمائية الدولية.

أما فيما يتعلق بمؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك، فيلاحظ ارتفاع حصة الفرد من استهلاك الطاقة في أغلب البلدان العربية، وكانت قطر هي الأعلى بين الدول العربية، تليها الكويت، أما أدنى دولة عربية فكانت اليمن الذي بلغ فيها استهلاك الفرد من الطاقة (٣١٢) كغم مكافىء نفط، ويشير مؤشر كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية إلى حصول تحسن في كفاءة الطاقة بشكل ملحوظ في كل من الإمارات وعمان واليمن ومصر وليبيا والسعودية والعراق والكويت، بينما شهدت كل من الأردن ولبنان والبحرين والسودان وقطر وتونس انخفاضاً في مؤشر كفاءة الطاقة. أما بالنسبة لتوليد النفايات بمختلف أنواعها، فقد ارتفعت نتيجة لإنتاج الكهرباء والوقود الأحفوري، علاوة على التنمية العمرانية والنشاط السياحي.

الفصـــل الثانـــي

التحليل الكمي للتنمية الاجتماعية المستدامة

الفصل الثاني
التحليل الكمي للتنمية الاجتماعية المستدامة

المقدمـــة:

تُعد المؤشرات الاجتماعية أحد المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ويُنظر إليها وإلى توقعاتها المستقبلية باعتبارها أداة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة في مجال السكان والصحة والتعليم ومحاربة الفقر بأنواعه المختلفة.

وتسهم المؤشرات الاجتماعية التي تغطي الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) في بيان مدى التقدم الذي أحرزته الدول العربية في جوانب التنمية الاجتماعية. يستعرض هذا الفصل قياس التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المعتمدة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تبين هذه المؤشرات نقاط القوة والضعف في تطبيق السياسات الاجتماعية، علاوة على تقييم الوضع الحالي الدول العربية مقارنة بمناطق العالم المختلفة، وكذلك بيان مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاجتماعية في المجالات التعليمية والصحية والسكانية.

وتشتمل مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي التي سيتم استعرضها في هذا الفصل خمسة موضوعات اجتماعية الأولى منها

السكان الذي يركز على مؤشرات النمو السكاني ومعدل الخصوبة ونسبة المشاركة ومعدل الإعالة، ويغطي الموضوع الثاني العدالة الاجتماعية من خلال استعراض مؤشر الفقر والبطالة، ويركز الموضوع الثالث على التعليم، حيث يتضمن مؤشرات لقياس معدلات الأمية والأشخاص الذي يحصلون على الشهادة الثانوية، بينما يتناول الموضوع الرابع الجانب الصحي خلال استعراض مؤشرات العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الأطفال، ونسبة السكان الذي يحصلون على مياه صالحة للشرب، ويتمتعون بصرف صحي مناسب

أولاً -السكان.

ثانياً – العدالة الاجتماعية.

ثالثاً- التعليم.

رابعاً- الصحة.

خامساً- الأمن.

أولاً- الســـكان:

يتضمن هذا المبحث تحليل التطورات في المنطقة العربية في حجم السكان ومعدل نموه، وأوضاع الخصوبة ومعدل الإعالة الإجمالية.

١) حجم السكان ومعدل نموه:

شهدت العشرية الأولى للقرن الحادي والعشرين زيادة في عدد

السكان في البلدان العربية، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي (٢٦٦) مليون نسمة إلى حوالي (٣٥٧,٣) مليون نسمة في عام ٢٠١٢ محققاً زيادة بنسبة (٤٤,٧٪)، وشكل عدد سكان العالم العربي حوالي (٥٪) من إجمالي عدد سكان العالم لعام ٢٠١٢ مقارنة بحوالي (٤٪) عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن يشكل حوالي (٥,٧٪) في العام ٢٠٣٠[١].

جدول (١٩)

حجم السكان في البلدان العربية

"مليون نسمة"

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٣٠
الأردن	٤,٩	٦,٣	٦,٥	٨,٤
الإمارات	٢,٦	٧,٩	٨,١	١٠,٥
البحرين	٠,٦	١,٣	١,٤	١,٧
الجزائر	٣٠,٣	٣٦,٠	٣٦,٥	٤٣,٥
سوريا	١٦,٢	٢٠,٨	٢١,٠	٢٧,٩
اليمن	١٨,٣	٢٤,٨	٢٥,٦	٤١,٣
السودان	٣١,١	٤٤,٦	٣٥,٠	٥٠,٨
العراق	٢٠,١	٣٢,٣	٣٣,٧	٥٥,٣
الكويت	١,٩	٢,٨	٢,٩	٤,٠
المغرب	٢٩,٩	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٧,٥

١- استخرجت النسب من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

- United Nationz.World Population Prospects:the2012 Revision.Department of Economic and Social Affaris.Population Division.New York.2013 .

السعودية	٢٠,٣	٢٨,١	٢٨,٧	٣٨,٥
جزر القمر	٠,٧	٠,٨	٨,٠	١,٢
جيبوتي	٠,٦	٠,٩	٠,٩	١,٣
تونس	٩,٥	١٠,٦	١٠,٧	١٢,٢
مصر	٦٧,٩	٨٢,٥	٨٤,٠	١٠٦,٥
موريتانيا	٢,٧	٣,٥	٣,٦	٥,٢
عمان	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٦
قطر	٠,٦	١,٨	١,٩	٢,٤
لبنان	٣,٥	٤,٣	٤,٣	٤,٧
ليبيا	٥,٣	٦,٤	٦,٥	٧,٨
الصومال	٩,٥	٩,٦	٩,٨	١٦,٤
البلدان العربية	٢٦٦,٣	٣٦٠,٧	٣٥٧,٣	٤٨٠,٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن انخفاض عدد سكان العالم العربي في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ وذلك بسبب انفصال جنوب السودان منتصف عام ٢٠١١.، فيما بلغ معدل النمو السنوي السكاني في البلدان العربي بين عامي ١٩٩٠و٢٠١٢ حوالي (٢,٢٪)، ويُعد هذا المعدل مرتفعاً،حيث يتخطى نظيرها في أقاليم العالم الرئيسة كافة.[٢]

وسجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سكاني في عام ٢٠١٢،

٢- للمزيد من التفاصيل انظر المصدر التالي:

- World Bank. World Development Report 2013. Washington. D.C. 2013. Chaptar 2.

حيث بلغ نحو (٩,٩٥٪) . ويرجع سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية، بصفة أساسية،إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، علاوة على التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن زيادة معدلات صافي الهجرة تفسر ارتفاع معدلات النمو السكاني لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وغني عن البيان، فقد تمكنت بعض الدول العربية كالأردن والجزائر والسعودية والعراق وجزر القمر ومصر وموريتانيا واليمن من تحقيق معدلات لنمو السكان دون الـــ ٣٪ سنوياً، كما وصل النمو السكاني في المغرب وتونس ولبنان إلى حوالي (١,٠٩٪ و١,٠٢٪ و٠,٦٤٪) على التوالي في عام ٢٠١٢، نتيجة السياسات الخاصة بتنظيم الأسرة في هذه الدول، وهذا ما يطرح إشكالية جديدة لهذه الدول لم تكن تعرفها من قبل ولا تملك الإمكانيات المالية على مواجهتها وهي تزايد اعداد فئة المسنين فيها بصورة ملحوظة وسريعة، وما ينجم عن ذلك من زيادة تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات.

وجدير بالذكر، فان تحول معدل النمو السكاني للدول العربية مجتمعة إلى رقم سالب عام ٢٠١٢ يرجع إلى انفصال جنوب السودان عن السودان، وبالتالي أصبح عدد السكان العرب في عام ٢٠١٢ يقل عن العام الذي يليه قبل عملية الإنفصال.

جدول (٢٠)

معدل النمو السكاني (٢٠٠٠-٢٠١٢) ٪

الدولة	٢٠٠٠-٢٠١٢ ٪	٢٠١١-٢٠١٢ ٪
الأردن	٢,٣١	٢,٢٢
الإمارات	٩,٠٢	٠,٩٨
البحرين	٥,٣٧	٤,٢٥
الجزائر	١,٧٥	٢,٠٣
سوريا	٢,٢٧	١,٢٠
اليمن	٢,٨٧	٢,٩١
السودان	١,٠١	١٨,٥٧
العراق	٢,٩٦	٢,٦٠
الكويت	٤,٦٥	٣,٤١
المغرب	١,١٤	١,٠٩
السعودية	٢,٠	٢,٨٩
جزر القمر	٢,٢٩	٢,٣٤
جيبوتي	٣,١٠	٣,١٠
تونس	١,٠٠	١,٠٢
مصر	٢,١٤	٢,٢٠
موريتانيا	٢,٤٣	٢,٤٣
عمان	٣,٤٨	٩,٩٥
قطر	٩,٣٣	٣,٣٥
لبنان	٠,٦٥	٠,٦٤
ليبيا	٢,٢٦	٣,٢٤

الصومال	٠,٩٩	٠,٩٩
البلدان العربية	٢,٢٠	٠,٣٠-

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، أبو ظبي، سبتمبر، ٢٠١٣، ص ٣٣٨

ومن المتوقع أن يشهد النمو السكاني في المنطقة العربية انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات القادمة، خصوصاً في البلدان العربية كسوريا والعراق واليمن وليبيا التي تشهد توترات سياسية وحالات نزاعات ستؤثر على الأوضاع السكانية فيها، نتيجة لعمليات الهجرة والتهجير التي لها انعكاسات سلبية على معدلات الخصوبة في هذه البلدان علاوة على ارتفاع وفيات الأطفال بسبب تراجع مستوى الخدمات الصحية،وانخفاض المستويات المعيشية.

٢) التوزيع الحضري والريفي للسكان:

شهد العقد الأول من الألفية الجديدة تزايد نسبة سكان المناطق الحضرية في البلدان العربية، حيث ارتفع من نحو (٥٣,٢٪) من إجمالي سكان الدول العربية عام ٢٠٠٠ إلى (٥٧,٢٪) محققةً زيادة بـ أربع نقاط مئوية. وتُعد نسبة السكان الحضر في المنطقة العربية أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة نحو (٥٢٪) وفي الدول النامية البالغة حوالي (٤٥٪)[٣].

٣- للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الخاص بالتنمية الحضرية في المصدر التالي:

- World Bank. World Development Report 2014. Washington. D.C. 2014 Chaptar 3.

جدول(١٩)

التوزيع الحضري والريفي للسكان في البلدان العربية ٪

الدولة	٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٢	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الأردن	٧٩,٨	٢٠,٢	٨٢,٠	١٨,٠	٨٣,٠	١٧,٠
الإمارات	٨٠,٢	١٩,٨	٨٢,٨	١٧,٢	٨٤,٧	١٥,٣
البحرين	٨٨,٤	١١,٦	٨٨,٥	١١,٥	٨٨,٧	١١,٣
الجزائر	٦٠,٨	٣٩,٢	٦٤,١	٣٥,٩	٧٣,٨	٢٦,٢
سوريا	٥١,٩	٤٨,١	٥٣,٢	٤٤,٨	٥٦,٥	٤٣,٥
اليمن	٢٦,٣	٧٣,٧	٢٩,٠	٧١,٠	٣٢,٩	٦٧,١
السودان	٣٢,٥	٦٧,٥	٣٣,٠	٦٧,٠	٣٣,٣	٦٦,٧
العراق	٦٧,٨	٢٢,٢	٦٧,٠	٣٣,٠	٦٦,٤	٣٣,٦
الكويت	٩٨,١	١,٩	٩٨,٢	١,٨	٩٨,٣	١,٧
المغرب	٥٣,٣	٤٦,٧	٥٥,١	٤٤,٩	٥٧,٤	٤٢,٦
السعودية	٧٩,٨	٢٠,٢	٨٠,٨	١٩,٢	٨٢,٥	١٧,٥
جزر القمر	٢٨,١	٧١,٩	٢٨,٠	٧٢,٠	٢٨,١	٧١,٩
جيبوتي	٧٦,٥	٢٣,٥	٧٦,٩	٢٣,١	٧٧,١	٢٢,٩
تونس	٦٣,٤	٣٦,٦	٦٥	٣٥	٦٦,٥	٣٣,٥
مصر	٤٢,٨	٥٧,٢	٤٣,١	٥٦,٩	٤٣,٦	٥٦,٤
موريتانيا	٤٠,٠	٦٠,٠	٤١,٠	٥٩,٠	٤١,٧	٥٨,٣
عمان	٧١,٦	٢٨,٤	٧٢,٤	٢٧,٦	٧٣,٧	٢٦,٣
قطر	٩٦,٣	٣,٧	٩٧,٢	٢,٨	٩٨,٩	١,١
لبنان	٨٦,٠	١٤,٠	٨٦,٨	١٣,٢	٨٧,٤	١٢,٦

ليبيا	٧٦,٣	٢٣,٧	٧٧,٠	٢٣,٠	٧٧,٩	٢٢,١
الصومال	٣٣,٢	٦٦,٨	٣٦,٣	٦٣,٧	٣٨,٢	٦١,٨
البلدان العربية	٥٣,٢	٤٦,٨	٥٥,٦	٤٤,٤	٥٧,٢	٤٢,٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣،ص٢٠٦-٢٠٩

ويستدل من معطيات الجدول أعلاه بأن الهجرة من الأرياف العربية إلى الحواضر العربية جرت في وتيرة أسرع بالمقارنة مع باقي دول العالم، وهذه القضية تشكل تحدياً أمام التنمية المستدامة يجبر الدول العربية على السعي لمواجهة الطلب المتزايد وبسرعة كبيرة على البنية التحتية من طرق وجسور ومساكن ومدارس ومستشفيات ومراكز صحية وما ينجم عن ذلك من إخفاقات تغذي عدم الرضا لدى فئات واسعة من المواطنين.

لقد قاد تسارع الحضرنة وانتشار الوحدات السكنية العشوائية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر في العديد من الدول العربية إلى النزوح المستمر من الريف إلى المدن سعياً وراء فرص العمل وتحسين الأحوال المعيشية. ويمتد تأثير هجرة السكان من الريف إلى المدن بوتائر متصاعدة إلى انتشار السكن العشوائي والتعدي على المناطق الزراعية الخصبة لسد احتياجات السكن الفقراء وزيادة الضغوط على مرافق المياه والصرف الصحي وانتشار الصناعات الصغيرة الملوثة داخل الأحياء السكنية.

وتعاني معظم المدن العربية من قصور خدمات جمع القمامة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، ويرجع ذلك لعدم توافر التمويل وقصور الموارد البشرية والمعدات وعدم فعالية وسائل الفرز وإعادة التدوير وصعوبة توفير المكبات الصحية في مواقع قريبة من المدن.

ومن جانب أخر، يقود تركيز وسائل النقل في المدن والزحف الحضري إلى المناطق المجاورة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية والتجمعات الصناعية إلى تفاقم مشكلات التلوث الهوائي في المجتمعات العمرانية. وعلى الرغم من أن غياب نظم للرصد المستمر لنوعية الهواء في العديد من الدول العربية يؤدي لصعوبة تقييم أوضاع التلوث الجوي، إلا أن المعلومات المتاحة تشير لارتفاع معدلات الانبعاثات، خصوصاً في المدن الكبرى نتيجة للازدحام وكثافة الصناعة ووسائل النقل وعدم فاعلية إجراءات الحد من الانبعاثات الملوثة[٤]

إن الازدحام الشديد في المدن العربية وماينبعث من المركبات والمصانع من أبخرة وغازات، وكذلك المواقد البيتية ذات التهوية السيئة في العشوائيات التي تنتشر في مدن عربية كبرى كالقاهرة والدار البيضاء وبغداد، ترفع كثيراً الكلف البيئية العالية ذات الصلة بالازدحام في المدن، ويمثل تلوث مصادر المياه الحالية وتدمير البنية التحتية، تمثل

٤- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦، أبو ظبي،ص ٢٠٦.

٤- نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ص ١٠٤-١٠٥.

عدداً من الكلف المرتبطة بالأوضاع في الحواضر الفقيرة، وتبين الأبحاث والدراسات أن البيئة الحضرية تتردى أسرع من الزيادات الحاصلة في حجم سكان المدن، بحيث إن الكلف البيئية الثانوية للمقيمين الإضافيين تزداد بمرور الوقت[٥].

وغني عن البيان، فإن الهجرة من الأرياف وازدياد عدد السكان في المدن تشكل أحد الحوافز الأساسية لإنشاء المدن الذكية والتي تستخدم المياه بنسبة تقل عن (٤٠٪)، والطاقة بنسبة أقل من (٣٠٪) مقارنة بالمدن التقليدية، ومن المتوقع أن يقطن أكثر من (٧٠٪) من سكان العالم في المدن الذكية بحلول عام ٢٠٥٠[٦].

٣) معدل الخصوبة الكلية:

يعرف معدل الخصوبة الكلي بأنه عدد الأطفال الذين قد تنجبهم أمرأة حتى نهاية عمر الانجاب، إذا ما انطبق عليها معدل الخصوبة العمرية السائد خلال السنة المعينة طول عمر الانجاب. ويعرض معدل الخصوبة الكلي كمعدلات سنوية لفترات من خمس سنوات تبدأ وتنتهي في منتصف السنوات المحددة .

٥- جريدة الحياة، ١٩٠١٤، بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٥.

٦- للمزيد من التفاصيل حول معدل الخصوبة الكلية انظر المصدر التالي:

United Nations Population Fund(UNFPA).The World Population State 2013.Motherhood in Childhood:Facing the challenge of adolescent pregnancy.New York.2013.P.106108-

رغم تناقص معدلات الخصوبة في البلدان العربية كافة خلال العقد المنصرم والنصف الأول من العقد الحالي، حيث انخفض المعدل على صعيد الدول العربية ككل من (٣,٩) كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) إلى (٣,٣) كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)، ومع ذلك يبقى هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بنظيره البالغ (٢,٥) على الصعيد العالمي وفي الأكثر نمواً (١,٧) وفي المناطق الأقل نمواً (٢,٦).[٧]

وتتفاوت الدول العربية في معدلات الخصوبة ما بين (٤,٥) في السودان كحد أعلى و(١,٥) في لبنان كحد أدنى، ويلاحظ أيضاً بأن هناك سبعة دول عربية تخطى فيها معدل الخصوبة الإجمالي (٤) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٢٠)

معدل الخصوبة الإجمالي في البلدان العربية

الدولة	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠٢٠
الأردن	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٠
الإمارات	٢,٤	٢,٠	١,٨	١,٧
البحرين	٢,٧	٢,٢	٢,١	٢,٠
الجزائر	٣,٢	٢,٥	٢,١	...
سوريا	٣,٧	٣,٢	٣,٠	٢,٨
اليمن	٥,٩	٤,٩	٤,٢	٣,٦

7- Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA).Staistical Abstract of the Arab Region.Isuue No.33.New York.2013.P.4

السودان	٥,٣	٤,٨	٤,٥	٤,١
العراق	٤,٨	٤,٤	٤,١	٣,٨
الكويت	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٥
المغرب	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٦
السعودية	٣,٥	٣,٠	٢,٧	٢,٤
جزر القمر	٥,٣	٤,٩	٤,٧	...
جيبوتي	٤,٨	٣,٦	٣,٤	...
تونس	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٩
مصر	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٦
موريتانيا	٦,١	٥,٨	٤,٧	...
عمان	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٥
فلسطين	٥,٠	٤,٤	٤,١	٣,٧
قطر	٣,٠	٢,٢	٢,١	١,٩
لبنان	٢,٠	١,٦	١,٥	١,٥
ليبيا	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٢,٢
الصومال	٦,٦	٦,٣	...	...
البلدان العربية	٣,٩	٣,٧	٣,٣	....

- Source:Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA).Staistical Abstract of the Arab Region.Isuue No.33.New York.2013.P.9

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن التقديرات للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) توضح بأن معدلات الخصوبة الكلية سوف تتراجع في لبنان والإمارات العربية

المتحدة وقطر وتونس لتتراوح بين (١,٥ و١,٧ و١,٩) أطفال لكل امرأة، وهذا المعدل هو ما دون مستوى الإحلال. في حين ستسجل سبعة دول معدلات أدنى من المعدل العالمي البالغ (٢,٥) أطفال لكل امرأة [٨].

ويمكن تفسير تدني معدلات الخصوبة الكلية في الدول العربية إلى تصاعد المستوى التعليمي للمرأة وانخرطها في سوق العمل وتفضيلها العمل الوظيفي على حساب عملية الزواج والانجاب، علاوة على بدء شيوع ظاهرة اجتماعية جديدة على المنطقة العربية إلا وهي تفضيل الشباب للعيش خارج أطر الحياة الزوجية، وعزوف الشباب على الارتباط الزوجي مما سوف يؤثر وبصورة ملفته للنظر على معدل الخصوبة لدى المرأة العربية، كما أن للأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة والمتمثلة بالصراعات والنزاعات المسلحة، علاوة على تدني النشاط الاقتصادي في بعض الدول الذي سيكون له تأثير كبير على حالات الزواج والتي تشهد انحساراً كبيرًا، حيث ترتفع حالات العنوسة، الأمر الذي سينعكس سلباً على معدلات الخصوبة ومن ثم على معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية.

٤) معدل الإعالة الإجمالية:

يقصد بمعدل الإعالة بأنه نسبة الأشخاص المحتاجين إلى من يعولهم من السكان العاملين (عدد الأطفال التي تقل أعمارهم عن ١٥

8- United Nations Development programe(UNDP).Human Devlopment Report 2013 "The Rise of the South:Human Progress in a Diverse World" .NewYork. 2013.P. 197

سنة + الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٤ سنة) مقسوماً على عدد السكان العاملين (١٥ سنة إلى ٦٤ سنة) . ولما كان عدد الأطفال المعالين (من صفر إلى ١٤ سنة) يتناقص بأسرع مما تتزايد نسبة كبار السن، فإن معدل الإعالة الإجمالية سوف يتناقص مع مرور الوقت .

لقد انخفض معدل الإعالة الإجمالية للبلدان العربية من (٧٢,٣٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٥٩,٧٪) عام ٢٠١٢، وهذا الوضع يخفف الضغط الذي تفرضه إعاشة صغار السن وكبار السن على السواء، ومن ثم يطلق يد الصناديق العامة في توجيه المزيد من الاستثمارات نحو التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

جدول (٢٠)

معدل الإعالة الإجمالية في البلدان العربية

(لكل ١٠٠ شخص من الفئة العمرية ١٥-٦٤)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	٧٥,٨	٦٠,٤	٦٩,٠	٦٦,٥
الإمارات	٣٦,٣	٢٥,٢	٢١,٠	٢٠,٩
البحرين	٤٤,١	٣٩,٣	٢٨,٨	٢٩,٢
الجزائر	٦٢,٢	٤٦,٣	٤٥,٨	٤٥,٦
سوريا	٧٧,٧	٦١,٢	٦٧,١	٦٥,٢
اليمن	١٠٥,٦	٨٤,٢	٨٧,١	٨٦,٤
السودان	٨٣,٧	٧٣,٤	٧٦,٧	٧٦,٠

العراق	٨٩,٥	٧٨,٣	٨٥,٦	٨٤,٣
الكويت	٤٢,٣	٣٤,٥	٤١,٣	٤١,١
المغرب	٦٢,٠	٥٠,٢	٤٩,٨	٤٩,٢
السعودية	٧٢,٥	٥٣,٦	٤٩,٥	٤٩,٠
جزر القمر	٧٩,٢	٦٩,٩	٨٣,٠	٨٢,٨
جيبوتي	٧٨,٨	...	٦٣,٥	٦٢,٨
تونس	٥٧,٢	٤٢,٠	٤٣,٤	٤٣,٢
مصر	٦٧,٩	٥٨,١	٥٧,٤	٥٧,٢
موريتانيا	٨٣,٠	٧٢,١	٧٣,٧	٧٣,١
عمان	٦٤,٥	٥١,٥	٤٢,٤	٤٢,٨
فلسطين	...	٩٠,١	٨١,٠	...
قطر	٣٨,٤	٢٠,٥	١٧,٧	١٨,٣
لبنان	٥٩,٤	٤٢,٧	٤٦,٣	٤٥,١
ليبيا	٥٥,٦	٥٢,٥	٥٤,١	٥٥,٠
الصومال	...	....	٩١,٢	...
البلدان العربية	٧٢,٣	٦١,٩	٦١,٩	٥٩,٧

- Source:United Nations Development Programe (UNDP). Human Development Report. Various Years.

وبالرغم من انخفاض معدل الإعالة الإجمالية في البلدان العربية خلال العقد المنصرم والتي بلغت قرابة٦٠) ٪ (غير أنه مازال يتخطى المعدل العالمي البالغ٥٢) ٪ (وفي مناطق العالم المختلفة والبالغة ٤٠,٩)٪ (في شرق آسيا والمحيط الهادي، و٤٣,٤)٪ (في أوروبا وآسيا

الوسطى و (٥٢,١) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي جنوب آسيا (٥٤,٦)[٩].

وغني عن البيان، فإن معدل الإعالة الإجمالية يختلف من بلد عربي لأخر، فهو وصل أدنى مستوى له في قطر عام ٢٠١٢ حيث بلغ (١٨,٣٪) وأعلى مستوى في اليمن (٨٦,٤٪) وذلك بسبب تباين معدلات البطالة بين الشباب ومعدلات الهجرة.

ويمكن القول بإن انخفاض معدل الإعالة الإجمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا سيما في قطر والإمارات العربية المتحدة يرجع بالدرجة الأساس إلى تزايد العمالة الوافدة نتيجة للطفرة العمرانية والتنموية التي شهدته هذه الدول والتي استدعت استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية معظمها من النشيطين اقتصادياً.

وجدير بالذكر، فإن مؤشر معدل الإعالة الإجمالية يُعد من الشواغل الهامة للدول، حيث أن ارتفاع هذا المعدل يمكن أن يؤدي بأي دولة إلى المزيد من الفقر أو يفقدها المكاسب المتحققة في التنمية البشرية، وهو ما يمكن أن نتلمسه في العراق واليمن وموريتانيا وجزر القمر.

ثانياً- العدالة الاجتماعية:

يتضمن هذا المبحث قياس حال العدالة الاجتماعية في المجتمعات

9- United Nations Development programe(UNDP).Human Devlopment Report 2014" Reducing Vulnerabilities and Building Resilience ".NewYork. 2014.P.

العربية، من خلال تقييم مؤشرات الفقر والمتمثلة بالنسبة المئوية للسكان دون خط الفقر ورقم جيني القياسي لتفاوت الدخول.

١) الفقـــر:

أ-مؤشر فقر الدخل :

تفيد أخر البيانات المتاحة حول مؤشر فقر الدخل في الدول العربية خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى أن نسب الفقر قد ارتفعت في كل من الأردن وتونس واليمن وانخفضت بعض الشيء في كل من السودان وفلسطين والعراق وجزر القمر والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٠)

تطور نسب الفقر في البلدان العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي
الأردن	٢٠٠٢	١٤,٢	٠,١٦
	٢٠١٠	١٤,٤	٠,٠٣
البحرين	٢٠٠٣	١١,٠	٠,٠٠
الجزائر	٢٠٠٠	١٢,١	٠,٠٠
	٢٠٠٥	٥,٧	٠,٠٠
سوريا	٢٠٠٣	١١,٤	٠,٢٠
	٢٠٠٧	١٢,٣	١,٧١
اليمن	٢٠٠٥	٣٤,٨	٤,١٨
	٢٠١٢	٣٨,٠٪	...

السودان	٢٠٠٢ ٢٠٠٩	٥٠,٠ ٤٦,٥	.... ٪٥,٤٦
العراق	٢٠٠٧ ٢٠١١	٢٢,٩ ١٦,٠	٢,٨٢ ...
المغرب	٢٠٠٠ ٢٠٠٧	١٨,٠ ٩,٠	٠,٩٤ ٠,٥٤
القمر	٢٠٠٠ ٢٠٠٤	٦٠,٠ ٤٤,٨	.... ٢٠,٨٢
جيبوتي	٢٠٠٠	٤٢,٠	...
تونس	٢٠٠٠ ٢٠١٠	٤,٢ ١٥,٥	٠,٤٦ ٠,٤٠
مصر	٢٠٠٠ ٢٠٠٨	١٦,٧ ٢٢,٠	٠,٣٢ ٠,٣٨
موريتانيا	٢٠٠٠ ٢٠٠٨	٥١,٠ ٤٢,٠	٥,٦٦ ٦,٧٩
فلسطين	٢٠٠٣ ٢٠٠٩	٤٧,٠ ٢١,٠	.... ٠,٠١
لبنان	٢٠٠٥	٨,٠	...
الصومال	٢٠٠٢	٤٣,٢	...

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ٣٣٧

وعند النظر إلى جغرافية الفقر، فإننا نجد بأن نسبة الفقر تتزايد في المناطق الريفية في بعض البلدان العربية كموريتانيا التي تمثل حوالي

٧٥٪ من إجمالي عدد الفقراء.كما تتصف معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية في الريف في البلدان العربية بالارتفاع بالمقارنة مع نسب الفقر في المناطق الحضرية «المدن» والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٢١)

نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني في الريف والمدن

في بعض الدول العربية «وفق آخر بيانات متاحة»

الدولة	نسبة الفقر وفق خط الفقر في المدن	نسبة الفقر وفق خط الفقر في الريف
الأردن	٪١٢	٪١٩
السودان	٪٢٦,٥	٪٥٧,٦
العراق	٪١٦,١	٪٣٩,٣
المغرب	٪٤,٨	٪١٤,٥
اليمن	٪٢٠,٧	٪٤٠,١
القمر	٪٣٤,٥	٪٤٨,٧
مصر	٪١٠,٦	٪٣٠,٠
موريتانيا	٪٢٠,٨	٪٥٩,٤

- المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، ٢٠١٣.

٢) مؤشر الفقر الدولي:

يعبر هذا المؤشر عن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من (١,٢٥) دولار أمريكي في اليوم «بمعادل القوة الشرائية». وتشير

المعطيات الإحصائية المبينة إلى تخطي نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي في بعض الدول العربية (١٧٪) في كل موريتانيا وجيبوتي واليمن، وكانت النسبة أقل من (١٪) في كل من الأردن وفلسطين بينما اقتربت النسبة من (٣٪) في العراق وكانت أقل من (٢٪) في كل من مصر وسوريا والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٢٢)

نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي في بعض الدول العربية (٢٠٠٢-٢٠١٢) (*)

الدولة	نسبة السكان الذين دون خط الفقر الدولي(١,٢٥ دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية)
الأردن	٠,١٢
سوريا	١,٧١
العراق	٢,٨٢
جيبوتي	١٨,٨٤
فلسطين	٠,٠٤
مصر	١,٦٩
موريتانيا	٢٣,٢٤
اليمن	١٧,٧٣

(*) تعود البيانات إلى أخر سنة متوفرة خلال الفترة المحددة.

- Source:United Nations Development Programe (UNDP). Human Development Report 2014:Sustaining Human Progress. New York .2014.P180-181

وغني عن البيان، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي سترتفع خلال الأعوام القادمة في كل سوريا ومصر واليمن والعراق نتيجة للظروف السياسية التي تمر بها والتي ساهمت بصورة كبيرة في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة للمناخ السياسي المضطرب الذي أثر على الاستثمار والإنتاج والتشغيل، علاوة على عدم تحقيق تقدم ملموس في جانب رفع الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد التي تشكل الركيزة الرئيسة لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة لاسيما في أوساط الشباب المتعلمين والإناث.

٢) مؤشرات توزيع الدخل:

تُعد الدول العربية، نسبياً من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل والإنفاق سواء أرتبطت المسألة بمعامل جيني أو بدلالة نسبة إنفاق أعلى إلى أقل (٢٠٪) من السكان. وفيما يلي بيان بتطور هذه المؤشرات في بعض البلدان العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

جدول(٢٣)

عدم المساواة في الدخل في بعض الدول العربية

(٢٠٠٣-٢٠١٢)

الترتيب	الدولة	نسبة أعلى إلى أقل ٢٠٪من السكان	نسبة بالما	معامل جيني
١	جزر القمر	٢٦,٧	...	٦٤,٣

٢	قطر	١٣,٣	...	٤١,١
٣	تونس	٨,١	١,٦	٣٦,١
٤	موريتانيا	٧,٨	١,٩	٤٠,٥
٥	المغرب	٧,٣	٢,٠	٤٠,٩
٦	اليمن	٦,٣	١,٧	٣٧,٧
٧	السودان	٦,٢	١,٤	٣٥,٣
٨	فلسطين	٥,٨	١,٥	٣٥,٥
٩	سوريا	٥,٧	...	٣٥,٨
١٠	الأردن	٥,٧	١,٥	٣٥,٤
١١	العراق	٤,٦	١,٢	٣٠,٩
١٢	مصر	٤,٤	١,٢	٣٠,٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، نيويورك، ٢٠١٤،ص١٦٦-١٦٨

- نسبة إنفاق أعلى إلى أقل ٢٠٪ من السكان:

تشير المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول (٢٤) لنسبة الشريحة الخمسية (نسبة إنفاق أعلى إلى أقل ٢٠٪ من السكان) في بعض الدول العربية التي توفرت عنها البيانات إلى أن النسبة الأعلى في هذا المؤشر كانت في جزر القمر، تليها بفارق كبير كل من قطر وتونس والأدنى في مصر والعراق والأردن. ويبلغ متوسط هذه النسبة في مجموعة الدول العربية المتوفر عنها بيانات حديثة نحو (٨,٥) مرة.

ب- مؤشر جيني:

يُعد مؤشر جيني أحد المؤشرات المهمة لقياس العدالة في توزيع الدخل، وطبقاً لهذا المؤشر فإن الدولة التي تحصل على صفر وفقاً لمؤشر جيني هي الدولة التي تتمتع بعدالة كاملة في توزيع الدخل، بينما الدولة التي تحصل على (١٠٠) نقطة يعني عدم مساواة مطلقة في توزيع الدخل.

وطبقاً لبيانات الجدول (٢٤)، فإن جزر القمر تصدرت الدول العربية في مؤشر جيني، حيث حصلت على (٦٤,٣) نقطة، فيما جاءت قطر بالمرتبة الثانية وحصلت على (٤١,١) نقطة، ثم المغرب التي حصلت على (٤٠,٩) نقطة.وكانت مصر والعراق أقل الدول العربية تفاوتاً في توزيع الدخل حيث حققت (٣٠,٨) و(٣٠,٩) نقطة وفقاً لمؤشر جيني على التوالي.

ومن أجل تقليص التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق العدالة، فيجب على الدول العربية تطوير طبقات وسطى كبيرة تتمتع بمستويات عالية من الإنفاق الاستهلاكي.

ثالثاً- التعلـــــيم:

يتضمن هذا المبحث قياس الحالة التعليمية في البلدان العربية، من خلال مؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق الإجمالية في مراحل التعليم الثلاث الابتدائي والثانوي والعالي.

١) معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) في الدول العربية عام ٢٠١٢ حوالي (٧٧٪) وهو بذلك يتخطى مثيله في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ المعدل فيهما في نفس العام (٣٧,١٪) و(٤١,١٪)[١٠].

وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في رفع معدل معرفة القراءة والكتابة عما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٠، حيث حقق زيادة بمقدار (١٥٪)، حيث ارتفع من (٦٢٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٧٧٪) عام ٢٠١٢. وقد سجل معدل القرائية بين البالغين مستويات منخفضة في عدد من الدول العربية، حيث بلغ (٥٨,٦٪) في موريتانيا، وفي اليمن حوالي (٦٥٪)، وفي المغرب حوالي (٦٧,١٪)، وبالمقابل سجل معدل القرائية بين البالغين تقدماً ملحوظاً في عدد من الدول العربية، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، ليصل إلى أكثر من (٩٠٪) من البالغين في كل من البحرين والإمارات وقطر والأردن وفلسطين، والجدول التالي يبين ذلك.

10- United Nations Development programe(UNDP).Human Devlopment Report 2014.op.cit.P.

جدول (٢٤)

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

«معدل القرائية» في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٨٩,٧	٩١,١	٩٢,٢	٩٥,٦
الإمارات	٧٦,٣	٨٨,٧	٩٠,٠	٩٠,٠
البحرين	٨٧,٦	٨٦,٥	٩١,٤	٩٤,٦
الجزائر	٦٦,٧	٦٩,٩	٧٢,٦	٧٢,٦
سوريا	٧٤,٤	٨٠,٨	٨٤,٢	٨٤,١
اليمن	٤٦,٣	٥٤,١	٦٢,٤	٦٥,٣
السودان	٥٧,٨	٦٠,٩	٧٠,٢	٧١,٩
العراق	...	...	٧٨,١	٧٨,٥
الكويت	٨٢,٠	٩٠,٣	٩٣,٣	٩٣,٩
المغرب	٤٨,٩	٥٢,٣	٥٦,١	٦٧,١
السعودية	٧٦,٣	٨٢,٩	٨٦,١	٨٧,٢
جزر القمر	٥٥,٩	...	٧٤,٢	٧٥,٥
جيبوتي	٦٤,٦	...	...	٧٠,٣
تونس	٧١,٠	٧٤,٣	٧٧,٦	٧٩,١
مصر	٥٥,٣	٧١,٤	٦٦,٤	٧٣,٩
موريتانيا	٤٠,٢	٥١,٢	٥٧,٥	٥٨,٦
عمان	٧١,٧	٨١,٤	٨٦,٦	٨٦,٩
فلسطين	...	٩٢,٤	٩٤,٦	٩٥,٣
قطر	٨١,٢	٨٩,٠	٩٤,٧	٩٦,٣

لبنان	٨٦,٠	...	٨٩,٦	٨٩,٦
ليبيا	٨٠,٠	٨٤,٢	٨٨,٩	٨٩,٦
البلدان العربية	٦٢,٠	٧٠,٣	٧٢,٩	٧٧,٠

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

ومن المتوقع أن يرتفع معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في البلدان العربية نتيجة لتبني هذه الدول إلى برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، علاوة على تبنيها للسياسات تهدف إلى نشر التعليم في جميع المناطق وخصوصاً في المناطق الريفية التي ترتفع فيها نسب الأمية لاسيما بين النساء.

٢) النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم:

يُعد قطاع التعليم، ولاسيما التعليم الأساسي، المجال الحيوي للتنمية البشرية ومن المحددات الرئيسة لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى نهاية عام ٢٠١٢ نحو (١٠٥٪) مقابل حوالي (٩٨٪) في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ونحو (١١١٪) في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة [١١].

وبما أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ على مستوى القيد الإجمالي بات في متناول الدول العربية باستثناء

11- United Nations Development programe(UNDP).Human Devlopment Report 2014.op.cit

السودان وجيبوتي، حيث لا تتخطى فيها معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي حوالي (٧٣٪) و(٧٠٪) من نسبة السكان في سن التعليم الإبتدائي على التوالي، فإن على الدول العربية أن تتجه نحو رفع مستوى التعليم وتطويره وإحلال الأساليب الحديثة محل التلقين.

أما فيما يتعلق بنسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية فقد وصل إلى(٧٦٪) من نسبة السكان في سن التعليم الثانوي، وهو يتخطى نظيره العالمي (٧٤٪) وكذلك مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٧٠٪)، ويقل عن نظيره في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٨٧٪).

وتتفاوت الدول العربية في مؤشر الالتحاق بالتعليم الثانوي، ما بين (١١٤٪) في المملكة العربية السعودية كحد أقصى، و(٢٧٪) في موريتانيا كحد أدنى. ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام ٢٠١١، إلى تخطي معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في عشر دول عربية، وبالمقابل سجلت كلاً من اليمن وجزر القمر والعراق وجيبوتي زيادة في معدلات الالتحاق لصالح الذكور، وتظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية باستثناء بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة التحاق في مرحلة التعليم الثانوي تفوق المعدل العالمي، مما يفرض عليها أن تتجه إلى تحسين نوعية التعليم والرفع من مستوياته مع التركيز على الاختصاصات العلمية والتقنية.

أما فيما يتعلق بمؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالي الذي يُعد

أحد الأليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال إرساء مجتمع المعرفة، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي (٢٨٪) لعام ٢٠١٢، وهو ما يتخطى مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والذي يبلغ فيهما المعدل (٥٠٪) و(٤٤٪) على التوالي، غير أنه يقل عن نظيره على الصعيد العالمي البالغ حوالي(٣١٪).

وتتفاوت معدلات الالتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر ليبيا هذه القائمة بحوالي (٦١٪)، تليها السعودية بحوالي (٥١٪)، ثم فلسطين بنحو (٤٩٪). ولاتزال مؤشرات جيبوتي والسودان وموريتانيا منخفضة ودون معدل (١٠٪) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٢٥)

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم

في البلدان العربية (٢٠٠٣-٢٠١٢)

الدولة	التعليم الإبتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الأردن	٩٩	٨٩	٤٠
الإمارات	١٠٨	٩٢	٢٥
البحرين	١٠٧	٩٦	٣٣
الجزائر	١١٧	٩٨	٣١
سوريا	١٢٢	٧٤	٢٦
اليمن	٩٧	٤٧	١٠

السودان	٧٣	٣٩	٦
العراق	١٠٧	٥٣	١٦
الكويت	١٠٦	١٠٠	٢٢
المغرب	١١٦	٦٩	١٦
السعودية	١٠٣	١١٤	٥١
جزر القمر	١١٧	٧٣	١١
جيبوتي	٧٠	٤٤	٥
تونس	١١٠	٩١	٣٥
مصر	١٠٩	٧٦	٢٩
موريتانيا	٩٧	٢٧	٥
عمان	١٠٩	٣٤	١٦
فلسطين	٩٤	٨٣	٤٩
قطر	١٠٣	١١٢	١٢
لبنان	١٠٧	٧٤	٤٦
ليبيا	١١٤	١٠٤	٦١
البلدان العربية	١٠٥	٧٦	٢٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية٢٠١٤، نيويورك، ٢٠١٤،ص١٩٠-١٩٣

رابعاً- الصحة:

يتضمن هذا المبحث قياس الحالة الصحية في البلدان العربية، من خلال بيان التطور في مؤشرات الأوضاع الصحية، والمياه والصرف الصحي.

١) الأوضاع الصحية:

- وفيات الأطفال:

يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة، حيث يرتبط في نفس الوقت بالوقاية وبالاستشفاء. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية مجتمعة حوالي (٢٨) حالة وفاة لكل مولود حي عام ٢٠١٢ مقابل(٤٦) حالة في عام ٢٠٠٠، ويأتي هذا التطور الإيجابي نتيجة لحملات التطعيم وتلقيح الأطفال وتوفر آليات العلاج للأمهات أثناء الحمل والوضع في أغلب الدول العربية.

وعموماً، فإن معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي لعام ٢٠١٢ والبالغ (٢٨ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) يقل عن نظيره في جنوب آسيا (٤٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وفي أفريقيا جنوب الصحراء (٦٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (٣٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، غير أنه يبقى أعلى عند مقارنته بنظيره في دول شرق أسيا والمحيط الهادي (١٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، وأوروبا وآسيا الوسطى(٢٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي).[١٢]

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل في

12- World Health Organization(WTO). World malaria Report 2012. Geneva. 2013.

كافة الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) وبلغ دون (١٠) حالات وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٢ في كل من الإمارات والبحرين، وقطر والسعودية ولبنان.

ولايزال معدل وفيات الأطفال الرضع يتخطى (٤٥) حالة وفاة لكل ألف مولود في كل من اليمن والسودان والقمر وموريتانيا وجيبوتي، مما يتطلب من هذه الدول بذل جهود حثيثة في مجال السياسات الصحية وخصوصاً الصحة الإنجابية للمرأة، علاوة على تبني برامج للعناية بصحة الطفل الرضيع.

جدول(٢٦)

معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٢٨	٢٢	١٨	١٦
الإمارات	٨	٨	٦	٧
البحرين	١٣	٩	٩	٨
الجزائر	٥٠	٣٤	٣١	١٧
سوريا	٢٤	١٤	١٤	١٢
اليمن	٨٥	٧٦	٥٧	٤٦
السودان	٨١	٦٢	٦٦	٤٩
العراق	٣٨	٣٦	٣١	٢٨
الكويت	٩	٩	١٠	١٠
المغرب	٤١	٣٦	٣٠	٢٧

السعودية	٢٤	٢١	١٥	٧
جزر القمر	٦١	٥٣	٦٣	٥٨
جيبوتي	١٠٢	٨٨	٧٣	٦٦
تونس	٢٢	٢٠	١٤	١٤
مصر	٣٧	٢٨	١٩	١٨
موريتانيا	١٢٠	٧٨	٧٥	٦٥
عمان	١٢	١٠	٨	١٠
فلسطين	٣٤	٢١	٢٠	١٩
قطر	١٢	١٨	٧	٦
لبنان	٢٨	٢٧	١٩	٨
ليبيا	١٧	١٨	١٣	١٣
البلدان العربية	٤٦	٤٦	٣٦	٢٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة

كما وشهد مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية خلال العقد المنصرم تطوراً إيجابياً إذ انخفض من (٦١) حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٠ إلى (٣٧) حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٢ وهو يقل عن نظيريه في الدول النامية وعلى الصعيد العالمي اللذين بلغا حوالي (٥٦و٥١) حالة وفاة لكل مولود حي، في حين ينخفض هذا المعدل إلى (٥) حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ولايزال معدل وفيات الأطفال دون سنة الخامسة يتخطى (٧٥) حالة وفاة لكل الف مولود حي في جزر القمر وموريتانيا وجيبوتي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٢٧)

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٣٤	٢٦	٢٢	١٩
الإمارات	٩	٩	٧	٨
البحرين	١٦	١١	١٠	١٠
الجزائر	٦٥	٣٩	٣٦	٢٠
سوريا	٢٩	١٥	١٦	١٥
اليمن	١١٧	١٠٢	٧٧	٦٠
السودان	١٠٨	٩٠	١٠٣	٧٣
العراق	٤٨	٤٤	٣٩	٣٤
الكويت	١٠	١١	١١	١١
المغرب	٩٦	٤٠	٣٦	٣١
السعودية	٢٤	٢٦	١٨	٩
جزر القمر	٨٢	٧١	٨٦	٧٨
جيبوتي	١٤٦	١٣٣	٩١	٨١
تونس	٢٨	٢٤	١٦	١٦
مصر	٤٣	٣٣	٢٢	٢١
موريتانيا	١٨٣	١٢٥	١١١	٧٥
عمان	١٤	١٢	٩	١٢
فلسطين	٢٦	٢٣	٢٢	٢٣
قطر	١٢	١٠	٨	٧

لبنان	٢٨	٣٠	٢٢	٩
ليبيا	١٧	١٩	١٧	١٥
البلدان العربية	٦١	٥٨	٤٨	٣٧

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة

وقد أقتربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولبنان في هذا المؤشر من المستوى في السائد في الدول المتقدمة وذلك نتيجة للسياسات الصحية الفعالة التي انتهجتها هذه الدول والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الأساسية للأطفال من خلال التوسع في بناء مراكز الرعاية الصحية للأطفال والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، فضلاً عن تنظيم حملات التوعية الصحية.

ويمكن القول بأن معظم الدول العربية أستطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتحقيق الغاية الأولى من الهدف الرابع للأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال والمتمثلة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠و٢٠١٥.

ب- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

ارتفع عدد المصابين حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية منذ عام ٢٠٠١ بنسبة تخطت (٣٥٪) حيث ازداد المجموع من (٢٧) ألف

مصاب إلى (٣٧) ألف مصاب. كما ازداد عدد الوفيات بسبب الإيدز من (١٤) ألف حالة وفاة عام ٢٠٠٥ إلى (١٧) ألف حالة وفاة عام ٢٠١١ أي بارتفاع قدره (٢٧٪).

أما فيما يتعلق بالتغطية بالعلاج من الفيروس فبالرغم من أزديادها، غير أنها لازالت لا تشمل الجميع، ولايزال التمييز والوصم النمطي للمصابين من العوائق الرئيسة أمام الحصول على خدمات الوقاية والعلاج. وارتفعت نسبة العلاج بالمضادات الفيروسية من (١٨,٨٪) عام ٢٠٠٩ إلى (٢٤,٧٪) عام ٢٠١١ والجدول رقم (٢٨) يبين ذلك.

جدول(٢٨)

معدل التغطية بالعلاج بالمضادات الفيروسية

المنطقة	٢٠٠٩	٢٠١١
المنطقة العربية	١٩	٢٥
أقل البدان نمواً	٨	١٠
المغرب العربي	٣٥	٤٢
المشرق العربي	١١	٢٢

- المصدر: جامعة الدول العربية،التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية:مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥،ص ٣٣

وغني عن البيان، فإن القوانين والممارسات المتشددة تعوق جهود المواجهة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية. وتفرض أربعة دول عربية هي: الإمارات، العراق، السودان، اليمن حظراً على دخول

المصابين بالإيدز. وتفرض قطر ومصر على الأفراد الذين يرغبون الإقامة لفترة قصيرة (بين ١٠-٣٠) يوم أن يثبتوا أنهم غير حاملين لفيروس الإيدز. كما تفرض دول مجلس التعاون الخليجي شروطاً على العمال الوافدين، إذ يترتب على كل عامل وافد الخضوع الإلزامي لاختبار الإصابة بالإيدز وكثيراً ما يُعزل العمال الوافدين الذي يحملون الفيروس في محجر صحي.

أما بالنسبة لمرض الملاريا، فقد بلغ عدد المصابين بهذا المرض في المنطقة العربية (١,٧٩) مليون حالة، وتواجه خمسة من أصل الدول الستة الأقل نمواً مشكلات صحية ترتبط بهذا المرض، وهذه الدول هي: جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.ويناهز عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسبب الملاريا (١١٠٠٠) حالة وفاة سنوياً منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٠ اشارت التقديرات إلى أن وفيات الأطفال بسبب هذا المرض (١٠١٨٠) حالة وفاة منها (٨٢١٨) حالة وفاة في السودان والصومال[١٣].

وغني عن البيان، فإن التدابير الرخيصة التي يمكن اللجوء إليها لمكافحة الملاريا تتمثل بتأمين ناموسيات معالجة بالمبيدات الفاعلة للأطفال.ومع ذلك فإن استخدام هذه الناموسيات منخفض عموماً، حيث تبلغ نسبة استخدام هذه الناموسيات للأطفال دون سن الخامسة

١٣ - جامعة الدول العربية ،التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية : مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ القاهرة،٢٠١٣ ،ص٣٤

(١٥,٥٪) في السودان و(٧,٨٪) في اليمن . وتتفاوت نسبة الأطفال المصابين الذين يتلقون علاجاً مضاداً للملاريا من بلد لأخر، ففي جزر القمر والسودان، تتخطى النسبة (٥٠٪)، في حين لا تتخطى هذه النسبة (١٠٪) في جيبوتي والصومال[١٤].

وفيما يتعلق بمعدلات الإصابة بمرض السل في المنطقة العربية، فقد شهدت انخفاضاً من (٧٧) حالة لكل مئة ألف من السكان عام ١٩٩٠ إلى (٦٢) حالة في عام ٢٠١٠ أي بنسبة انخفاض بلغت (٢٠٪)، الأمر الذي يتطلب حشد المزيد من الجهود والطاقات في الدول العربية لكي تتمكن من تخفيض معدل الإنتشار إلى النصف في عام ٢٠١٥. وتقترب المنطقة العربية من تحقيق انخفاض يناهز (٥٠٪) في معدل الوفيات بالسل في مختلف البلدان، وقد انخفض معدل الوفيات من (١٣) حالة لكل مئة ألف عام ١٩٩٠ إلى (٩) حالات في عام ٢٠١٠.

وتأسيساً على ما سبق، فأنه يمكن القول بأن غاية الشراكة لوقف انتشار السل القاضية بتخفيض معدل الوفيات بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ قريبة التحقق في مختلف الدول.

وتواجه المنطقة العربية مخاطر كبيرة من جراء التهاب الكبد بنوعيه B & C . وقد باتت أمراض الكبد المزمنة من جراء التهاب الكبد من المشكلات الخطيرة على صعيد الصحة العامة في المنطقة. وتشير

14- World Health Organization(WTO).Hepatitis C.Factsheet No(164)2012.

تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن حوالي (٤,٣) مليون شخص يصابون بالتهاب الكبد C في شرق المتوسط . وتعتبر مصر من أكثر البلدان التي تسجل أعلى معدلات الإصابة بالتهاب الكبد المزمن C حيث تصل نسبة الإصابة فيها (١٥٪) [١٥].

ج- العمر المتوقع عند الولادة:

يمثل مؤشر العمر المتوقع عند الولادة مؤشراً مركباً يمكن عن طريقه معرفة مستوى الدخل وكذلك جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتاحة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من (٦٦,٨) سنة في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي (٧١) سنة في العام ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها (٦,٣٪)، ليتخطى بذلك المتوسط العالمي (٧٠,١) سنة، وعن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي ٦٦,٢ سنة)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (٥٤,٩ سنة)، غير أنه يقل عن نظيره في الدول الصناعية (حوالي ٨٠ سنة) وفي شرق آسيا والمحيط الهادي (٧٢,٧ سنة)، وفي دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٧٤,٧ سنة) [١٦].

ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام ٢٠١٢، قد زاد عن (٧٠) سنة في جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي (٥٨,٣) سنة وموريتانيا (٥٨,٩) سنة

15- World Bank.World Development Indicators.Data base for Bank.Jan.2013

16- World Health Organization(WTO).World Health Statistics Report 2012.Geneva.2013

والقمر حوالي (٦٢) سنة واليمن (٦٥,١) سنة وفي السودان (٦١,٨) سنة والعراق (٦٩,٦) سنة،والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٢٩)

العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٧٠,٣	٧١,٩	٧٣,١	٧٣,٥
الإمارات	٧٥,٠	٧٨,٣	٧٧,٧	٧٦,٧
البحرين	٧٣,٣	٧٥,٢	٧٦,٠	٧٥,٢
الجزائر	٦٩,٦	٧١,٧	٧٢,٩	٧٣,٤
سوريا	٧١,٢	٧٣,٦	٧٤,٦	٧٤,٦
اليمن	٦٠,٦	٦١,٥	٦٣,٩	٦٥,١
السودان	٥٦,٠	٥٧,٤	٥٨,٩	٦١,٨
العراق	...	٥٧,٧	٦٨,٥	٦٩,٦
الكويت	٧٦,٢	٧٧,٣	٧٧,٩	٧٦,٧
المغرب	٦٧,٧	٧٠,٤	٧١,٨	٧٢,٤
السعودية	٧١,٦	٧٢,٢	٧٣,٣	٧٤,١
جزر القمر	٥٩,٦	٦٤,١	٦٦,٢	٦١,٥
جيبوتي	٤٣,١	٥٣,٦	٥٦,١	٥٨,٣
تونس	٧٠,٢	٧٣,٥	٧٤,٣	٧٤,٧
مصر	٦٧,٣	٧٠,٧	٧٠,٥	٧٣,٥
موريتانيا	٥١,٥	٦٣,٢	٥٧,٣	٥٨,٩
عمان	٧١,٠	٧٥,٠	٧٦,١	٧٣,٢

فلسطين	٧١,٥	٧٢,٩	٧٣,٩	٧٣,٠
قطر	٦٩,٩	٧٥,٠	٧٦,٠	٧٨,٥
لبنان	٧٣,١	٧١,٥	٧٢,٤	٧٢,٨
ليبيا	٧٠,٥	٧٣,٤	٧٤,٥	٧٥,٠
البلدان العربية	٦٦,٨	٦٧,٥	٦٩,١	٧١,٠

• المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة

ويلاحظ اقتراب مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في بعض الدول العربية كقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من مستوى الدول المتقدمة، وهذا يرجع إلى التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي في المجتمعات الخليجية والذي كان له الأثر الكبير في الارتقاء بالوضع الصحي للسكان في تلك الدول، فتراجعت وفيات الأطفال والأمهات بصورة خاصة والوفاة بشكل عام وتحسن الوضع الصحي في هذه الدول، المسألة التي تفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الميلاد.

٢) المياه والصرف الصحي:

- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية :

تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الأمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يوضح توصل الدول العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية للبلدان العربية وما تحمله من شح في موارد المياه والتكلفة

العالية لتوفيرها، حيث أنه يقترب ما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية حوالي (٨٥٪) في عام ٢٠١٠ مقارنة بحوالي (٨٧٪) في الدول النامية وحوالي(٨٩٪) على الصعيد العالمي في السنة نفسها[١٧]. وبهذا تكون الدول العربية مجتمعة قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الأمنة للشرب في الدول العربية لاتزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي (١ , ٩١٪)، في حين لا تتخطى هذه النسبة حوالي (٤ , ٧٢٪) بين سكان الريف في عام ٢٠١٠. أما في الدول النامية مجتمعة فتصل هذه النسبة إلى (٩٥٪) في الحضر و(٧٩٪) في الريف، كما تصل على الصعيد العالمي إلى (٢ , ٩٦٪) في الحضر و(٨ , ٨٠٪) في الريف[١٨].

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الأمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في خمس دول، هي: الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان، بينما تتوفر بنسبة (٩٠٪) من السكان أو أكثر في تسع دول أخرى هي : الأردن، وتونس وجيبوتي والسعودية وسوريا وعمان وجزر القمر وليبيا ومصر، بينما

17- World Bank.World Development Reoprt 2013.washington.2013

18- World Health Organization(WTO).World Health Statistics Report 2012.op.cit

لا تتخطى هذه النسبة حوالي (٥٥٪) في السودان واليمن و(٥٠٪) في موريتانيا، و(٢٩٪) في الصومال. ويتفاوت توفر المياه المأمونة بين المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية، فبينما يحصل (٩١٪) من سكان الحضر على مياه الشرب من مصادر مأمونة، لا تتاح هذه الخدمة سوى لـــ (٧٢٪) فقط من سكان الريف.ولهذا التفاوت آثار بالغة على النساء والأطفال، الذين يتحملون مشقة اجتياز مسافاة طويلة لجلب المياه الصالحة للشرب. كما ويلاحظ بأن أكثر من (٥٠٪) من سكان الأرياف في اليمن وموريتانيا والصومال لا يحصلون على مياه شرب مأمونة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٣٠)

نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية

في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١١) ٪

الدولة	٢٠٠٠			٢٠١١		
	حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي
الأردن	١٠٠	٨٤	٩٧	٩٨	٩٢	٩٧
الإمارات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العراق	٩٦	٤٨	٨٥	٩١	٥٦	٨٩
الكويت	١٠٠	...	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠
المغرب	١٠٠	٥٨	٨٢	٩٨	٦١	٧٩
السعودية	١٠٠	٦٤	٩٥	٩٧	...	٩٧
جزر القمر	...	...	٩٦	٩١	٩٧	٩٥

جيبوتي	...	...	١٠٠	٩٩	٥٤	٩٤
تونس	١٠٠	...	...	٩٩	٨٤	٩٨
مصر	٩٦	٩٤	٩٥	١٠٠	٩٠	٩٤
موريتانيا	٣٤	٤٠	٣٧	٥٢	٤٨	٥٠
عمان	٤١	٣٠	٣٩	٩٣	٧٨	٩٦
قطر	١٠٠	...	...	١٠٠	١٠٠	١٠٠
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ليبيا	٧٢	٦٨	٧٢	...	...	٩٨
الصومال	...	...	...	٦٦	٧	٢٩
البلدان العربية			٧٤	٩١	٧٢	٨٥

- Source: World Bank. World Development Indicatars. Various Years

أما فيما يتعلق بتوفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، بيد أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً مميزاً خلال العقد المنصرم، إذ ارتفعت نسبة السكان في البلدان العربية الذين يحصلون على صرف صحي ملائم من (٨١٪) في عام ٢٠٠٠ إلى (٨٥٪) عام ٢٠١٠، أي أن الوضع في البلدان العربية كان أفضل من البلدان النامية الذي بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب (٤٧٪) والمتوسط العالمي البالغ (٦٣٪)[١٦].

19- United Nations Development programe(UNDP). Human Devlopment Report 2013.op.cit

ويرجع ذلك علاوة على الجهود التي بُذلت في هذا الصدد، إلى أن نسبة سكان الحضر في البلدان العربية تفوق المعدلين المسجلين على الصعيد العالمي وفي الدول النامية كمجموعة، وهو ما يسهل ربط هؤلاء السكان الحضريين بشبكات الصرف الصحي في المدن. وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر، والجدول (٣١) يبين ذلك.

جدول (٣١)

نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١٠) ٪

الدولة	٢٠٠٠			٢٠٠٥			٢٠١٠		
	حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي
الأردن	١٠٠	٩٨	٩٩	٩٩	٩١	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
الإمارات	١٠٠	...	...	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البحرين	١٠٠	....	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠
الجزائر	٩٠	٤٧	٧٣	٨٧	٨١	٨٥	٩٨	٨٨	٩٥
سوريا	٩٨	٨١	٩٠	٩٨	٩٣	٨٧	٩٣	٨٦	٩٠
اليمن	٨٧	٣١	٤٥	٦٢	٣٤	٥٧	٧٢	٤٧	٥٥
السودان	٨٧	٤٨	٦٢	٧٨	٦٤	٧٠	٦٧	٥٢	٥٥
العراق	٩٣	٣١	٧٩	٩٧	٥٠	٨١	٩١	٥٦	٨٩
الكويت	١٠٠	...	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المغرب	١٠٠	٤٢	٧٥	٩٩	٥٦	٨١	٨٣	٥٢	٨٨
السعودية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠
جزر القمر	...	....	...	...	...	...	٥٠	٣٠	٣٦
جيبوتي	...	...	٩١	٧٦	٥٩	٧٣	٦٣	١٠	٦٧

تونس	٨٧	٤٨	٦٢	١٠٠	٩٢	٩٧	٩٦	٦٤	٨٤
مصر	٩٨	٩١	٩٤	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٠	٩٤
موريتانيا	٤٤	١٩	٣٣	٤٧	٢٤	٤١	٥٢	٤٨	٥٠
عمان	٩٨	٦١	٩٢	٩٧	...	...	٩٣	٧٨	٩٦
قطر	١٠٠	...	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
لبنان	١٠٠	٨٧	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	...	١٠٠
ليبيا	٩٧	٩٦	٩٧	٩٨	٩٧	٩٨	٩٧	٩٦	٩٩
الصومال	...	...	...	٦٣	١٠	٢٩	٥٢	٦	٣٠
البلدان العربية	...	...	٨١	...	...	٨٣	٩١	٧٢	٨٥

- Source: World Bank. World Development Indicatars. Various Years

ويلاحظ من الجدول أعلاه بان كل الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت ولبنان قد وفرت خدمات الصرف الصحي المناسب للسكان كافة، وأن خمس دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تخطت (٩٣٪)، وهي الأردن والجزائر وعمان وليبيا ومصر، بينما لا يتوفر الصرف الصحي المناسب إلا لنحو (٣٠٪) من السكان في الصومال، و(٣٦٪) في جزر القمر، و(٥٥٪) في كل من السودان واليمن.

ويتفاوت توفر خدمات الصرف الصحي بين المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية، فبينما يحصل (٩١٪) من سكان الحضر البلدان العربية مجتمعة على صرف صحي مناسب، لا تتوفر هذه الخدمة إلا لنحو(٧٢٪) فقط من سكان الريف. وتصل نسبة المحرومين من خدمات الصرف الصحي إلى قرابة (٩٤٪) في الصومال و(٩٠٪) في جيبوتي و(٧٠٪) في جزر القمر.

ويمكن القول بأن تغيراً كبيراً قد حصل بنسبة التغطية بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي خلال العامين المنصرمين نتيجة للنزاعات المسلحة في بعض الدول العربية كسوريا والعراق والصومال وليبيا ومصر واليمن، فالحصول على إمدادات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الملائم في الدول التي تعاني النزاعات أو الخارجة منها، تأثر بالدمار الذي لحق بالبنية التحتية والتأخير الذي أصاب الاستثمار في تحسين المرافق الخاصة بالصرف الصحي ومحطات تصفية مياه الشرب.

خامساً- الأمـــن

يشكل الأمن ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، إذ بدون توفر الأمن والاستقرار لا يمكن تنفيذ برامج وخطط تنموية تهدف إلى الارتقاء بحياة البشر.كما وأن البيئة التي يسودها الاستقرار والأمن هي ضرورية لدعم أهداف محاربة الفقر والجوع، والاستثمار الاقتصادي وتوفير السبل المستدامة لاكتساب الرزق لكافة أفراد المجتمع.

١) معدل جرائم القتل:

يُعد مؤشر عدد جرائم القتل لكل مائة ألف من السكان أحد المؤشرات الهامة لقياس الأمن البشري، وتشير البيانات المتاحة حول هذه المؤشر في الدول العربية مجتمعة إلى أنه قد بلغ (٤,٢) جريمة لكل مائة ألف من السكان، وهو بذلك يكون أدنى من مثيله في الصعيد

العالمي البالغ (٦,٩) جريمة لكل مائة ألف من السكان وفي أوروبا وآسيا الوسطى (٥,٥)، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٢,٢) لكنه تخطى نظيره في شرق آسيا والمحيط الهادي (٢,٨) وفي جنوب آسيا (٣,٧)[١٧]. وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر ما بين (٢,٢٤) في السودان كحد أعلى و(٠,٦) في البحرين كحد أدنى والجدول (٣٢) يوضح ذلك.

جدول(٣٢)

معدل جرائم القتل لكل مائة ألف من السكان

(٢٠٠٣-٢٠١١)

الدولة	٢٠٠٣-٢٠١١
الأردن	١,٨
الإمارات	٠,٨
البحرين	٠,٦
الجزائر	١,٥
سوريا	٢,٣
اليمن	٤,٢
السودان	٢٤,٢
العراق	٢,٠
الكويت	٢,٢
المغرب	١,٤
السعودية	٢,٠
جزر القمر	١٢,٢

جيبوتي	٣,٤
تونس	١,١
مصر	١,٢
موريتانيا	١٤,٧
عمان	٠,٧
فلسطين	٤,١
قطر	٠,٩
لبنان	٢,٢
ليبيا	٢,٩
البلدان العربية	٤,٥

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٨٦-١٨٩

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن معدل جرائم القتل لكل مئة ألف من السكان كانت أقل من واحد في البحرين وعمان والإمارات وقطر وهذا يعكس ولحد بعيد درجة العيش بأمان واستقرار وطمأنينة في هذه الدول، بعكس الحال في دول عربية أخرى، كالسودان الذي تخطى فيه معدل القتل لكل مئة ألف من السكان (٢٤) حالة قتل وهذا مرده لحالة عدم الاستقرار الذي مرت به البلاد بسبب النزاعات المسلحة والصراعات العرقية فيها، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المؤشر في دول تعيش حالة من فقدان الأمن كالعراق، سوريا واليمن.

الخلاصـــة:

يتبين مما تم عرضه من المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة بأن البلدان العربية قد حققت إنجازات ملموسة في مجال التعليم والصحة، حيث انخفضت معدلات الأمية بين البالغين من (٣٨٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٣٪) عام ٢٠١٢ واقتربت كلا من قطر والأردن والبحرين والكويت وفلسطين من القضاء على الأمية حيث لم يتخطى فيها المعدل (٦٪)، كما شهدت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم ارتفاعاً ملحوظاً لاسيما في مرحلة التعليم الأساسي التي تخطت (١٠٠٪) في كافة الدول العربية باستثناء اليمن، السودان، موريتانيا، فلسطين، والأردن.

أما المؤشرات الصحية، فيلاحظ انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع في كافة الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وبلغ دون (١٠) حالات وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٢ في الإمارات والبحرين، وقطر والسعودية ولبنان، لكنه لايزال يتجاوز (٤٥) حالة وفاة لكل ألف مولود حي في اليمن والسودان وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا. وعموما، فإن الدول العربية استطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالغاية الأولى من الهدف الرابع للأهداف الإنمائية للالفية المتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

وشهد الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) تصاعد وتيرة التحضر، إذ ارتفعت نسبة سكان الحضر في كافة البلدان العربية، نتيجة للهجرة من الأرياف

العربية إلى الحواضر العربية والتي جرت بوتيرة أسرع مقارنة ببقية مناطق العالم، وتتخطت نسبة السكان الحضر في المنطقة العربية البالغة (٥٧,٢٪) مثيلاتها على الصعيد العالمي (٥٢٪) وفي البلدان النامية (٤٥٪).كما أن معدل الخصوبة الكلية بالرغم من انخفاضه خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) من (٣,٩) إلى (٣,٣)، غير أنه مازال أعلى من نظيره في الدول المتقدمة والنامية والبالغ (١,٧) و(٢,٦) على التوالي.

أما فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، فمازالت معدلات الفقر مرتفعة في بعض البلدان العربية، حيث تخطى عدد السكان تحت خط الفقر الوطني(٣٨٪)في كل من اليمن، السودان،جزر القمر، جيبوتي،وموريتانيا.أما نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي، فقد تخطت (٤٪) في اليمن والسودان وجزر القمر وموريتانيا.

الفصل الثالث

التحليل الكمي للتنمية البيئية المستدامة

الفصل الثالث

التحليل الكمي للتنمية البيئية المستدامة

المقدمـــــة :

تُعد التنمية البيئية أحد الركائز الأساسية في الاستراتيجيات التنموية لأي بلد من البلدان، وذلك لأن حماية البيئة الطبيعية بمكوناتها كافة والحد من الانتهاكات التي تتعرضها يشكل هاجساً لدى صناع القرار وواضعي الخطط والبرامج الإنمائية.

يستعرض هذا الفصل قياس التنمية البيئية المستدامة في الدول العربية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات البيئية المعتمدة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تبين هذه المؤشرات نقاط القوة والضعف في تطبيق السياسات البيئية، علاوة على تقييم الوضع الحالي الدول العربية مقارنة بمناطق العالم المختلفة، وكذلك بيان مدى التقدم أو التراجع في تطبيق الخطط والبرامج الهادفة إلى حماية الغلاف الجوي والمحافظة على قاعدة الموارد الأرضية والمائية، علاوة على المحافظة عى التنوع الحيوي للكائنات الحية المختلفة.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على التنمية البيئية المستدامة المرتبطة بخمسة موضوعات بيئية الأولى الغلاف الجوي، حيث يتم فيه بيان التلوث والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ويغطي الموضوع الثاني الأراضي من خلال استعراض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من

إجمالي الأراضي، والمراعي والغابات، ويركز الموضوع الثالث على المياه، حيث يتضمن مؤشرات لقياس استنزاف الموارد المائية خصوصاً الجوفية منها بينما يتناول الموضوع الرابع السواحل والبحار والمحيطات خلال استعراض مؤشرات والصيد السنوي للأسماك، ويركز المبحث الخامس والأخير على التنوع الحيوي، حيث يتم فيها بيان مؤشر نسبة المحميات الطبيعية من إجمالي مساحة البلاد.

أولاً- الغلاف الجوي.

ثانياً – الاراضي.

ثالثاً- المياه.

رابعاً- السواحل والبحار والمحيطات.

خامساً- التنوع الحيوي.

أولاً- الغلاف الجوي:

يستعرض هذا الفصل نوعية الهواء والتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان العربية . ويتناول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب البلد ونصيب الفرد من هذه الانبعاثات، بالإضافة إلى استهلاك مركبات الكلور وفلوروكربون والهيدرو كلور وفلوركربون المستنفدة لطبقة الأوزون.

١) انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون:

كان تزايد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أكثر تباطؤا، ففي عام ٢٠١٠ وهو العام الأخير الذي تتوفر عنه بيانات وصلت الانبعاثات إلى قرابة (١,٥) مليار طن متري بزيادة قدرها (٤,٧٪) من عام ٢٠٠٩، وهي زيادة أقل من متوسط الزيادة السنوية التي سُجلت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ وقدرها (٦٪). وبلغ حجم الانبعاثات أكثر من ضعفي ما كان عليه في عام ١٩٩١، معظمها بسبب الزيادة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع أن الزيادة في بلدان المشرق بلغت مقدار الضعف[١].

ويلاحظ بأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية مجتمعة قد ارتفع من حوالي (١,٢) مليار طن متري عام ٢٠٠٥ إلى حوالي (١,٥) مليار طن متري عام ٢٠١٠ محققاً زيادة بنسبة (٢٥٪)، وقد شكلت نسبة مساهمة البلدان العربية في مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم حوالي (٤,٤٧٪)، وقد مثلت مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي (٦٤,٤٪) من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الوطن العربي[٢].

١- جامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٦.

٢- تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٤٦

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث كانت أعلى نسبة في المملكة العربية السعودية، (٣١,٥٪) وكانت أقل نسبة في فلسطين (٠,١٦٪) .

ويمكن تصنيف البلدان العربية طبقاً لحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ثلاثة فئات، تضم الفئة الأولى سبعة بلدان تتراوح فيها كميات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين صفر و(٥٠٠٠٠) ألف طن في السنة والدول هي: البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، السودان، تونس، واليمن. والمجموعة الثانية تضم خمسة بلدان هي (الكويت،ليبيا، سوريا، عمان، وقطر) تتراوح فيها كمية الانبعاثات بين (٥٠٠٠٠و١٠٠٠٠٠) ألف طن في السنة. أما الفئة الثالثة فتضم أربعة بلدان تتجاوز فيها كمية الاتبعاثات (١٠٠٠٠٠) ألف طن في السنة وهي كل من (السعودية، والإمارات، والعراق ومصر).

جدول(٣٣)

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية ٢٠٠٥-٢٠١٠

« ألف طن متري /سنة»

البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	نسبة التغير ٢٠٠٩-٢٠١٠	النسبة المئوية من المجموع ٢٠١٠
البحرين	١٨٦٤٣	١٩٢٠٨	٢٤١٦٩	٢٤٢٠٢	٠,١٪	١,٦٤٪
مصر	١٢٨٠٠٠	١٦٧٢٠٨	١٩٧٨٧١	٢٠٤٧٧٦	٣,٥٪	١٣,٨٩٪
العراق	٧٣٤٤٥	١١٤٧٧٠	١٠٦٦٥١	١١٤٦٦٧	٧,٥٪	٧,٧٨٪
الأردن	١٥٥٠٨	٢١٠٢٧	٢١٢٥٤	٢٠٨٢١	-٢,٠٪	١,٤١٪
الكويت	٥٥١٨١	٧١٥٤٧	٨١٨٦٩	٩٣٦٩٦	١٤,٤٪	٦,٣٦٪
لبنان	١٥٣٥٤	١٦٣٤٥	٢٠٧١٧	٢٠٤٠٣	-٢,٥٪	١,٣٨٪

ليبيا	...	٥٢١٠٨	٦٧٦٧٤	٥٩٠٥٣	٪١٢,٨-	٪٤,٠٠
المغرب	...	٤٥٧٧١	٤٩٥٤١	٥٠٦٠٨	٪٢,٢	٪٣,٤٣
عمان	٢٢٥٦٧	٢٩٨٩٣	٤٠٢٦٤	٥٧٢٠٢	٪٤٢,١	٪٣,٨٨
فلسطين	١١١٠	٢٧٤٣	٢٠٩٠	٢٣٦٥	٪١٣,٢	٪٠,١٦
قطر	٣٤٧٣٠	٥١٨٨٦	٦٦١٢٠	٧٠٥٣١	٪٦,٧	٪٤,٧٨
السعودية	٢٩٦٩٣٥	٣٩٧٦٤٢	٤٣١٠٢٧	٤٦٤٤٨١	٪٧,٨	٪٣١,٥١
السودان	٥٥٣٤	١٠٧٠٨	١٤٠٥٦	١٤١٧٣	٪٠,٨	٪٠,٩٦
سوريا	٥١٠٤٨	٥٠٦٣٤	٦٢١١٢	٦١٦٥٩	٪٠,٧-	٪٤,١٨
تونس	...	٢٢٨٠١	٢٤٨٠٧	٢٥٨٧٨	٪٤,٣	٪١,٧٨
الإمارات	١١٢٥٦٢	١١٦١٤٩	١٦٣٦٠٢	١٦٧٥٩٧	٪٣,١	٪١١,٣٧
اليمن	١٤٦٣٩	٢٠٠٤٤	٢٣٠٥٨	٢١٨٥٢	٪٥,٢-	٪١,٤٨
الإجمالي	٨٤٤٢٥٦	١٢١٠٣٧٩	١٣٩٦٠٨٢	١٤٧٤١٤٦	٪٥,٦	٪١٠٠,٠

- المصدر: الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٤٦

وفي إطار الجهود العالمية التي تبذل للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وافقت البلدان العربية شأن بقية دول العالم على تقنية حبس الكربون، وهي تقنية شائعة تهدف إلى تخزين ثاني أكسيد الكربون في مناطق محصورة تحت الأرض، ويمكن لهذه الخطة أن تخفض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتاحة في الهواء المحيط وتضع حداً للتغير المناخي[٣].

٣- للمزيد من التفاصيل انظر:

- David Biello.More Oil form Canada Tar Sands Could Mean Game Over for Climate Change.Scientific American Journal. 5 March 2013.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية مجتمعة، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع من (٤,٢) طن في عام ٢٠٠٠، إلى (٥,٠) طن عام ٢٠١٠ محققاً زيادة بنسبة(١٩٪)، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (٤,٥) طن[٤]. وبلغ متوسط مساهمة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥,٥) طناً أي خمسة أضعاف تقريباً المعدل في المنطقة العربية، وتبلغ مساهمة الفرد في الانبعاثات في قطر (٤٠,١) طناً، وفي الكويت(٣٤,٢) طناً، وفي الإمارات العربية المتحدة (٢٢,٣) طناً، وفي عمان(٢٠,٦) طناً، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٣٤)

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية ٢٠٠٥-٢٠١٠

(طن للفـــرد)

البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	نسبة التغير ٢٠٠٩-٢٠١٠
البحرين	٢٩,٢	٢٦,٥	٢٠,٧	١٩,٢٠	-٧٪
مصر	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٥٠	٠٪
العراق	٣,٠	٤,٢	٣,٥	٣,٦	٣٪
الأردن	٣,٢	٣,٩	٣,٥	٣,٤	-٣٪
الكويت	٢٨,٤	٣١,٦	٣٠,٩	٣٤,٢	١١٪
لبنان	٤,١	٤,٠	٤,٩	٤,٨	-٢٪
ليبيا	..	٩,٠	١٠,٨	٩,٣٠	-١٤٪

٤- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٤٧

المغرب	...	١,٥	١,٦	١,٦	٪٠
عمان	١٠,٠	١٢,٣	١٤,٨	٢٠,٦	٪٣٩
فلسطين	٠,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٪٢٠
قطر	٥٨,٨	٦٣,٢	٤١,٤	٤٠,١	٪٣-
السعودية	١٤,٨	١٦,٥	١٦,١	١٦,٩	٪٥
السودان	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٪٠
سوريا	٣,٢	٢,٧	٣,١	٣,٠	٪٣-
تونس	...	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٪٤
الإمارات	٣٧,١	٢٨,٥	٢٣,٤	٢٢,٣	٪٥-
اليمن	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٩	٪١٠-
الإجمالي	٤,٢	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٪٣,٠

- المصدر: الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٤٧

وغني عن البيان، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست جاءت ضمن الدول العشرة الأولى على الصعيد العالمي من حيث مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وجاءت دولة قطر بالمرتبة الأولى والإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثالثة ضمن اللائحة العالمية لهذا المؤشر[٥].

٢) استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

انخفض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون في البلدان العربية

٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، نيويورك، ٢٠١١.

مجتمعة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ بنسبة (٥٨٪) . وكانت بلدان المغرب العربي في طليعة البلدان التي حققت الانخفاض،إذ سجلت انخفاضاً بنسبة (٧٣٪)، بينما سجلت دول المشرق العربي انخفاضاً بنسبة (٣٧٪). وتمكنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تخفيض استهلاكها من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بنسبة (١٣٪)[٦].

جدول(٣٥)

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان العربية ٢٠٠٧-٢٠١١

(طن قدرة على استنفاد الأوزون)

البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠٠٩-٢٠١٠
البحرين	٤٣	٥١	٥٦	٥٩	٥٧	٣٪-
مصر	٨٦١	٧٢٦	٧٩٠	٧٠٦	٤٨٩	٣١٪-
العراق	١٨٣٦	١٧٥٢	٥٩٣	١٠٦	١١٠	٤٪
الأردن	١٢٠	٩٢	٩٨	١١٤	١٢١	٦٪
الكويت	٤٢٨	٤٠٩	٤٢٦	٤٣٩	٣٩٨	٩٪-
لبنان	١١٢	٥٨	٥٨	٨٩	٩٢	٣٪
ليبيا	١٤٣	١١٢	١٢٨	١٣٢	١٣٢	٠٪
المغرب	٣٢١	٢١٣	١٧٦	١٣٢	١٣٠	٢٪-

٦- تم احتساب النسبة من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) ، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣) ، نيويورك، ٢٠١٣ ،ص ١٤٨

عمان	٣٠	٣٣	٣٢	٣٢	٣٥	٪٩
قطر	٣٧	٤٤	٨٠	٩٤	٩٧	٪٣
السعودية	١٦١٦	١٦٤٤	١٦٤٩	١٦١١	١٧٨٠	٪١٠
السودان	١٠٦	٩٣	٧٣	٥٦	٥٦	٪٠
سوريا	٣٧٢	٢٩٠	٢٣١	١٦٨	١٧٧	٪٥
تونس	٥٦	٥٩	٦٨	٤٤	٤١	٪٧-
الإمارات	٥١٣	٥٦١	٥٦٠	٥٨٤	٦٤٢	٪١٠
اليمن	٤٢٨	٤٣١	٣١٥	١٧٨	٩٠	٪٤٩-
الإجمالي	٧٠٢٢	٦٥٦٨	٥٣٣٣	٤٥٤٤	٤٤٤٧	٪٢-

- المصدر: الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٤٧

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تستهلك أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المواد المستنفدة للأوزون في المنطقة العربية، كما ويالحظ بأن الدول العربية الأقل نمواً هي الدول الأقل استهلاكاً للمواد المستنفدة للأوزون.

٣) استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المهاجن المسببة لنفاد الأوزون:

تشير البيانات المتاحة عن الدول العربية التي توفرت عنها البيانات مجتمعةً بشأن مؤشر استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المهاجن المسببة لنفاد الأوزون إلى حصول زيادة في الاستهلاك من (٢٦٨٩) طن قدرة على استنفاد الأوزون عام ٢٠٠٧ إلى (٤١٨٨) طن عام ٢٠١١،

محققة ارتفاعاً بنسبة (٥٦٪)، وقد شكلت حصة الدول العربية من استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المهاجن المسببة لنفاد الأوزون حوالي ١٠٪ من إجمالي استهلاك هذه المركبات على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٠، في الوقت الذي يشكل سكان الدول العربية مجتمعة ما نسبته (٥٪) من مجمل سكان العالم لذات السنة[٧].

جدول(٣٦)

استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المهاجن المسببة لنفاد الأوزون

٢٠٠٧-٢٠١١ (طن قدرة على استنفاد الأوزون)

البلد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١	النسبة المئوية من المجموع ٢٠١١
البحرين	٢٩	٣٩	٤٥	٥٩	٥٧	٣,٠٪-	١,٣٦٪
مصر	٤٣٣	٣٥٢	٣٩٧	٣٧٦	٣٥٦	٥,٠٪-	٨,٥٠٪
العراق	١٠٩	١٠٧	١١١	١٠٦	١١٠	٢,٦٣٪	٤,٠٪
الأردن	٥٦	٥٩	٧١	٩٥	١٠١	٦,٠٪	٢,٤١٪
الكويت	٣٦٠	٣٧٦	٣٩٨	٤٣٩	٣٩٨	٩,٠٪-	٩,٥٠٪
لبنان	٢٠	٢٤	٥٨	٨٩	٩٢	٣,٠٪	٢,٢٠٪
ليبيا	٤٠	٣٨	٩٨	١٣٢	١٣٢	٠,٠٪	٣,١٥٪
المغرب	٣٣	٥١	٦٨	٥١	٧٩	٥٣,٠٪	١,٨٨٪

٧- استخرجت النسبة من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

United Nations Population Fund. State of World Population 2011.

عمان	٢٠	٢٥	٣١	٣٢	٣٥	٪٩,٠	٪٠,٨٤
قطر	٢٤	٣٩	٨٠	٩٤	٩٧	٪٣,٠	٪٢,٣٢
السعودية	٨٩٧	١١٧٥	١٣٦٢	١٥٧٥	١٧٥١	٪١١,٠	٪٤١,٨١
السودان	٤٤	٤٦	٥١	٥٥	٥٥	٪٠,٠	٪١,٣١
سوريا	٤٥	٩٧	١٤٧	١٢٣	١٧٧	٪٤٤,٠	٪٤,٢٣
تونس	٣١	٤٠	٤٤	٣٧	٣٤	٪٨,٠-	٪٠,٨١
الإمارات	٤٢٦	٥٠٣	٥٣١	٥٨٤	٦٤٢	٪١٠,٠	٪١٥,٣٣
اليمن	١٢٢	١٥٣	١٥٨	١٥٩	٧٢	٪٥٥,٠-	٪١,٧٢
الإجمالي	٢٦٨٩	٣١٢٤	٣٦٥٠	٤٠٠٦	٤١٨٨	٪٥,٠	٪١٠٠,٠

- المصدر: الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٥٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن البلدان العربية تتفاوت في استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون، ما بين (١٧٥١) طن في المملكة العربية السعودية كحد أعلى و(٣٤) طن قدرة على استنفاد الأوزون في تونس كحد أدنى، وبلغت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته (٦٩٪) من مجمل استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون في المنطقة العربية لعام ٢٠١١، وهذا يرجع إلى زيادات الأنشطة التنموية في تلك الدول.

وأمام هذه الصورة، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدعوة للالتزام بتحقيق برنامج زمني لمنع استخدام المواد شديدة التأثير في طبقة الأوزون واستخدام البدائل المسموح بها عالمياً وفق ما أقر في بروتوكول مونتريال، وإنفاذ التشريعات الوطنية، ووضع حد للتجارة

غير الشرعية بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وخفض الاعتماد على غازات الكلوروفلوروكربون المائية وتجميد استهلاكها،ووضع السياسات التي تعالج المسائل العامة مع سائر الاتفاقات المتعددة الأطراف المعنية بالبيئة.

ثانياً- الأراضـــــي:

يتضمن هذا المبحث الأراضي الزراعية واستخدامتها من خلال بيان النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية والنسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة، وكذلك بيان استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية، ومساحة الغابات والمراعي.

١) الأراضي الزراعية :

تقدر المساحة الزراعية في الدول العربية (شاملة المساحة المتروكة) بحوالي (٦٨,٨) مليون هكتار عام ٢٠١١ إي بزيادة تصل إلى حوالي (٥,٢٪) بالمقارنة مع المساحة الزراعية في عام ٢٠٠٠ وقد نمت المساحة الزراعية في الوطن العربي نمواً متواضعاً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، حيث بلغ معدل النمو (٠,٥٪) سنوياً. ولا يعبر هذا المعدل عن الزيادة الحقيقية في مساحة الأراضي الزراعية وذلك إذا أخذ بالحسبان أن المساحة المتروكة تشكل خطراً كبيراً في المساحة الزراعية يصل إلى

(١٣,٨) مليون هكتار في عام ٢٠١١، أي ما يشكل حوالي (٢٠٪) من المساحة الزراعية[٨].

وتحتل الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية نحو (٨٦,٨٪) من مجمل مساحة الأراضي المزروعة. وتُعد الزراعة المطرية الأكثر انتشاراً إذ تشكل نحو (٢,٦٤٪) من المساحة الزراعية المستغلة. وتتفاوت المساحة التي تشغلها الأراضي الزراعية من بلد لآخر وفقاً لعوامل مناخية وبيئية ومدى توفر المياه، علاوة على سياسات استصلاح الأراضي الزراعية والبنى التحتية الزراعية وقيمة الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية الزراعية والجدول (٣٧) يبين ذلك.

جدول(٣٧)

الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (٢٠٠٠-٢٠١١)

" ألف هكتار"

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	معدل التغير السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠١
أولا- المساحة الزراعية الكلية	٦٥،٤٢٩	٧١،٤١٢	٧١،٢٩٣	٦٨،٤٨٦	٦٨،٨١١	٠,٥٪

٨- استخرجت النسبة من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

Arab organization Agricultural Development(AOAD).Arab Agricultural Statistics.Vol.No.(32).khartoum.2012

١- الأراضي الزراعية المستديمة	٧،٢٠٤	٨،٢٥١	٨،٦٧٩	٨،٩٩٦	٩،١٠٣	٢،٢٪
٢-الأراضي الزراعية الموسمية	٥٨،٢٢٥	٦٣،١٦١	٦٢،٦١٤	٥٩،٤٩٠	٥٩،٧٠٨	٠،٢٪
أ-الزراعية المطرية	٣٢،٩٩٨	٣٣،١٠٤	٣٥،٣٠٩	٣٥،٤٧٤	٣٥،٣٤١	٠،٦٪
ب-الزراعية المروية	٩،٥٠٠	١٠،٦٥٧	١٠،١٦٦	١٠،٤٤٤	١٠،٥٧٨	١،٠٪
الأراضي المتروكة « بور»	١٥،٧٢٧	١٩،٤٠٠	١٧،١٣٩	١٣،٥٧٢	١٣،٧٨٩	١،٢٪-
ثانياً- مساحة الغابات	٩٣،٧٨٢	٩٢،٦٨٧	٩٥،٢٦٤	٩٤،٨٨٧	٤٨،٥٣١	٥،٨٪-
ثالثاً- مساحة المراعي	٤٢٠،٩٤٣	٤٦٨،٦٤٧	٤٩٨،٩٩١	٤٩٨،٩٩١	٤٩٣،٩٠٥	١،٥٪

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، أبوظبي، ٢٠١٣،ص ٣٥٤

وفيما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية يلاحظ أن نحو (٩٥٪) منها يتركز في ثمان دول عربية هي (السودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس ومصر وسوريا والسعودية) .

وتتخطى نسبة الأراضي الزراعية (٢٥٪) من المساحة الإجمالية في ثلاث دول عربية هي : تونس وسوريا ولبنان وتتراوح تلك النسبة بين (٣٪ و١٤٪) في المغرب وفلسطين والسودان والبحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن واليمن والإمارات وقطر، وتنخفض إلى أقل من ٣٪ في الدول العربية الأخرى والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٣٨)

المساحة الجغرافية والمزروعة في الدول العربية لعام ٢٠١١

" ألف هكتار"

	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة (١)	نصيب الفرد من المساحة (هكتار)	
			الجغرافية	المزروعة
الأردن	٨٩٢٨,٧٢	٣٠٢,٠٠	١,٤٣	٠,٠٥
الإمارات	٨٣٦٠,٠٠	٢٣٣,٥١	١,٠٠	٠,٠٣
البحرين	٧٠,٦٦	٤,٣٤	٠,٠٦	٠,٠٠
تونس	١٦٢٣٠,٠٠	٥٢٠٥,٦٢	١,٥٢	٠,٤٩
الجزائر	٢٣٨١٧٤,١٠	٨٤٤٥,٦٢	٦,٥٤	٠,٢٣
جيبوتي	٢٣٢٠	٠,٤١	٢,٥٦	٠,٠٠
السعودية	٢١٤٩٦٩,٠٠	٤١٩٢,٠٠	٧,٥٨	٠,١٥
السودان	١٨٧٨٠٠	٢١١٠٥,٦٤	٥,٥٣	٠,٦٢
سوريا	١٨٥١٨,٠٠	٥٧١٥,٧٤	٠,٧٤	٠,٢٣
الصومال	٦٣٧٦٦,٠٠	١٥٠٠,٠٠	٤,٨٩	٠,١٢
العراق	٤٣٥٠٥,٢٥	٤٤٨٠,٥٠	١,٣١	٠,١٣
عمان	٣٠٩٥٠,٠٠	٧٥,٣٩	٩,٣٩	٠,٠٢
فلسطين	٦٢٠,٧٠	٨٤,١٣	٠,١٥	٠,٠٢
قطر	١١٤٣,٠٠	٢٧,٧٢	٠,٦٦	٠,٠٢
الكويت	١٧٨١,٨٠	١٠,١٤	٠,٤٤	٠,٠٠
لبنان	١٠٤٠,٠٠	٢٤٥,١٤	٠,٢١	٠,٠٥
ليبيا (٢)	١٧٥٩٥٤,٠٠	٢٦٤٤,٠٠	٢٧,٣٩	٠,٤١
مصر(٢)	١٠٠١٦٠,٠٠	٣٦٢٠,١٦	١,٢٥	٠,٠٥

المغرب	٧١٠٨٥,٠٠	١٠٠٧٨,٤٠	٢,٢٠	٠,٣١
موريتانيا	١٠٣٠٧٠,٠٠	٣٢٢,٠٠	٣١,٢٦	٠,١٠
اليمن	٥٥٥٠٠,٠٠	١٦٠٩,٥٠	٢,٣٣	٠,٠٧
الإجمالي	١٣٤٣٩٤٦,٢٣	٦٥٧٠٩,٨٣	٣,٧١	٠,١٨

(١) المساحة المزروعة تشمل أيضاً المساحة المتروكة.

(٢) المساحة المزروعة لا تشمل المساحة المتروكة.

- Source: Arab organization Agricultural Development (AOAD). Arab Agricultural
- Statistics. Vol.No.(32). khartoum.2012.P.8

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في البلدان العربية مجتمعة يقدر بحوالي (٠,١٨) هكتار عام ٢٠١١ مقارنة بنحو (٠,٢٤) هكتار عام ٢٠٠٠، وذلك يعود لتفوق عدد السكان بنسبة كبيرة قياساً إلى مساحة الأراضي المزروعة أصلاً . ويتفاوت نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من بلد لآخر، حيث بلغ أعلى نصيب في السودان (٠,٦٢) هكتار، تليه تونس (٠,٤٩) هكتار، فليبيا (٠,٤١)، فالمغرب (٠,٣١) هكتار للفرد.

وغني عن البيان، فإن مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، بالرغم من محدوديتها تتعرض إلى عوامل التدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وزيادة تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء، وتملح وتلوث الأراضي المروية، علاوة على تعديات الزحف العمراني، والاستغلال الجائر مما يقود إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها وفقدان التنوع البيولوجي.

٢) استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات الزراعية:

- استهلاك الأسمدة الكيمائية (كيلوغرام لكل لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة):

يقيس هذا المؤشر كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة وتغطي منتجات التسميد الأسمدة الأوزوتية والبوتاسية والفوسفاتية بما في ذلك الفوسفات الصخري المطحون ولا يشمل المغذيات التقليدية (السماد الطبيعي الحيواني والنباتي).

بلغ معدل استخدام الأسمدة في المنطقة عام ٢٠١٢ نحو (٧٨) كيلوغرام للهكتار، وهو أدنى من المعدل العالمي وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي بلغ (١٤٢ و١٢٣ كيلوغراماً للهكتار) على التوالي، غير أنه يتخطى المعدل في أوروبا وآسيا (٧٣ كيلوغراماً للهكتار)[٩].

وتظهر بيانات الجدول (٣٩) أن دولة قطر تستعمل أعلى المعدلات (أكثر من ١٢٠٠٠ كيلوغرام من الأسمدة للهكتار)، تليها الأردن (١٢٦٠ كيلوغراماً للهكتار)، فالبحرين (٨٢٢ كيلوغراماً للهكتار). لكن بلداناً أخرى مثل السودان واليمن تستعمل معدلات منخفضة جداً من الأسمدة (٨,٩,٦,١٠ كيلوغراماً للهكتار) على التوالي لعام ٢٠١٢.

٩-للمزيد من التفاصيل حول استخدام الأسمدة الكيميائية في العالم انظر:

http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS

جدول(٣٩)

استهلاك الاسمدة الكيمائية / كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الزراعية

(٢٠٠٢-٢٠١٢)

البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	١٥٩٠,٥	٧٨٤,٠	١٨٧,٧	١٢٦٠,٥
الإمارات	٦٧٢,٣	٢٨٨,٥	٦٧٤,٩	٦٠٦,٥
البحرين	٨٩٦٤,٥	٢٩٠٦,٧	١٦٦٠,٦	٨٢١,٩
الجزائر	٩,٦	٧,٤	١٩,٥	٢١,٧
سوريا	٦٨,٤	٨٤,٩	٣٣,٠	٢٩,٩
اليمن	٨,٢	٣,٨	١٩,٥	٩,٨
السودان	٣,٥	٢,٧	١٠,٨	١٠,٦
العراق	...	٤١,٦	٣٧,٦	٥٦,٦
الكويت	١٧٦٣,٣	٤٣٤٩,١	٨٨٤,١	٣٣٧,١
المغرب	٦٥,٦	٦٣,٨	٤٦,٥	٢٨,٢
السعودية	٥٦,٥	٩٣,٩	١٤٨,٣	٣٥٦,٦
تونس	٢٥,٢	٦٤,١	٤٠,٤	٥٥,٦
مصر	٤٣٢,٥	٦٧٢,٩	٦٠٥,١	٥٧٥,٤
عمان	٣٨٢,٩	١٣٦٥,٨	٦٥٣,٦	٩٦٩,٨
قطر	...	٦٣٣,٢	٦١٠٥,٧	١٢٠٨٧,١
لبنان	٣٦٨,٠	٣١٣,٨	٢٩٦,٧	٢٨٢,٩
ليبيا	٦٦,٣	٦٧,١	١٨,٧	٣٠,٩

- Source:http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن استهلاك الأسمدة الكيمائية في بعض الدول العربية(ليبيا، تونس، المغرب،العراق،السودان، اليمن، سوريا، الجزائر) هو أقل من نظيره في بعض الدول المتقدمة زراعياً كالولايات المتحدة والذي يبلغ فيها استهلاك الأسمدة (١٣١ كيلوغراماً للهكتار).

وغني عن البيان فإن هناك أمثلة على تأثير الأسمدة في جودة الإنتاج: تتمثل بالآتي:

- إضافة النيتروجين بكمية ملائمة تزيد جودة البروتين وكميته كما تعزز بعض الفيتامينات.
- إضافة النيتروجين بمعدلات مفرطة تزيد محتوى الأميد، ما يسبب نكهة كريهة بعد الطبخ، أو يؤدي إلى ارتفاع تركيز النيترات الى مستويات غير مقبولة، خصوصاً في الخضار التي تزرع داخل البيوت المحمية.
- نقص النيتروجين يسبب نضجاً مبكراً، فيما ارتفاعه يؤخر النضج.
- ارتفاع كميات النيتروجين والبوتاسيوم يخفض محتوى المادة الجافة والكربوهيدرات ويؤثر على جودة النشاء في البطاطا. أما انخفاض البوتاسيوم فيؤثر سلباً على لون البطاطا المقلية، ويُحدث بقعاً سوداء في البطاطا الطازجة.

- تؤدي إضافة كميات مناسبة من الكالسيوم الى ارتفاع جودة الفواكه والخضر على اختلاف أنواعها. ويسبب نقص الكالسيوم انخفاض جودة ثمار الموز، فتنقشر الثمرة وتنفلق عند النضج.
- يزيد الكبريت محتوى البروتين في الحبوب ومحتوى الزيت في محاصيل البزور الزيتية [١٠].

وتأسيساً على ما سبق ينبغي أن يكون استعمال الأسمدة الكيمائية في الزراعة العربية بشكل متوازن وبمقادير مبينة على أسس علمية لكي يتحقق الهدف الرئيس منها بزيادة الإنتاج الزراعي من دون إضرار مؤثرة على التربة وعلى صحة الإنسان.

ب- ب-استخدام المبيدات لكل هكتار من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة :

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة النشاط الزراعي في التأثير على الأنظمة البيئية من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة مبيدات زراعية والتي تساهم في التأثير السلبي على نوعية التربة ونوعية المياه الجوفية. وتظهر البيانات الواردة في الجدول (٤٠) أن معدلات استعمال المبيدات للهكتار في البلدان العربية التي توفرت عنها البيانات ما بين (٣,١) كيلوغراماً لكل هكتار في البحرين والأردن كحد أعلى و١,٠ كيلوغراماً للهكتار في اليمن.

١٠- عصام بشور، المبيدات والأسمدة وسلامة الغذاء، مجلة البيئة والتنمية، العدد (١٣٠)، أكتوبر، ٢٠٠٩.

جدول(٤٠)

معدل استعمال المبيدات لكل هكتار من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

	البلد	معدل استعمال المبيدات / كغم/ هكتار
١	البحرين	٣,١
٢	العراق	٠,٢
٣	الأردن	٣,١
٤	السعودية	١,٢
٥	اليمن	٠,١
٦	الجزائر	٠,٢
٧	المغرب	١,٥
٨	تونس	٠,٤

- Source: Food Agrialture Orginzation(FAO).Statistical Year Book 2013.Rome.2013.P.46-48

ويمكن القول بأن استعمال المبيدات في جميع الدول العربية يقل كثيراً عن المعدل السائد في بعض الدول المتقدمة زراعياً كنيوزيلندا وهولندا والتي يبلغ فيهما استعمال المبيدات (٩,٥ و٨,٨ كيلوغراماً للهكتار) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)[١١].

وجدير بالذكر أن المجتمع العلمي والرأي العام قد نبها إلى المخاطر الصحية للمبيدات عند استعمالها بلا تمييز، وتبنته جماعات بيئية

11- Food Agrialture Orginzation(FAO).Statistical Year Book 2013. Rome. 2013.P.4648-

متعددة، بدأت حملة توعية جماهيرية حول مخاطر المبيدات. ونتيجة لذلك، تعيّن على المجتمع العلمي أن يقيّم الوضع، وقام بدراسات متنوعة حول أضرار المبيدات الشائعة الاستعمال، وأدرك مخاطرها على صحة الانسان والحيوان وعلى البيئة. وأسفر ذلك عن حظر استعمال مبيدات عديدة في كثير من البلدان، بدءاً بالمبيد <<د د ت>> عام ١٩٧٣. وفي النهاية تم حظر استعمال جميع المبيدات الهيدروكربونية المكلورة المديدة الأثر عام ٢٠٠٤ بموجب اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية المديدة الأثر.

ويمكن القول بأن التغير السريع الحاصل للاقتصاد الزراعي المعولم، ومخاوف مجموعات مختلفة من الجهات المعنية والتزامها تحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء وجودته والاستدامة البيئية للزراعة المستقبلية، أمور شَجّعت جهات رسمية ومنظمات دولية على وضع مقاييس للإنتاج الزراعي والغذائي الآمن، خصوصاً بالنسبة للمحاصيل والخضر التي تستهلك طازجة. فعند استخدام الأسمدة والكيماويات الزراعية بمعدلات أعلى مما هو مطلوب، تصبح ملوثات للغذاء والعلف والبيئة. ولكن عند استعمالها بالشكل المناسب، فإنها تحسن نوعية الانتاج وكميته. وفي البلدان العربية، كما في كل المناطق الأخرى من العالم، أصبح سوء استعمال المبيدات والأسمدة مسألة شائعة، الأمر الذي يستدعي تحديد الأسلوب الأنسب للتعامل معها بقصد تقليل منابع الخطر الكيماوي على البيئة والإنسان.

٢) المراعـــــي:

ارتفعت المساحة الإجمالية للمراعي الطبيعية في البلدان العربية مجتمعة من حوالي (٤٢٢) مليون هكتار عام ٢٠٠٠ إلى نحو (٤٩٤) مليون هكتار عام ٢٠١١، محققة زيادة بنسبة (١٧٪). وشكلت مساحة المراعي حوالي (٣٠٪) من إجمالي مساحة الوطن العربي، وحوالي (١٣٪) من مساحة المراعي في العالم.

وتتراوح مساحة المراعي الطبيعية بين (٥, ٤٤٪ و١, ٧٩٪) في كل من سوريا والسودان والصومال والعراق والسعودية، في حين تمثل ثلث المساحة في موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس. وتمثل مساحة المراعي في السعودية والسودان في عام ٢٠١١ حوالي (٥٨٪) من المساحة الإجمالية للوطن العربي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٤١)

مساحة المراعي في الدول العربية لعام ٢٠١١

" ألف هكتار"

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	٧٠٠٠,٠٠	٧٠٠٠,٠٠	٧٤٢,٠٠	٧٤٢,٠٠
الإمارات	٣٠٥,٠٠	٣٠٥,٠٠	٣٠٥,٠٠	٣٠٥,٠٠
البحرين	٤,٠٠	٤,٠٠	–	–
تونس	٤٨٨٥,٣٨	٤٩٢٧,٩٠	٤٨٣٩,٥٠	٤٨٣٩,٥٠
الجزائر	٣٢٨٢٤,٤٠	٣٢٨٢١,٥٥	٣٢٩٣٨,٣٠	٣٢٩٤٢,٠٨

جيبوتي	٢٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠	٢٠٠,٠٠
السعودية	١٧٠٠٠٠,٠٠	١٧٠٠٠٠,٠٠	١٧٠٠٠٠,٠٠	١٧٠٠٠٠,٠٠
السودان	١١٧١٨٠,٠٠	١١٧١٨٠,٠٠	١١٧١٨٠,٠٠	١١٧١٨٠,٠٠
سوريا	٨٢٧٦,٦٠	٨٢٦٦,٣٠	٨٢١٢,٢٠	٨١٩٩,٠١
الصومال	٤٢٠٠٠,٠٠	٤٢٠٠٠,٠٠	٤٢٠٠٠,٠٠	٤٢٠٠٠,٠٠
العراق	٤٠٠٠,٠٠	٤٠٠٠,٠٠	٣٢٦٣٤,٥٠	٣٢٦٣٤,٥٠
عمان	١٠٠٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠	٣٥٤,٠٠	٣٥٤,٠٠
فلسطين	١٥٠,٠٠	١٥٠,٠٠	١٦١,٠٠	٢٠٠,٠٠
قطر	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
الكويت	١٣٦,٢٢	١٣٦,٢٢	١٣٦,٢٢	١٣٦,٢٢
لبنان	١٦,٠٠	١٦,٠٠	١٦,٠٠	١٦,٠٠
ليبيا	١٣٣٠٠,٠٠	١٣٣٠٠,٠٠	١٣٣٠٠,٠٠	١٣٣٠٠,٠٠
المغرب	٢١٠٠٠,٠٠	٢١٠٠٠,٠٠	٢٤٨٥٠,٠٠	٢٤٨٥٠,٠٠
موريتانيا	٣٩٢٥٠,٠٠	٣٩٢٥٠,٠٠	٣٩٣٤٠,٠٠	٣٩٣٤٠,٠٠
اليمن	٧٠٠٠,٠٠	٧٠٠٠,٠٠	٧٠٠٠,٠٠	٧٠٠٠,٠٠
الإجمالي	٤٦٨٥٧٩,٦٠	٤٦٨٦٠٦,٩٧	٤٩٤٢٥٨,٧٢	٤٩٤٢٨٨,٣١

- Source: Arab organization Agricultural Development (AOAD). Arab Agricultural
- Statistics. Various Issuse

وتتصف المراعي في البلدان العربية بانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي،وانخفاض الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة.ويبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في البلدان العربية (٥) كيلوغرام من اللحوم الحمراء، تمثل حوالي ثلث إنتاجية المراعي

في البلدان النامية. ويرجع انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف برامج التنمية الرعوية، وسوء الإدارة والممارسات الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر والمبكر، وقلع الشجيرات والأعشاب، وحراثة الأراضي الرعوية وإهمال التجديد والتسميد، وتكرار فترات الجفاف، وسوء توزيع نقاط الماء، واستمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة.

وتتمثل محاور تنمية وصيانة المراعي الطبيعية في تطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والنمو والإنتاج واستخدام طرق الحراثة الحديثة،والاستغلال الأمثل لمياه الامطار، ونشر المياه السطحية من خلال التوزيع الجيد لنقاط المياه، والتوسع في مشروعات حصاد المياه، وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال الاستزراع الموسع، وتعزيز القدرات البشرية وخدمات التوعية والإرشاد،ونشر أساليب مراقبة ومكافحة التصحر، وصيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة[١٢].

٣) الغابات:

شهد مساحة الغابات في البلدان العربية تراجعاً خلال العقد المنصرم، حيث انخفض مساحة الغابات من حوالي (١٠١١٦٨) ألف هكتار عام ٢٠٠٤ إلى (٤٨٥٣١) ألف هكتارعام ٢٠١١، بانخفاض قدره (٥٢,٠٪)، ويرجع سبب الانخفاض الكبير إلى انفصال جنوب السودان، حيث تتركز الغابات.

---

١٢ - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام،٢٠١٣ أبو ظبي، ٢٠١٣،ص٥٠-٥١.

وتتركز الغابات في السودان والصومال والمغرب والجزائر والسعودية، حيث تمثل فيها مساحة الغابات ما نسبته (٨١٪) من إجمالي مساحة الغابات في الوطن العربي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٤٢)

مساحة الغابات في الدول العربية لعام ٢٠١١

" ألف هكتار"

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١
الأردن	١٣٠,٩١	١٣٠,٩١	٨٢,١٣	٨٢,١٣
الإمارات	٣١,١٠	٣١,١٠	٣١,١٠	٣١,١٠
تونس	٦٥٨,٣٢	٦٥٨,٠٥	٦٦٦,٣٠	٦٦٦,٣٠
الجزائر	٤٢٦٠,٠٠	٤٢٨٩,٠٠	٤٢٥٤,٨٠	٤٢٥٥,٨٤
جيبوتي	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠
السعودية	٢٧٠٠,٠٠	٢٧٠٠,٠٠	٢٧٠٠,٠٠	٢٧٠٠,٠٠
السودان	٦٤٣٥٩,٩٦	٦٤٣٥٩,٩٦	٦٤٣٥٩,٩٦	١٨٠٠٠,٠٠
سوريا	٥٩٣,٣٠	٥٩٧,٩٠	٥٨٢,٥٠	٥٨٤,٧٨
الصومال	٩٠٤٠,٠٠	٩٠٤٠,٠٠	٩٠٤٠,٠٠	٩٠٤٠,٠٠
العراق	٤٧٨,٥٠	٤٧٨,٥٠	١٣٤٥,٧٥	١٣٤٥,٧٥
عمان	٠,١٦	٠,١٦	٠,٤٨	٠,٤٨
فلسطين	٢٦,٠٠	٢٦,٠٠	٢٨,٠٠	٢٨,٠٠
قطر	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٠
الكويت	-	-	٢,٢٢	٢,٢٢
لبنان	٤,٠٠	٤,٠٠	١٨,٨٢	١٨,٨٢
ليبيا	٦٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	٦٠٠,٠٠
مصر	٣٥,٠٠	-	-	-

المغرب	١٢٢٤٦,٠٠	١٢٢٤٦,٠٠	٥٢٢٨,٩٠	٥٢٢٨,٩٠
موريتانيا	٤٤٠٠,٠٠	٤٤٠٠,٠٠	٤٣٤٠,٠٠	٤٣٤٠,٠٠
اليمن	١٦٠٠,٠٠	١٦٠٠,٠٠	١٦٠٠,٠٠	١٦٠٠,٠٠
الإجمالي	١٠١١٦٩,٦٥	١٠١١٦٧,٩٨	٩٤٨٨٧,٣٦	٤٨٥٣٠,٧٢

- Source: Arab organization Agricultural Development (AOAD). Arab Agricultural Statistics. Various Issuse

وتبلغ مساحة الغابات في البلدان العربية (٧,١٪) من إجمالي المساحة الأرضية للوطن العربي، وهذه النسبة منخفضة قياساً بمثيلاتها على الصعيد العالمي البالغة (٣١,١٪) وفي شرق آسيا والمحيط الهادي(٢٩,٤٪) وفي أوروبا وآسيا الوسطى(٣٨,٥٪) وفي أمريكا اللاتينية والبحر والكاريبي(٤٧,٢٪) وفي جنوب آسيا (١٤,٥٪)[١٣].

وتتفاوت الدول العربية في نسبة مساحة الغابات من إجمالي مساحة الأرض ما بين (٢٣,٢٪) في السودان كحد أعلى و(٠,١٪) في كل من ليبيا ومصر، وتخطت النسبة (١٠٪) في كل المغرب(١١,٥٪) ولبنان(١٣,٤٪) والصومال(١٠,٦٪) وكانت النسبة أقل من (١٪) في كل الجزائر، والسعودية والكويت والبحرين وعمان، بالإضافة إلى ليبيا ومصر[١٤].

١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية ،٢٠١٣ نيويورك ،٢٠١٣ ،ص.٢٠٥

١٤ - للمزيد من التفاصيل انظر:

World Bank. World Development Indicators 2013. Washington. 2013

وغني عن البيان، فإن الغابات في أغلب البلدان العربية تتعرض للكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب، ونقص الموارد المائية،وغياب الإرشاد الزراعي. وتقدر مساحة الغابات المزالة سنوياً بنحو (١,٣٪) من المساحة الإجمالية للغابات في البلدان العربية، وهو معدل مرتفع قياساً بمعدل الإزالة على الصعيد العالمي الذي لا يتخطى (٠,٢٪) سنوياً.وتراجعت إنتاجية الغابات في البلدان العربية خلال العقد الحالي بصورة كبيرة من نحو (١٠٠ طن/هكتار) في السنة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى نحو طن واحد أو أقل من ذلك في الهكتار في السنة عام ٢٠١١[١٥].

ويتطلب المحافظة على الغابات وتطويرها حملات توعوية بين سكان الريف لوقف التجاوزات على المراعي والغابات،وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتطوير الغابات الطبيعية،والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة،ومنع الرعي في مراحل التشجير، بالإضافة إلى التركيز على التكثيف المحصولي وزيادة إنتاجية الأرض المزروعة،واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات،والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية الريفية بعناصرها وأنشطتها المختلفة وبرامج حماية وتطوير الغابات.

---

١٥ - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، مصدر سابق، ص.٥١

ثالثاً- الميـــــــاه:

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، قياساً بالمناطق والأقاليم الأخرى في العالم. ويتوفر في البلدان العربية نحو (٠,٧٪) من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، كما تتلقى حوالي (٢,١٪) من إجمالي أمطار اليابسة، وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي (٣٣٨) مليار متر مكعب تشكل نحو (٠,٢٪) من مجمل الموارد المائية المتجددة في العالم[١٦].

وسوف نستعرض في هذا المبحث بعض مؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة باستدامة الموارد المائية والمثلة بكل من نصيب الفرد من المياه، والسحب السنوي من المياه العذبة من إجمالي الموارد المائية المتجددة.

١) نصيب الفرد من المياه:

شهد متوسط نصيب الفرد من المياه في البلدان العربية مجتمعة انخفاضاً ملحوظاً خلال العقدين المنصرمين، حيث انخفض من حوالي (١١٥٣) متر مكعب سنوياً إلى نحو (٨٠٠) متر مكعب سنوياً عام ٢٠١٠ أي أنه أنخفض بنسبة (٣١٪)، وهو يبقى دون مستوى الفقر المائي الذي يقدر بنحو (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً. كما وأنه يقل بأكثر من سبع مرات عن مثيله على الصعيد العالمي البالغ (٧) آلاف متر مكعب سنوياً.

---

١٦ - المصدر أعلاه، ص.٥٣

وتتفاوت البلدان العربية في حصة الفرد من المياه ما بين (٢٣٨٧) متر مكعب في العراق كحد أعلى و(٧) متر مكعب في الكويت وتقع معظم البلدان العربية تحت خط الفقر المائي في عام ٢٠١٠ باستثناء خمسة دول عربية هي : (العراق والسودان وجزر القمر وموريتانيا ولبنان)، كما وتقع (١٢) دولة عربية تحت خط الفقر المائي الحاد البالغ (٥٠٠) متر مكعب سنوياً والدول هي : (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، اليمن، الكويت، السعودية، جيبوتي، تونس، فلسطين، قطر، وليبيا) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٤٣)

حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية (١٩٩٠-٢٠١٠) "متر مكعب سنوياً"

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الأردن	٢٧٤	١٩٤	١٥١
الإمارات	٨٣	٤٩	٢٠
البحرين	٢٣٥	١٨٢	٩٢
الجزائر	٤٦١	٣٨٢	٣٢٩
سوريا	١٣٦٣	١٠٥١	٨٢٣
اليمن	١٧٦	١١٨	٨٧
السودان	٢٤٣٥	١٨٨٧	١٤٨١
العراق	٤٣٥٢	٣١٦٩	٢٣٨٧
الكويت	١٠	١٠	٧
المغرب	١١٧٠	١٠٠٧	٩٠٨

السعودية	١٤٩	١٢٠	٨٧
جزر القمر	٢٧٤٠	٢١٣٥	١٦٣٣
جيبوتي	٥٣٤	٤١٠	٣٣٧
تونس	٥٥٩	٤٨٦	٤٣٨
مصر	١٠٠٨	٨٤٧	٧٠٦
موريتانيا	٥٧١١	٤٣١٣	٣٢٩٥
عمان	٧٤٩	٦١٨	٥٠٣
فلسطين	٤٠٢	٢٦٢	٢٠٧
قطر	١٢٢	٩٨	٣٣
لبنان	١٥٢٧	١٢٠٣	١٠٦٥
ليبيا	١٦٢	١٣٤	١١٠
البلدان العربية	١١٥٣	١٠٠٠	٨٠٠

- Source:Food and Agriculture Organztion(FAO).Statistical Year Book 2013.Rome.2013.P.38-40

ويمكن القول بأنه مع أزدياد الضغوط على الموارد المائية في المستقبل، نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني وتطور المستوى المعيشي والمتطلبات التنموية المتزايدة . من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في البلدان العربية إلى حوالي (٥٥٠) متر مكعب في السنة عام ٢٠٣٠، وإلى أقل من (٢٠٠) متر مكعب في عدد من البلدان العربية[١٧].

وأمام هذه الحالة، تقوم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

١٧ – صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، مصدر سابق ،ص.٥١.

بابتكارات تكنولوجية، منها تحلية المياه، والزراعة الحيوية المالحة، وتقييم المياه الجوفية، واعتماد خطط إنمائية تصلح للمناخ القاحل. وفي ظل اتساع الفجوة بين توفر المياه والطلب عليها، يبقى على البلدان العربية أن تضع ضمن أولوياتها المطلقة نهجاً للتخطيط المتكامل والإدارة المستدامة لمخزون الموارد المائية والطلب عليها، يرتكز على تخفيض الاستهلاك، وتحسين الكفاءة، وإعادة استخدام المياه، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة.

١) السحب السنوي من المياه العذبة كنسبة مجموع الموارد المائية المتجددة:

بلغ السحب السنوي للمياه العذبة من إجمالي الموارد المائية الجوفية والسطحية في البلدان العربية معدلاً مرتفعاً وصل إلى حوالي (٨٧,٤٪) وهو يتخطى المعدل العالمي البالغ (٧,٣٪) كما ويُعد الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم المختلفة، حيث بلغ المعدل(٥,٨٪) في أوروبا وآسيا الوسطى و(٢٦,٦٪) في جنوب آسيا و(١,٥٪) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و(١,٦٪) في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[١٨].

وتتفاوت البلدان العربية في نسبة السحب السنوي من المياه العذبة كنسبة من مجموع الموارد المائية المتجددة، حيث بلغت أرقام مخيفة حيث تخطت (٢٠٠٠٪) في كل من الكويت (٢٤٦٥٪) و(٢٠٣٢٪) وفي

١٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية ،٢٠١٣ مصدر سابق،ص ٢٠٢-٢٠٤.

الإمارات العربية المتحدة وكما وتخطت (٦٠٠٪) في المملكة العربية السعودية(٩٤٣٪) وفي ليبيا (٦١٥٪)، وكان أدنى مستوى لمؤشر السحب السنوي من المياه العذبة في جزر القمر حيث بلغت النسبة (٠,٨٪) والجدول التالي يوضح ذلك[١٩].

جدول(٤٤)

معدل السحب السنوي من المياه العذبة كنسبة من إجمالي الموارد المائية المتاحة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٣-٢٠١٢
الأردن	٪٩٩,٤
الإمارات	٪٢٠٣٢,٠
البحرين	٪٢١٩,٨
الجزائر	٪٥٢,٧
سوريا	٪٩٩,٨
اليمن	٪١٦٨,٦
السودان	٪٥٧,٦
العراق	٪٨٧,٣
الكويت	٪٢٤٦٥,٠
المغرب	٪٤٣,٤
السعودية	٪٩٤٣,٣
الصومال	٪٢٢,٤
جزر القمر	٪٠,٨

١٩ - المصدر أعلاه ،ص٥

جيبوتي	٦,٣٪
تونس	٦١,٧٪
مصر	١١٩,٠٪
موريتانيا	١٤,٠٪
عمان	٨٦,٦٪
فلسطين	٤٩,٩٪
قطر	٤٥٥,٢٪
لبنان	٢٨,١٪
ليبيا	٦١٥,٤٪
البلدان العربية	٨٧,٤٪

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٢٠٢-٢٠٤

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن معدلات السحب السنوي للمياه العذبة في البلدان العربية يرتفع كثيراً عن المعدلات الآمنة للسحب والمعروفة دولياً بأنها يجب أن لا تزيد عن (٢٠٪) من المياه المتاحة[٢٠].

وهذا لن يتحقق سوى في ثلاثة بلدان عربية هي: موريتانيا (١١,٨٪) وجيبوتي (٦,٣٪) وفي جزر القمر(٠,٨٪).

٢٠ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ،٢٠٠٧الخرطوم،٢٠٠٨ ،ص.٢٣

رابعاً- السواحل والبحار والمحيطات:

لا يزال رصد النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المنطقة العربية يحتاج على تطوير، فأي إطار للرصد يتطلب جهوداً منسقة لمعالجة القضايا العابرة للحدود في مجال إدارة مصائد الأسماك، والتنوع الحيوي، والتلوث البحري والساحلي،ومعالجة الأضرار اللاحقة بالنظم الإيكلوجية نتيجة للتنمية العمرانية،وأنشطة التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما في البحر.

١) إدارة مصائد الأسماك:

يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بنحو (٨) ملايين طن، وقدر إنتاج الأسماك في البلدان العربية (٤,٣) مليون طن في عام ٢٠١٢، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي (٤٣,٣٪) بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. وبلغ معدل التغير السنوي للإنتاج السمكي العربي (٢,٨٪) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

شكل (١)

تطور إنتاج الأسماك في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢) ألف طن

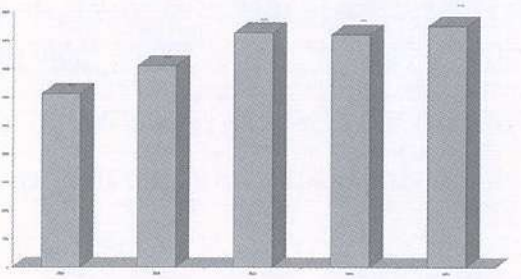

- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام ٢٠١٢

ويتفاوت الإنتاج السمكي من دولة عربية لأخرى، ما بين (١٥٢٤) ألف طن سنوياً في مصر كحد أقصى و(٠,٣) ألف طن سنويا في جيبوتي، وشكل إنتاج كل من مصر والمغرب وموريتانيا حوالي (٥٧٪) من مجمل إنتاج البلدان العربية من الأسماك لعام ٢٠١٢ والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٤٥)

تطور إنتاج الأسماك في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢)

"ألف طن سنويا"

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	١,١	١,١	١,٠	١,١
الإمارات	١٠٥,٥	٩٠,٠	٧٧,٧	٧٧,٧

البحرين	١١,٩	١١,٩	١٦,٣	١٦,٣
الجزائر	١٠٢,٣	١٣٩,٨	١٣٠,١	٨١,٦
سوريا	١٣,٤	١٧,٠	١٢,٨	٥,١
اليمن	١٣٤,٧	٢٣٨,٩	١٨٣,٤	١٦٨,١
السودان	٥٨,٠	٦٠,٠	٧٢,٠	٧٦,١
العراق	٢٨,٠	٣٧,٠	٥٧,٧	٧١,٩
الكويت	٨,١	٤,٨	٤,٨	٤,٨
المغرب	٩١٤,٣	١٠٢٤,٤	١١٣٧,٦	١١٢٧,١
السعودية	٥٤,٧	٦٧,٠	١٢٦,٩	٩٣,٣
جيبوتي	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
تونس	٩٥,٦	١٠٨,٧	١٠٢,٤	١٠٢,٩
مصر	٧٢٤,٤	٨٨٩,٣	١٣٠٤,٨	١٣٦٢,٢
موريتانيا	٥٤٤,٩	٦٤٢,٩	٦٤٤,٣	٦٤٤,٣
عمان	١٢٠,٤	١٤٢,١	١٦٤,١	١٥٨,٨
فلسطين	٢,٦	١,٨	١,٧	١,٠
قطر	٧,١	١٤,٠	١٣,٨	١٢,٥
لبنان	٧,٤	٨,٥	٨,٥	٨,٥
ليبيا	٤٤,٠	٢٧,١	٤٧,٤	٤٧,٤
البلدان العربية	٣٠٦٢	٣٥٥٦,٤	٤١٣٧,٣	٤٢٥٢,٩

- المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، أعداد مختلفة

ويمثل إنتاج الأسماك في البلدان العربية مجتمعة نحو (٥٤٪) من المخزون السمكي العربي، ونحو (٨٥٪) من الطاقة الإنتاجية الممكنة.

ويبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد في البلدان العربية نحو (١٢) كيلوغرام مقابل (١٥) كيلوغرام للمتوسط العالمي. ويمثل الإنتاج من الصيد البحري نحو (٨٠٪) من مجمل الإنتاج السمكي العربي، يليه الصيد من المياه الداخلية بنحو(١٦٪)، ثم الاستزراع السمكي نحو (٤٪)[٢١].

وبالرغم من الزيادة التي تحققت في إجمالي الإنتاج السمكي العربي خلال العقد المنصرم، غير أنه لوحظ وجود تراجع في الإنتاج في ستة دول عربية هي: (الإمارات، الجزائر، سوريا، الصومال، فلسطين، والكويت) تراوح بين (٩, ٠٪) في المغرب و(٨, ٢٧٪) في سوريا.

ويعود هذا الانخفاض في الإنتاج السمكي إلى الاعتماد الكبير على الأساليب التقليدية البدائية في الصيد البحري، واستنزاف الموارد السمكية نظراً لزيادة معدلات الصيد عن المستويات المسموح بها ،وضعف مهارات الصيد لدى الكوادر العاملة في مجال الصيد، والظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الصيادين، ونقص البنى الأساسية ومستلزمات الصيد البحري الحديث كالموانىء الحديثة المجهزة لأغراض الصيد ومخازن التبريد والتخزين، وتدني خدمات التسويق، علاوة على

---

٢١ - للمزيد من التفاصيل انظر:

Arab organization Agricultural Development(AOAD).Arab Arab Fishery Statistics Year Book-Vol.No.(6).khartoum.2012

غياب التعاون والتنسيق بين البلدان العربية في مجال استغلال واستثمار الموارد المشتركة[٢٢].

خامساً- التنـــوع الحيـــوي:

يشكل التنوع الحيوي قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها على الأرض، ويرتبط الحفاظ عليها واستخدامها بصورة مستدامة بتحقيق التكامل بين المحافظة على الموارد والتنمية الاقتصادية، وبضمان استمرار مكاسب التنوع الحيوي وتشاركها بصورة منصفة وعادلة.

وعلى الرغم من التحديات القائمة تسعى البلدان العربية إلى تحقيق غاية الهدف التنموي للألفية المرتبطة بالتنوع الحيوي. وقد انضمت غالبية البلدان العربية إلى «اتفاقية التنوع الحيوي» والاتفاقيات ذات العلاقة كالمعاهدة الدولية حول المواد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع النباتية والحيوانية البرية المعرضة لخطر الانقراض " CITES"، واتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS)، واتفاقية رامسار(RAMSAR) بشأن الأراضي الرطبة، علاوة عن عدة اتفاقيات إقليمية. وفي إطار اتفاقية التنوع الحيوي أعدت البلدان العربية استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحافظ على التنوع الحيوي.

---

٢٢ - للمزيد من التفاصيل انظر:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام٢٠١٢

وتتمثل مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة التنوع الحيوي، في نسبة مساحة المحميات البرية والبحرية من إجمالي المساحة، ونسبة أنواع الكائنات الحية المهددة بالأنقراض من إجمالي أنواع الكائنات الحية.

١) المحميات الطبيعية البرية والبحرية من إجمالي المساحة:

ارتفعت مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية في البلدان العربية خلال العقد المنصرم لتصل إلى حوالي (٧,٦٪) من مجموع الأراضي وذلك نتيجة لوضع برامج لإنشاء محميات للمساهمة في حماية النظم البيئية. وقد زادت مساحتها ضعفاً منذ عام ١٩٩٠. ومعظم هذه الزيادة في مساحة الأراضي المحمية هي نتيجة لتوسع المحميات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر من أربعة أمثال، لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية وقطر، كما وسعت الجزائر والسودان ومصر مساحة المحميات فيها[٢٣].

جدول (٤٦)

نسبة المحميات البرية والبحرية من إجمالي المساحة في البلدان العربية (٢٠٠٠-٢٠١٠) ٪

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الأردن	١,٩١	١,٩٢	١,٩٢
الإمارات	٠,٢٩	٤,٧١	٤,٧١
البحرين	٠,١٦	٠,٧٤	٠,٧٤

٢٣ - جامعة الدول العربية ،التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية : مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، مصدر سابق،ص.٣٧

الجزائر	٢,٥	٥,١٠	٥,١٠
سوريا	٠,٣٣	٠,٦٤	٠,٦٤
الصومال	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
اليمن	٠,٦٩	٠,٦٩	٠,٦٩
السودان	٤,١٨	٤,١٨	٦,٨٦
العراق	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥
الكويت	١,١١	١,١١	١,١١
المغرب	٤,٤٦	٤,٤٦	٤,٤٦
السعودية	٣,٧٠	٤,٢٦	٤,٢٦
تونس	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
مصر	٤,٣٨	٦,٠٨	١٤,٩
موريتانيا	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٠
عمان	٩,٣١	٩,٣١	٩,٣١
فلسطين	٨,٦	٨,٦	٨,٦
قطر	١,٢٩	١١,٢٠	٢٣,٥
لبنان	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣٦
ليبيا	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠
البلدان العربية	٢,٣٢	٥,٠	٧,٦

- Source:United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2012-2013.New York.2013.P.53

وتبقى مساحة المحميات البرية والبحرية كنسبة من إجمالي المساحة في البلدان العربية مجتمعة والبالغة (٧,٦٪) هي أقل من المعيار

الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) البالغ (١٠٪) من إجمالي المساحة الكلية للدولة، علاوة على أنها منخفضة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة والبالغة (١٤٪) وفي الدول النامية (١٣,٨٪) وعلى صعيد العالم (١٤٪)[٢٤].

٢) نسبة الأنواع المهددة من إجمالي الأنواع:

إن الموروث الإحيائي الغني والمتنوع للمنطقة العربية معرض لأخطار جسيمة، حيث تشير البيانات المتاحة بأن العدد الكلي للأنواع المهددة بالانقراض يشكل ما نسبته (٩,٤٪) من العدد الإجمالي للأنواع كافة، وهذه النسبة تُعد جيدة قياساً بمناطق العالم الأخرى والمتوسط العالمي(١١,٦٪)،حيث قدرت النسبة (١٢,٥٪) في كل من شرق آسيا والمحيط الهادىء وفي جنوب آسيا و(١١,٥) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و(٩,٦٪) في أوروبا وآسيا الوسطى و(٧,٦٪) في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى[٢٥].

وتتفاوت البلدان العربية في مؤشر نسبة الأنواع المهددة من إجمالي كافة الأنواع ما بين (١٥,٢٪) في المغرب كحد أعلى و(٤,٨٪) في السودان كحد أدنى. وقد تتجاوز المؤشر (١٠٪) في ست دول عربية

---

٢٤ - للمزيد من التفاصيل انظر:

United Nations.Millennium Development Goals Report 2014. New York. 2014 .P42 - 43

٢٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية ،٢٠١٣ مصدر سابق ،ص.٢٠٥

هي:(المغرب (١٥,٢٪،الجزائر (١٢,٢٪)، جزر القمر (١١,٧٪)، تونس (١١,٢٪)، سوريا (١٠,٩٪) ولبنان (١٠,٠٪) والجدول(٤١) يوضح ذلك.

وتوزعت فصائل الحيوانات المهددة بالانقراض في المنطقة العربية في عام ٢٠١٢ على النحو التالي:

أ- (١٣٤) فصيلة من الثدييات، أي أن العدد ارتفع بنسبة (٢٢٪) منذ عام ٢٠٠٦.

ب- (١٥١) فصيلة من الطيور، أي أن العدد انخفض بنسبة (٧٪) منذ عام ٢٠٠٦.

ج- (٢٥٨) فصيلة من الأسماك، أي أن العدد أزداد بنسبة (٨٢٪) منذ عام ٢٠٠٦.

د- (٦٧) فصيلة من الزواحف[٢٦].

---

٢٦ - للمزيد من التفاصيل انظر:

United Nation-Economic and Social Commission for Western Asia.Compendium of Environment Statistics in the Arab Region 2012-2013.New York.2013.P.51

جدول (٤٧)

الأنواع المهددة بالانقراض (٢٠٠٩-٢٠١٣)

الدولة	نسبة الأنواع المهددة بالانقراض	أنواع الأسماك المهددة بالانقراض	أنواع الثدييات المهددة بالانقراض	أنواع الطيور المهددة بالانقراض
الأردن	٪٩,١	١٣	١٣	٨
الإمارات	٪٧,٧	١٤	٨	٨
البحرين	٪٧,٢	٩	٣	...
الجزائر	٪١٢,٢	٣٦	١٤	١١
سوريا	٪١٠,٩	٣٣	١٦	١٣
اليمن	٪٩,٣	٢٤	٩	١٣
السودان	٪٤,٨	٢١	١٦	١٣
العراق	٪٨,٢	١١	١٤	١٨
الكويت	٪٧,٤	١١	٦	٨
المغرب	٪١٥,٢	٤٤	١٧	١٠
السعودية	٪٨,٨	٢٤	١٣	١٤
الصومال	٪٦,٨	٢٦	١٥	١٢
جزر القمر	٪١١,٧	٧	٥	...
جيبوتي	٪٨,٦	١٧	٧	...
تونس	٪١١,٢	٣٥	١٣	٨
مصر	٪٨,٩	٤٠	١٨	١٠
موريتانيا	٪٨,١	٣١	١٦	٨
عمان	٪٨,٥	٢٥	١٠	٩

فلسطين	٪٦,٢	٠	٣	٧
قطر	٪٧,٣	١٢	٣	٤
لبنان	٪١٠,٠	٢١	١٠	٦
ليبيا	٪٨,٧	٢٤	١٢	٤
البلدان العربية	٪٩,٤	٤٧٨	٢٤١	١٨٤

- SourceHttp://data.albankaldawli.org/indicator/EN.FSH.THRD.NO
- http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.MAM.THRD.NO/countries?display=defaul

إن الحفاظ على التنوع الحيوي واستدامة استخدامه يعتمدان على تحقيق التكامل بين هذا الحفاظ وبين التنمية الاقتصادية، كما يعتمدان على ضمان أن تكون فوائد التنوع الحيوي موزعة بالتساوي. لكن برامج تقييم التنوع الحيوي في المنطقة العربية ضعيفة. ورغم أن الدول العربية كافة صادقت على اتفاقية التنوع الحيوي باستثناء العراق والصومال. وبدأت فعلاً في الكثير من الأنشطة،فإن المزيد من الجهود المتضافرة مطلوب لإقرار نهج متكامل في المحافظة على التنوع الحيوي، وإدارة النظم الإيكولوجية، والمناطق المحمية ضماناً للمحافظة على الأنواع، وعلى النظم الإيكولوجية، وعلى الموارد الجينية للمنطقة[٢٧].

٢٧ - الأمم المتحدة ،الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية :٢٠٠٧ منظور شبابي، نيويورك،٢٠٠٨ ،ص٨١ -٨٢ .

الخلاصـــة :

يتضح من تحليل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في البلدان العربية حصول انخفاض في استهلاك المواد المستنفذة للأوزون بين عامي ٢٠٠٧و٢٠١١ وتفاوتت الدول العربية في معدلات التخفيض، حيث استطاعت دول المغرب العربي من تخفيض الاستهلاك من المواد المستنفدة للأوزون بنسبة (٧٣٪) بينما سجلت دول المشرق العربي انخفاضاً بنسبة (٣٧٪) ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة (١٣٪). بينما شهد مؤشر انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية مجتمعة ارتفاعاً من من حوالي (١,٢) مليار طن متري عام ٢٠٠٠ إلى (١,٥) مليار طن متري عام ٢٠١٠، وشكلت مساهمة البلدان العربية في مجموع انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون على الصعيد العالمي ما نسبته (٥ , ٤٪)، حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج حوالي (٦٤٪) من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المنطقة العربية.

كما تراجعت مساحات الغابات في البلدان العربية خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، حيث انخفضت مساحة الغابات من نحو (١٠١١٦٨) ألف هكتار عام ٢٠٠٤ إلى (٤٨٥٣١) هكتار عام ٢٠١١، في حين ارتفعت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية مجتمعة من حوالي(٤٢٢) مليون هكتار عام ٢٠٠٠إلى (٤٩٤) مليون هكتار عام ٢٠١١، وهي تمثل (١٣٪) من مساحة المراعي في العالم.

وتوضح مؤشرات التنوع الحيوي إلى أنه بالرغم من ارتفاع نسبة

المحميات الطبيعية البرية والبحرية من إجمالي المساحة في البلدان العربية، حيث وصلت (٧,٦٪)، غير أن أغلب الدول العربية لم تستطيع أن تتخطى المعيار العالمي الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة البالغ (١٠٪) من إجمالي مساحة الدولة باستثناء قطر(٢٣,٥٪) ومصر (١٤,٩٪). وتقدر نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض (٩٪) من إجمالي الكائنات الحية.

الفصل الرابع

التحليل الكمي للتنمية المؤسسية المستدامة

الفصل الرابع
التحليل الكمي للتنمية المؤسسية المستدامة

المقدمـــة :

تُعد التنمية المؤسسية أحد الركائز الأساسية في الاستراتيجيات التنموية لأي بلد من البلدان، والتي ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقيات العالمية والإقليمية والتصديق عليها.

يستعرض هذا الفصل قياس التنمية المؤسسية المستدامة في الدول العربية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المؤسسية المعتمدة من قبل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث توضح هذه المؤشرات نقاط القوة والضعف في الأطر المؤسسية والقدرة المؤسسية، علاوة على تقييم الوضع الحالي الدول العربية مقارنة بمناطق العالم المختلفة، وكذلك بيان مدى التقدم أو التراجع في تطبيق الخطط والبرامج الهادفة إلى إدخال مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على التنمية المؤسسية المستدامة المرتبطة بثلاث موضوعات رئيسة الأول هو الإطار المؤسسي، حيث يتم فيه التركيز على الاستراتيجيات والخطط التنموية وعلى الاتفاقيات الدولية الموقع عليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويغطي الموضوع الثاني القدرة المؤسسية من خلال استعراض المؤشرات

الخاصة بسبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتمثلة في عدد خطوط الهاتف الثابت والجوال لكل ألف نسمة من السكان، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد الحواسيب الشخصية لكل ألف نسمة، والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ويركز المبحث الثالث والأخير على الأداء المؤسسي، حيث يتم فيها بيان مؤشر التنافسية ومؤشر أداء الأعمال ومؤشر الأداء البيئي.

أولاً – الإطار المؤسسي.

ثانياً– القدرة المؤسسية.

ثالثاً– الأداء المؤسسي.

أولاً – الإطار المؤسسي:

تشير المؤشرات الرئيسة المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد البلد والتزامه بالتحول عن اتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة، والمؤشرات المعتمدة في قياس جودة الإطار المؤسسي هي: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في المجالات التنموية المختلفة.

١) الاستراتيجيات والخطط التنموية:

أكد أجندة القرن الحادي والعشرين التي تم أقررها في قمة الأرض

في ريو ١٩٩٢على ضرورة قيام الدول بوضع خطط أو استراتيجيات للتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، كما أشارت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ على وجوب قيام مختلف الدول بوضع استراتيجياتها للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ كحد أقصى.

ويلاحظ بأن أغلب البلدان العربية قد التزمت بما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين وتوصيات قمة جوهانسبرغ، حيث قامت بوضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة.

جدول(٤٨)

الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة

في البلدان العربية

	الدولة	الاستراتيجية / الخطة
١	الإمارات	استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٧
٢	قطر	استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦
٣	السعودية	خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥ -٢٠٠٩)
٤	العراق	خطة التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)
٥	الكويت	الخطة الخمسية للتنمية (٢٠٠٦/٢٠٠٧- ٢٠١٠/٢٠١١)
٦	الجزائر	خطة التنمية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)
٧	سوريا	الخطة الخمسية العاشرة(٢٠٠٧-٢٠١١)
٨	المغرب	الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢)

٩	السودان	الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١١)
١٠	فلسطين	الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١١)
١١	مصر	استراتيجية التنمية المستدامة : مصر ٢٠٣٠
١٢	عمان	خطة التنمية الخمسية السابعة(٢٠٠٦-٢٠١٠)
١٣	تونس	خطة التنمية الخمسية ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٣/٢٠١٤

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية لوزارة التخطيط والتنمية في البلدان العربية.

٢) المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية:

صادقت أغلب الدول العربية على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بجوانب التنمية المستدامة المختلفة، ويمكن إيجاز أهم هذه الاتفاقيات والبروتوكولات بالآتي:

- اتفاقية التنوع الحيوي.
- الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي.
- اتفاقية مكافحة التصحر.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
- اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض "CITES".
- اتفاقية روتردام الخاصة بشأن الموافقة المسبقة عن علم بالتجارة الدولية في المبيدات والكيمياويات الخطرة في التجارة الدولية.

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- اتفاية ستوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الدائمة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد.
- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت.
- اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف المحلقة بها.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التفرقة العنصرية.
- اتفاقية ضد التعذيب والاشكال الأخرى من المعاملة أو العقاب القاسي أو اللانساني أو الإهانة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الدائمة لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية.
- اتفاقية الأنواع المهاجرة من الطيور (CMS).
- اتفاقية رامسار(RAMSAR) بشأن الأراضي الرطبة.
- بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.
- بروتكول قرطاجنة
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

- المعاهدة الدولية بشأن المواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- الميثاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية[1].

ثانياً- القدرة المؤسسية:

تمثل القدرة المؤسسية أداة مهمة لتيسير التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، ولكن يصعب تقييمها بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية، وترتبط مؤشرات قياس القدرة المؤسسية للدولة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يلعب دورا رئيساً في توليد نمو اقتصادي وتحفيز التعافي المالي العالمي عبر جميع القطاعات التجارية والاقتصادية، كما وترتبط القدرة الأساسية أيضاً بالبنية الأساسية للعلوم والتكنولوجيا، ومؤشرات الحكم الرشيد.

١) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تتمثل مؤشرات الوصول إلى المعلومات بخطوط الهاتف الثابت والجوال وعدد مستخدمي الانترنت، علاوة على عدد الحواسيب الشخصية لكل ألف من السكان.

- عدد خطوط الهاتف الثابت:

تظهر البيانات الخاصة بمؤشر الكثافة الهاتفية المعبر عنها بعدد

١- للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل البلدان العربية انظر: UNDP.Human Development Report.Various Years

خطوط الهاتف الثابت لكل مائة نسمة من السكان ارتفاعاً بسيطاً في المؤشر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،، حيث ارتفعت من (٧,٧) عام ٢٠٠٠ إلى (١٢,٩) عام ٢٠١٢ لكنها تبقى متأخرة عن المتوسط العالمي البالغة (١٦,٩) بأربعة خطوط تقريباً وعن المعدل في الدول مرتفعة الدخل (٤٥) لكل مئة نسمة من السكان [٢].

وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة لخطوط الهاتف الثابت بمقدار (٢٤) خطاً لكل مائة من السكان، بينما سجل السودان أدنى نسبة بمقدار خط واحد لكل مئة نسمة من السكان.

وتخطت المؤشر في خمس دول عربية هي (الإمارات، البحرين، سوريا، ولبنان، والكويت) نظيره العالمي، كما وأن هناك (١٠) دولة عربية هي : (الأردن، اليمن، العراق،المغرب، السعودية، تونس، مصر سلطنة عمان،فلسطين، وليبيا) تقل عن المتوسط العالمي البالغ (١٦,٩) لكل مائة من السكان، ويماثل المؤشر نظيره على الصعيد العالمي.

جدول(٤٩)

عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٩,٢	١١,٩	٧,٨	٦,٧

٢- للمزيد من التفاصيل انظر:

World Bank. World Development Indicators 2014. Washington. 2014.

الإمارات	٣٩,١	٢٧,٣	١٩,٧	٢٤,٣
البحرين	٢٥,٠	٢٧,٠	١٨,١	٢١,٣
الجزائر	٥,٧	٧,٨	–	–
سوريا	١٠,٣	١٥,٢	١٩,٩	٢٠,٩
اليمن	١,٩	٣,٩	٤,٣	٤,٣
السودان	١,٢	١,٨	١,٣	٠,٩
العراق	–	٤,١	٥,٤	٥,٦
الكويت	٢٤,٤	٢٠,١	١٩,٠	١٧,٦
المغرب	٥,٠	٤,٤	١١,٧	١٠,١
السعودية	١٣,٧	١٦,٠	١٥,٢	١٦,٧
جزر القمر	١,٠	٢,٨	–	–
جيبوتي	١,٥	١,٤	–	–
تونس	٩,٠	١٢,٥	١٢,٣	١٠,٣
مصر	٨,٦	١٤,٠	١١,٩	١٠,٢
موريتانيا	٠,٧	١,٣	–	–
عمان	٨,٩	١٠,٣	١٠,٢	١٠,٥
فلسطين	___	٩,٦	٨,٩	٩,٥
قطر	٢٦,٨	٢٥,٣	١٥,٤	١٦,٩
لبنان	١٩,٥	١٥,٧	٢٠,١	٢٠,٥
ليبيا	١٠,٨	١٣,٣	١٩,٣	١٢,٦
البلدان العربية	٧,٧	١٠,٦	١٣,١	١٢,٩

- المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، ٢٠١٣
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

ومن المتوقع أن تنخفض نسبة خطوط الهاتف الثابت لكل مئة شخص من السكان بسبب تزايد الاعتماد على الهواتف النقالة والهواتف الذكية التي تتسم بدرجة عالية من التقنية وتفضيلها على الهواتف الثابتة.

ب- خطوط الهاتف الجوال:

سجل عدد المشتركين في الهاتف الجوال زيادة كبيرة في البلدان العربية مجتمعة إذ ارتفع من (٣,٨) لكل ١٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٠ إلى (١٢٢,٣) في عام ٢٠١٢، فتجاوز بذلك المعدل العالمي المقدر (٩١,٢) مشتركاً لكل (١٠٠) من السكان والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٥٠)

عدد خطوط الهاتف الجوال لكل مئة من السكان

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٥,٨	٣٠,٤	١٠٧,٠	١٣٩,١
الإمارات	٥٤,٨	١٠٠,٠	١٤٥,٥	١٦٩,٩
البحرين	٣٠,٠	١٠٣	١٢٤,٢	١٥٦,٢
الجزائر	٠,٣	٤١,٦		
سوريا	٠,٢	١٥,٥	٥٧,٨	٦١,٢
اليمن	٠,٢	٩,٥	٤٦,١	٥٤,٤
السودان	٠,١	٥,٠	٤١,٥	٦٠,٥
العراق	...	٣٣,٢	٧٣,٥	٧٩,٤

الكويت	٢٤,٩	٩٣,٩	١٤٥,٨	١٩١,١
المغرب	٨,٣	٤١,٤	١٠٠,١	١١٩,٧
السعودية	٦,٤	٥٧,٥	١٨٧,٩	١٨٤,٧
تونس	٠,٦	٥٦,٦	١٠٦,٠	١٢٠,٠
مصر	٢,١	١٨,٤	٨٧,١	١١٥,٣
موريتانيا	٠,٣	٢٤,٣		
عمان	٦,٥	٥١,٩	١٦٥,٦	١٨١,٧
فلسطين	...	٣٠,٢	٦٤,٥	٧١,٢
قطر	٢٠,٢	٨٨,٢	١٢٤,٣	١٣٤,١
لبنان	٢١,٢	٢٧,٧	٦٧,٧	٩٣,٢
ليبيا	٠,٧	٤,١	١٧١,٥	١٤٨,٣
البلدان العربية	٣,٨	٢٨,٤	٧٧,٢	٩١,٢

- المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ تفاوت مؤشر عدد المشتركين في الهاتف الجوال من دولة عربية لأخرى، ففي الوقت الذي يتخطى به المؤشر (١٥٠) مشترك لكل مائة من السكان في كل الكويت، السعودية، عمان، الإمارات البحرين، نلاحظ بأن المؤشر تجاوز (١٠٠) مشترك في كل ليبيا، قطر، الأردن، تونس، المغرب، بينما كان أقل من (١٠٠) مشترك لكل مئة من السكان في كل لبنان، سوريا، العراق، اليمن، السودان وفلسطين[٣].

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٣٠٦

وتدل المعلومات حول مؤشر انتشار الهاتف الجوال منسوباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معظم البلدان العربية قد تجاوزت معدلات النفاذ العالمية، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تجاوزت مثيلاتها ذات حصة الفرد العالمية من الناتج بوضوح باستثناء الكويت، وكذلك بالنسبة إلى لبنان وسوريا . وهنا تبرز الحاجة إلى إجراء تحليل دقيق لوضع هذه البلدان الثلاثة يأخذ بنظر الاعتبار الهيكل الحالي لقطاع الاتصالات فيها ومسألة تأخرها في مجال النفاذ إلى الهاتف الجوال[٤].

وغني عن البيان، فإن الزيادة في معدلات اختراق الهاتف الجوال للأسواق العربية تشير إلى دور الهاتف الجوال بوصفه جسراً رقمياً سيساعد العديد من الدول النامية في الحد من فجوة الاتصال التي تفصلهم عن غيرهم من الدول التي تمتلك بنية تحتية متقدمة من خطوط الهاتف الثابت.

- **عدد مستخدمي الإنترنت:**

أزداد استخدام الانترنت في المنطقة العربية خلال الاثني عشر سنة الأخيرة، حيث ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في معظم الدول العربية من (١,٣) لكل مائة من السكان عام ٢٠٠٢ إلى (٣٨,٨) في

٤- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا»، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد العولمة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ١٥.

عام ٢٠١٢ وتشير التقديرات إلى أن اكثر من نصف مستعلموا الأنترنت في المنطقة العربية يوجدون في مصر والمملكة العربية السعودية.

ويلاحظ بأن هناك (١٠) بلدان عربية تجاوز فيها المؤشر المتوسط العالمي البالغ (٣٥,٧) لكل مئة من السكان، وهي كل من: (قطر، الإمارات، البحرين، الكويت، المغرب، السعودية، لبنان، الأردن، تونس، عمان، وفلسطين)، بينما نجد تدني مؤشر مستخدمي الإنترنت بشكل كبير في كل من العراق وجيبوتي، وجزر القمر وموريتانيا حيث لم يتخطى (٩٪) في هذه الدول وتتراوح النسبة بها ما بين (٦٪ و٨,٣٪)، وهذا يعكس إلى حد كبير ضعف منظومة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فيها[٥].

جدول(٥١)

مستخدمو الإنترنت لكل مئة من السكان

(٢٠٠٠-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
الأردن	٤,٥٧	١١,٨	٢٧,٢	٤١,٠
الإمارات	٢٤,٤٤	٣٠,٨	٦٨,٠	٨٥,٠
البحرين	١٦,٦٧	٢١,٣	٥٥,٠	٨٨,٠
الجزائر	٠,٦	٥,٨	١٢,٥	١٥,٢
سوريا	٠,١٨	٥,٨	٢٠,٧	٢٤,٣
اليمن	٠,٠٨	١,٠	١٢,٤	١٧,٤
السودان	٠,٠٨	٧,٧	١٦,٧	٢١,٠

٥- للمزيد من التفاصيل انظر: http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.P2

العراق	٠,٠٦	٠,٩	٢,٥	٧,١
الكويت	١٠,٦	٢٧,٦	٦١,٤	٧٠,٥
المغرب	٠,٧٣	١٥,٢	٥٢,٠	٥٥,٠
السعودية	٢,٥٩	١٢,٧	٤١,٠	٥٤,٠
جزر القمر	٠,٤٢	٣,٣	٥,١	٦,٠
جيبوتي	٠,٦٩	١,٣	٦,٥	٨,٣
تونس	٢,٨٩	٩,٥	٣٦,٨	٤١,٤
مصر	٠,٨٩	٦,٨	٣١,٤	٤٤,١
موريتانيا	٠,٣٧	٠,٧	٣,٠	٨,٣
عمان	٣,٦٣	١١,١	٣٥,٨	٦٠,٠
فلسطين	٣,٤	١٦,٠	٣٧,٤	٤٣,٤
قطر	١٠,٦٧	٢٤,٧	٨١,٦	٨٨,١
لبنان	٦,٥٦	١٩,٦	٤٣,٧	٦١,٢
ليبيا	٠,٤	٣,٦	١٤,٠	١٩,٩
البلدان العربية	١,٢٩	٨,٨	٢٧,٢	٣٨,٨

- Source:http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.P2

ومن المتوقع أن يشهد معدل استخدام الإنترنت في معظم البلدان العربية نمواً متزايداً خلال الأعوام القادمة نتيجة لانخفاض قيمة الحواسيب الشخصية وكلف الاشتراك بخدمات الإنترنت علاوة على تزايد كثافة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بسبب زيادة انتشار المحتوى العربي على فيسبوك وتويتر.

ح- مستخدمي الحواسيب الشخصية:

يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشخصية المتيسرة لسكان بلد معين مقياساً لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، وكثافة الحواسيب الشخصية، مهما يكن معدلها، هي شرط مسبق لتوصيل الإنترنت.

شهد البلدان العربية مجتمعة ارتفاعاً في كثافة الحواسيب الشخصية المعبرة عنها بعدد الحواسيب الشخصية لكل (١٠٠) نسمة السكان خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، حيث بلغ المعدل (٨, ١٠٪) ومع ذلك لايزال منخفضاً مقارنة بمثيله على الصعيد العالمي البالغ (١, ١٤٪) من السكان وفي أوروبا وآسيا الوسطى(٢, ١٢٪) وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي(٢, ١٢٪) من السكان [٦].

وتتفاوت البلدان العربية في معدل استخدام الحواسيب الشخصية لكل (١٠٠) نسمة من السكان، حيث تخطى المعدل (٥٠٪) من السكان في كل من المملكة العربية والبحرين، وقد تجاوز المعدل في كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعدلات العالمية، في حين بقي المعدل في بقية البلدان العربية أدنى من المعدل العالمي البالغ (١, ١٤٪) من السكان.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣،نيويورك، ٢٠١٣،ص ٢٠١.

ويمكن القول بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي أكبر مساهم في كثافة الحواسيب الشخصية في المنطقة العربية.

ويلاحظ أيضا تدني كثافة استخدام الحواسيب الشخصية في كل من العراق وجزر القمر، حيث بلغ المعدل فيهما (٠,٨) أي أقل من حاسوب شخصي لكل مائة نسمة السكان، وهذا يرجع إلى الافتقار إلى البنية الأساسية لتكنولوجيا الحاسوب.

جدول(٥٢)

عدد مستخدمي الحواسيب الشخصية لكل مئة من السكان

(٢٠٠٢-٢٠٠٩)

الدولة	٢٠٠٢-٢٠٠٩
الأردن	٧,٦
الإمارات	٣٠,٠
البحرين	٥٥,٠
الجزائر	١,١
سوريا	٩,٤
اليمن	٢,٨
السودان	١٠,٨
العراق	٠,٨
الكويت	٢٦,٥
المغرب	٥,٧
السعودية	٦٥,٧
جزر القمر	٠,٨

جيبوتي	٤,٢
تونس	٩,٧
مصر	٤,١
موريتانيا	٤,٤
عمان	١٨,٠
فلسطين	٥,٥
قطر	١٦,٠
لبنان	١٠,٣
ليبيا	٢,٣
البلدان العربية	١٠,٨

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣،ص ١٩٨-٢٠٠

٢) البحث والتطوير:

يشكل البحث العلمي والتطوير أحد العناصر الهامة في بناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية وزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولذا قامت البلدان العربية بإنشاء العديد من مراكز البحوث والتطوير سواء في الجامعات أو المؤسسات العامة والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، غير أنه يلاحظ بأن دور هذه المراكز كان محدوداً بسبب قلة التخصيصات المالية،علاوة على قلة عدد العلماء المتخصصين في مجالات البحث والتطوير المختلفة جدول (٥٣) يوضح ذلك.

أ-الانفاق على البحث والتطوير:

تشير البيانات المتاحة حول هذا المؤشر إلى تدني ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ووفقاً لهذه البيانات نجده يتراوح ما بين (١,١٪) في تونس كحد أعلى و(٠,٠٣) في العراق كحد أدنى بينما نجده ((٠٤,٤٪) في كوريا، و(٣٩,٣٪) في اليابان و(٩٨,١٪) في الصين[٧].

جدول(٥٣)

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١	الباحثون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة لعام ٢٠١٠
الإمارات	٠,٤٩٪	...
الكويت	٠,٠٩٪	١٣٦
العراق	٠,٠٣٪	٤١٥
المغرب	٠,٧٣٪	٧٣٦
الجزائر	٠,١٠٪	١٧٠,١
مصر	٠,٢٣٪	٤٥٦
تونس	١,١٪	١٨٦٢
عمان	٠,١٣٪	...

٧- للمزيد من التفاصيل انظر: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.P6

فلسطين	....	٣٢٧

1- Source:http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.P6

وغني عن البيان، فإن الدراسات والتقارير العالمية تشير إلى أن الدول التي تسعى إلى النهضة على مسار تأسيس مجتمع المعرفة وبناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة تنفق تقريباً (٣٪) من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[٨].

ب- الباحثون في مجال البحوث والتطوير:

تشير البيانات المتاحة حول الباحثون المشتغلون في البحث والتطوير في البلاد العربية إلى تدني عددهم قياسا بعدد السكان، فتراوح العدد ما بين (١٨٦٢) باحث لكل مليون نسمة من السكان في تونس كحد اعلى و(١٣٦) في الكويت كحد أدنى. وعموماً فلازال المؤشر منخفضاً عند مقارنته ببعض الدول كسنغافورة (٦٣٠٧) وكوريا (٥٤٥١) والنرويج (٥٤٠٨) باحث لكل مليون نسمة من السكان[٩].

وتجدر الإشارة إلى مدخلات البحث والتطوير في البلدان العربية سواء ما تعلق بالموارد البشرية العاملة، أو بالتخصيصات المالية لنشاط البحوث والتطوير لا زالت ضعيفة، الأمر الذي ألقى بظلاله على مخرجات

٨- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ٢٠١٢، ص ٦٩.

9- 9-:http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.P6

البحث والتطوير والمتمثلة ببراءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين، وكذلك النتاج العلمي المنشور في دوريات عالمية معروفة.

ثالثاً- الإداء المؤسسي:

يقاس الأداء المؤسسي في البلدان العربية من خلال بعض المؤشرات المهمة ذات الصلة بالتنافسية وكيفية إداء الأعمال الصادرة عن منظمات ومعاهد دولية مرموقة، والتي من خلالها نستطيع أن نقييم إداء الحكومات العربية ومؤسساتها.

١) مؤشر التنافسية:

يُعد مؤشر التنافسية الذي يصدر سنوياً عن طريق المنتدى الاقتصادي العالمي، أحد أهم المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للاقتصاد، ويعطي هذا المؤشر تصوراً عن سياسات الاقتصاد الكلي،والمؤسسات، وعوامل تحفيز الإنتاج، والتي تؤدي بمجملها إلى استدامة النمو الاقتصادي، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، إضافة إلى كونه يمثل أداة بيد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم، ويعد إطاراً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني.

ويلاحظ تحسن وضع الدول العربية في مؤشر التنافسية ما

بين عام ٢٠٠٥ و٢٠١٤، حيث تصدرت قطر المؤشر عربياً بالترتيب (١٣) عالمياً، وتلتها في المراتب الخمس الأولى كل من الإمارات (١٩)، السعودية (٢١) وعمان (٣٤) والكويت (٣٥) والبحرين (٣٧). وبالمقارنة مع العام ٢٠٠٦، سجلت (٤) دول عربية تحسناً بنسبة متفاوتة (قطر، الإمارات، الكويت،البحرين،) وتراجع تصنيف (٦) دول عربية هي: (المغرب،الأردن، الجزائر، مصر، تونس، موريتانيا)، فيما دخلت لبنان واليمن المؤشر لعام (٢٠١٣-٢٠١٤). والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٥٤)

الدول العربية في مؤشر التنافسية

(٢٠١٣-٢٠١٤) و(٢٠٠٤-٢٠٠٥)

الدولة	الرصيد (١-٧)	الترتيب عالمياً (٢٠١٣-٢٠١٤)	الترتيب عالمياً (٢٠٠٩-٢٠١٠)	الترتيب عالمياً (٢٠٠٥-٢٠٠٦)
قطر	٥,١٤	١٣	٢٢	٣٢
الإمارات	٥,١١	١٩	٢٣	٢٩
السعودية	٥,١٠	٢٠	٢٨	-
عمان	٤,٦٤	٣٣	٤١	-
الكويت	٤,٥٦	٣٦	٣٩	٤٤
البحرين	٤,٤٥	٤٣	٣٨	٤٩
الأردن	٤,٢٠	٦٨	٥٠	٥٢
المغرب	٤,١١	٧٧	٧٣	٧٠
تونس	٤,٠٦	٨٣	٤٠	٣٠
الجزائر	٣,٧٩	١٠٠	٨٣	٧٦

لبنان	٣,٧٧	١٠٣	-	-
ليبيا	٣,٦٣	١٠٨	٨٨	-
مصر	٣,٦٣	١١٨	٧٠	٦٣
موريتانيا	٣,١٩	١٤١	١٢٧	١١٤
اليمن	٢,٩٨	١٤٥	-	-

- Source:World Economic Fourm.The Global Competitveness Report 20132014-.Geneva.2014.P.15

أما فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في النتائج التفصلية لمؤشر التنافسية الإجمالي فيشير إلى حصول تحسن في مؤشرات المتطلبات الأساسية وعوامل الابتكار والتطور في بعض البلدان العربية والجدول التالي يوضح ذلك[١٠].

جدول(٥٥)

النتائج التفصيلية لمؤشر التنافسية الإجمالي في تقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٣-٢٠١٤

الدولة	المتطلبات الأساسية		تعزيز الكفاءة		الابتكار وعوامل التطور	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
قطر	٥	٦,٠١	١٨	٥,٠٢	١٤	٥,٠٨
الإمارات	٤	٦,٠٤	٢٠	٥,٠	٢٤	٤,٦٧
السعودية	١٤	٥,٣٧	٢٧	٤,٦٩	٢٩	٤,٣٣
عمان	١٣	٥,٧٧	٣٩	٤,٤٥	٣٩	٤,٠٥

10- World Economic Fourm.The Global Competitveness Report 2013-2014.Geneva.2014.P.16 -17

الكويت	٣٢	٥,٢٢	٧٧	٣,٩٥	١٠١	٣,٣٤
البحرين	٢٥	٥,٤٦	٣٨	٤,٥٠	٥٩	٣,٧١
الأردن	٧٦	٤,٥١	٧٠	٤,٠١	٥١	٣,٨٧
المغرب	٦٩	٤,٥٨	٨٤	٣,٩٠	١٠٠	٣,٤٦
تونس	٧٤	٤,٥٢	٨٨	٣,٨١	٧٩	٣,٤٧
الجزائر	٩٢	٤,٢٧	١٣٣	٣,١٨	١٤٣	٢,٦٣
لبنان	١٢٦	٣,٦٣	٧٥	٣,٩٧	٩٠	٣,٤٠
ليبيا	٩٣	٤,٢٤	١٣٩	٣,١١	١٤١	٢,٧١
مصر	١١٨	٣,٧٨	١٠٩	٣,٥٧	١٠٤	٣,٣١
موريتانيا	١٣٢	٣,٤٩	١٤٧	٢,٧١	١٣٤	٢,٨٤
اليمن	١٤٥	٣,٠٥	١٤٤	٢,٩٠	١٣٩	٢,٧٣

- Source:World Economic Fourm.The Global Competitveness Report 2013 -2014.Geneva.2014.P.16 -17

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن كل من قطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان أكدت على مكانتها كأكثر البلدان العربية تنافسية، فقد شهدت تحسن في مؤشرات المتطلبات الأساسية المتمثلة في المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي، وفي مجالي التعليم والصحة، وكذلك التطور الذي حصل في تطور الأعمال والابتكار وارتكز التحسن هذا على جودة وكفاء المؤسسات، علاوة على توفر المناخ المناسب للابتكار وبيئة الأعمال. وبالمقابل مازالت دول عربية كمصر وليبيا والجزائر واليمن وموريتانيا تحتل مواقع متأخرة في الأطر المؤسسية وفي تطور الأعمال والابتكار، وهذا يستدعي اتخاذ جملة من الإجراءات لتحسين

البنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والجاهزية التكنولوجية، علاوة على تعزيز الجهد في مجال الابتكار والتعليم العالي، وتطوير كفاء السوق المالي وأسواق العمل.

٢) مؤشر الأداء البيئي:

يُعد الأداء البيئي طريقة لقياس ومقارنة الأداء للسياسات البيئية كمياً وعددياً في مختلف دول العالم. ويرتب دليل الأداء البيئي بناءً على (٢٢) مؤشراً للأداء تشمل (٩) فئات من السياسات التي تغطي كلاً من: الصحة البيئية العامة، نوعية الهواء، المياه والصرف الصحي، الموارد المائية، الزراعة، والغابات، مصائد الأسماك، التنوع الحيوي والموائل الطبيعية.

ويلاحظ من تحليل مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠١٤ بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى عربياً والخامسة والعشرين على الصعيد العالمي وبذلك فهي تُعد من أكثر الدول العربية فعاليةً في الاداء البيئي، تليها المملكة العربية السعودية التي جاءت بالمرتبة (٣٥) عالمياً، ثم الكويت بالمرتبة (٤٢)، فقطر بالمرتبة (٤٤)، ثم مصر بالمرتبة (٥٠)، وجاءت كل من السودان والصومال من ضمن الدول الأكثر ضعفاً في سلم الأداء البيئي، إذ احتلتا المرتبتين (١٧١و١٧٨) على التوالي[١١].

11- EPI Environmental Performance Index and Polite Trend Environmental Performance Index:Summary For Policy Makers. Yale University & Columbia University.2014

وعند مقارنة الإداء البيئي للدول العربية في عام ٢٠١٤ مع عام ٢٠١٢، نجد بأن بعض الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد حققت قفزات كبيرة في ترتيبها في الأداء البيئي، بينما نجد دول عربية أخرى شهدت تدنياً في ترتيبها كالعراق والسودان واليمن، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٥٦)

الدول العربية في مؤشر الأداء البيئي

(٢٠١٢و٢٠١٤)

الدولة	الترتيب عام ٢٠١٤	الرصيد(١-١٠٠)	الترتيب عالمياً ٢٠١٢
الإمارات	٢٥	٧٢,٩١	٧٧
السعودية	٣٥	٦٦,٦١	٨٢
الكويت	٤٣	٦٣,٩٤	١٢٦
قطر	٤٤	٦٣,٠٣	١٠٠
مصر	٥٠	٦١,١١	٦٠
تونس	٥٢	٥٨,٩٩	٩٩
الأردن	٦٠	٥٥,٧٨	١١٧
سوريا	٦٨	٥٤,٥٠	١١٣
المغرب	٨١	٥١,٨٩	١٠٥
البحرين	٨٢	٥١,٨٣	-
لبنان	٩١	٥٠,١٥	٩٤
الجزائر	٩٢	٥٠,٠٨	٨٦
عمان	٩٩	٤٧,٤٥	١١٣
ليبيا	١٢٠	٤٢,٧٢	١٢٣

العراق	١٤٩	٣٣,٣٩	١٣٢
جزر القمر	١٥٣	٣١,٣٩	-
اليمن	١٥٧	٣٠,١٦	١٢٧
جيبوتي	١٦١	٢٨,٥٢	-
موريتانيا	١٦٥	٢٧,١٩	-
السودان	١٧١	٢٤,٦٤	١٠٤
الصومال	١٧٨	١٥,٤٧	-

- Source:EPI Environmental Performance Index and Polite Trend Environmental Performance Index.Summary For Policy Makers.Yale University & Columbia University.2014

ويمكن تفسير التحسن الذي طرأ على الأداء البيئي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تنفيذ العديد من الخطط والبرامج والمشاريع الهادفة إلى المحافظة على التنوع الحيوي، ومواجهة مخاطر التلوث الهوائي، والحد من احتراق الغاز الطبيعي وانبعاثاته، علاوة على تبني الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتحسين أساليب تربية الأحياء المائية البحرية ومصائد الأسماك، وتبني نظماً وسياسات تكفل استدامة هذه الموارد. أما التدهور الكبير الذي حصل في الأداء البيئي لكل من العراق والسودان واليمن، فيمكن تفسيره بحالات عدم الاستقرار وانعدام الأمن وضعف التخصيصات المالية للمشروعات البيئية، فضلاً عن تعرض البيئة لمخاطر النزاعات المسلحة التي قادت إلى التعدي على البيئة ومارافق ذلك من انعكاسات خطيره على التنوع الحيوي والغابات.

٣) مؤشـر أداء الأعمـال:

يستند المنطلق الأساسي للمؤشر العام لسهولة الأعمال إلى أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة، ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبوء بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية الأساسية ضد أي تعسف، أو سوء استغلال، وتكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها، وعلى هذا الأساس تعطي بعض المؤشرات للإفصاح تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة . بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات على نظام الشباك الواحد . One Stop Shop

وينظر على مؤشر سهولة أداء الأعمال كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها، علاوة على أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم. ويتألف مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

وعند النظر إلى ترتيب الدول العربية في مؤشر أداء الأعمال عام ٢٠١٤ نجد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت ترتيب عالمي متقدم (٢٣) تلتها المملكة العربية السعودية(٢٦) ثم البحرين (٤٦)،فعمان (٤٧) (ثم قطر(٤٨)، وجاءت ليبيا في المرتبة (١٨٧) متقدمة على أفريقيا الوسطى وتشاد فقط والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٥٧)

ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

(٢٠٠٤-٢٠١٤)

الدولة	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤
الإمارات	٦٩	٣٧	٣٣	٢٣
السعودية	٣٨	١٢	١٢	٢٦
البحرين	٣٧	٢٥	٣٨	٤٦
عمان	-	٥٧	٤٩	٤٧
قطر	-	٣٩	٣٦	٤٨
تونس	٥٨	٥٨	٤٦	٥١
المغرب	-	١١٤	٩٤	٨٧
الكويت	٣٣	٦٩	٦٧	١٠٤
لبنان	-	١٠٩	١٠٤	١١١
الأردن	٧٤	١٠٧	٩٦	١١٩
مصر	-	٩٩	١١٠	١٢٨
اليمن	-	١٠٤	٩٩	١٣٣
فلسطين	-	١٣٣	١٣١	١٣٨
سوريا	١٢١	١٤٤	١٣٤	١٦٥

السودان	١٥١	١٥٣	١٣٥	١٤٩
العراق	-	١٦٦	١٦٤	١٥١
الجزائر	١٢٨	١٣٦	١٤٨	١٥٣
جيبوتي	-	١٥٧	١٧٠	١٦٠
موريتانيا	-	١٦٧	١٥٩	١٧٣
ليبيا	-	-	-	١٨٨

- Source: World Bank.Doing Business .Various Years

وبالمقارنة مع عام ٢٠١٠، سجلت (٦) دول عربية تحسناً بدرجات متفاوتة (الإمارات، عمان، المغرب، العراق، السودان، وجيبوتي). في حين سجلت (١٣) دولة تراجعاً درجات متفاوتة كان أشده في الكويت واليمن وسوريا.

وغني عن البيان، فإن العديد من الدول العربية لم تقم بأي إصلاحات تنظيمية أو قانونية أو إجرائية عام ٢٠١٣ تؤدي إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهذا يعكس ضعف التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة الأعمال وهذه الدول تشمل كل من السعودية وعمان وتونس ومصر واليمن والسودان والعراق وسوريا وليبيا. أما بعض الدول الأخرى فقد حققت بعض الإصلاحات التي تراوح عددها بين (٣) إصلاحات في حالة الإمارات والمغرب وجيبوتي وإصلاح واحد في حالة كل من البحرين وقطر وفلسطين وموريتانيا والكويت[١٢].

12- Doing Business 2014.Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises.2013.P.3

ويبين الجدول التالي ترتيب الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤.

جدول(٥٨)

المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الاعمال

لعام ٢٠١٤

الدولة	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
الإمارات	٣٧	٥	٤	٤	٥٥	٩٨	١	٤	١٠٠	١٠١
السعودية	٨٤	١٧	١٥	١٤	٨٦	٢٢	٣	٦٩	١٢٧	١٠٦
البحرين	٩٩	٤	٥٢	٣٢	١٣٠	١١٥	٧	٨١	١٢٢	٢٧
عمان	٧٧	٦٩	٥٨	٢١	٨٦	٩٨	٩	٤٧	١٠٧	٧٢
قطر	١١٢	٢٣	٢٧	٤٣	١٣٠	١٢٨	٢	٦٧	٩٣	٣٦
تونس	٧٠	١٢٢	٥٥	٧٣	١٠٩	٥٢	٦٠	٣١	٧٨	٣٩
المغرب	٣٩	٨٣	٩٧	١٥٦	١٠٩	١١٥	٧٨	٣٧	٨٣	٦٩
الكويت	١٥٢	١٣٣	٥٩	٩٠	١٣٠	٨٠	١١	١١٢	١١٩	٩٤
لبنان	١٢٠	١٩٧	٥١	١١٢	١٠٩	٩٨	٣٩	٩٧	١٢٦	٩٣
الأردن	١١٧	١١١	٤١	١٠٤	١٧٠	١٧٠	٣٥	٥٧	١٣٣	١١٣
مصر	٥٠	١٤٩	١٠٥	١٠٥	٨٦	١٤٧	١٤٨	٨٣	١٥٦	١٤٦

اليمن	١١٤	١٠١	١١٦	٦١	١٧٠	١٣٨	١٢٩	١٢٨	٨٥	١٢٦
فلسطين	١٤٣	١٣١	٨٧	١٣٢	١٦٥	٨٠	٦٢	١٢٣	٨٨	١٨٩
السودان	١٣١	١٦٧	١١٣	٤١	١٧٠	١٥٧	١٠٨	١٥٥	١٥٤	٨٩
العراق	١٦٩	٢٠	٣٩	١٠٨	١٨٠	١٢٨	٦٣	١٧٩	١٤٢	١٨٩
الجزائر	١٦٤	١٤٧	١٤٨	١٧٦	١٣٠	٩٨	١٧٤	١٣٣	١٢٩	٦٠
جيبوتي	١٣٧	١٥٧	١٤٤	١٨٩	١٨٠	١٨٢	٦٦	٦٠	١٦٣	١٤٧
سوريا	١٣٥	١٨٩	٨٢	٨٢	١٨٠	١١٥	١٢٠	١٤٧	١٧٩	١٢٠
موريتانيا	١٧٣	١٢٣	١٢٤	٦٧	٣	١٤٧	١٨١	١٥٢	٧٥	١٨٩
ليبيا	١٧١	١٨٩	٦٨	١٨٩	١٨٦	١٨٧	١١٦	١٤٣	١٥٠	١٨٩

- Source: World Bank.Doing Business 2014.Wahington.2014

يلاحظ من الجدول تفاوت الدول العربية في ترتيبها في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر أداء الأعمال لعام ٢٠١٤، كما ونستنتج من التحليل المفصل لتلك المؤشرات ما يلي:

- **مؤشر البدء بالنشاط التجاري:**

تواجه المشاريع الاستثمارية في أغلب الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، المغرب، مصر، سلطنة عمان مشاكل حقيقية في المراحل الأولى من تأسيس المشروع، وهي مرحلة بدء النشاط التجاري، حيث تتعدد الإجراءات والتي تخطت (١٠) إجراءات في كل الجزائر، الكويت، ليبيا، تونس والعراق وطول فترة إتمام الإجراءات التي تتخطى (٤٠) يوماً في كل من فلسطين واليمن، فالمستثمر في الدول

العربية يحتاج إلى (١٩,٨) يوم للبدء بالنشاط التجاري. في حين نجد بأن عدد الإجراءات المرتبطة في بدء النشاط التجاري هي إجراء واحد ينجز في (٠,٥) يوم عمل فقط في نيوزيلندا التي احتلت المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر لعام ٢٠١٤.

- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:**

بلغ متوسط عدد الإجراءات التي يحتاجه المستثمر العربي لاستخراج تراخيص البناء(١٤,٤٥) إجراء يتطلب إنجازها (١٢١,٥) يوماً مقارنة بـــ(٦) إجراءات تستغرق (٧١) يوماً في هونك كونك.، وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة الأفضل عربياً في مؤشر استخراج تراخيص البناء، حيث يحتاج المستثمر إلى إنجاز (١٢) إجراء تستغرق(٦٠) يوماً، وكانت لبنان الدول الأسوء في هذا المؤشر، حيث يحتاج المستثمر على (٢٤٦) يوماً لانجاز (٢٠) إجراء.

- **مؤشر الحصول على الكهرباء:**

يبلغ متوسط عدد الإجراءات المطلوب القيام بها لتوصيل الكهرباء في الدول العربية (٤,٨٥) إجراءاً يستغرق انجازها (٧٩,٨٥) يوماً، بينما يبلغ عدد الأيام في الدولة الأفضل عالمياً وهي أيسلندا(٢٢) يوماً لإنجاز (٤) إجراءات فقط. وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر، ما بين (٣) إجراءات تستغرق (٣٥) يوماً في الإمارات و(٥) إجراءات تستغرق (١٨٠) يوماً في الجزائر.

- **مؤشر تسجيل الممتلكات:**

يبلغ متوسط عدد الإجراءات المطلوب القيام بها لتسجيل الملكية في الدول العربية (٥,٥) إجراءاً يحتاج المستثمر لإنجازها إلى (٣١,٧) يوماً، بينما يبلغ إجراء واحد فقط ينجز في يومين في جورجيا التي جاءت بالمرتبة الأولى على الصعيد العالمي في هذا المؤشر. وتتفاوت الدول العربية في هذا المؤشر ما بين إجرائين تستغرق (٦) أيام في دولة الإمارات العربية المتحدة و(١٠) إجراءات تستغرق (٦٣) يوماً في الجزائر.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:**

يبين متوسط قيم المؤشرات الفرعية التي يحسب على أساسها مؤشر الحصول على التمويل تدني قيمة متوسط هذه المؤشرات في الدول العربية، المسألة التي تعكس ضعفاً في بيئة الأعمال في هذا المجال. وتتضح هذه الصورة أكثر عند قياس ذلك بقيم هذه المؤشرات في الدولة الأفضل أداء على الصعيد العالمي وهي ماليزيا وذلك على النحو التالي:

- مؤشر قوة الحيازة القانونية (٠-١٠): بلغت قيمة الموشر (٢,٧) نقطة في البلدان العربية مقارنة (١٠) نقاط في ماليزيا.
- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية(٠-٦): بلغت قيمة المؤشر

(٣,٣٢) نقطة في البلدان العربية مقارنة (٦) نقاط في ماليزيا.

- مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية ٪ (من عدد السكان البالغين): بلغ المؤشر (٦,٢٤٪) من عدد السكان البالغين في البلدان العربية مقارنة (٥٢,٩٪) في ماليزيا.

- مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية ٪(من عدد السكان البالغين)، بلغ (٨,٣٪) في البلدان العربية مقارنة بـ(٧٧,٢٪) في ماليزيا.

- **مؤشر حماية المستثمر:**

يقيس مؤشر حماية المستثمر قوة حماية المساهمين مالكي حصص الأقلية في الشركات من إساءة أعضاء مجالس الإدارات المتعلقة باستخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بيت ثلاثة أبعاد لحماية المستثمرين هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن التربح الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجالس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك(سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وعند مقارنة قيم هذه المؤشرات في الدول العربية بقيمها في الدولة الأفضل أداء على الصعيد العالمي وهي نيوزيلندا نلاحظ ضعف مؤشر

حماية المستثمر في الدول العربية، فبينما اقتربت قيم هذه المؤشرات في نيوزيلندا من الحد الأعلى وهو (١٠)، نجد بأن متوسط قيم هذه المؤشرات في الدول العربية لم يتخطى (٥,٥).

- **-مؤشر دفع الضرائب:**

يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتوجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وتشير معطيات هذا المؤشر إلى وجود خمس دول عربية ضمن قائمة الدول العشر الأولى الأكثر أداءاً على الصعيد العالمي في هذا المؤشر وهي على التوالي الإمارات (١) قطر (٢) السعودية (٣) البحرين (٧) وسلطنة عمان (٩).

أما عند مقارنة الوضع في الدول العربية بصفة عامة وقيمة المؤشر في الدولة الأفضل عالمياً وهي الإمارات يلاحظ ارتفاع في عدد المدفوعات الضريبية والوقت المطلوب للتعامل مع الضرائب وعدد الساعات سنوياً، وارتفاع سعر الضريبية، الأمر الذي يؤثر على ربحية المشروعات ويقلل من قدرتها على الاستمرار.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:**

يقيس هذا المؤشر الوقت والكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع واستيرادها من خلال النقل

البحري.وتعكس بيانات هذا المؤشر حجم الفجوة بين كلفة الاستيراد والتصدير لكل حاوية بين الدول العربية والدول الأفضل أداءً في هذا المؤشر وهي سنغافورة، حيث تبلغ الكلفة في البلدان العربية (١٤٢٧,٢) دولار، بينما تصل إلى (٤٤٠) دولارسنغافورة. وتتفاوت الكلفة في الدول العربية ما بين (٦١٥) دولار في الإمارات كحد أدنى و(٣٦٥٠) دولار في العراق كحد أعلى.

- **-مؤشر إنفاذ العقود:**

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية. ويلاحظ بأن متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود في البلدان العربية مجتمعة البالغ (٤٤,٥) إجراءاً يقترب من ضعف العدد في لوكسمبرغ (٢٦) الدولة الأفضل أداءً على الصعيد العالمي، كما أن متوسط الوقت المطلوب لإتمام الإجراءات في الدول العربية البالغ (٦٦٦,٢) يوماً يزيد على ضعف الوقت اللازم في لكسمبورغ (٣٢١) يوماً. وتتفاوت الدول العربية فيما بينها ما بين (٣٧٠) يوماً في موريتانيا كحد أدنى و(١٢٢٥) يوماً في جيبوتي كحد أعلى.

- **-مؤشر تسوية حالة الإعسار:**

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها. ويلاحظ هناك فجوة في متوسط المؤشرات الفرعية في الدول العربية واليابان الذي الأفضل على الصعيد العالمي في هذا المؤشر، ففي

الوقت الذي تبلغ فيه المدة الزمنية لتسوية حالات الأعسار (٠,٦) سنة في اليابان، نجدها تقترب من (٢,٥) سنة في البلدان العربية، وتتفاوت الدول العربية فيما بينها ما بين (١,٣) سنة في تونس كحد أدنى و(٤,٢) سنة في مصر والكويت كحد أعلى.

الخلاصـــة:

يتضح من خلال ما تم عرضه من مؤشرات التنمية المؤسسية إلى أن أغلب الدول العربية قد وضعت خطط تعنى بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما وقامت بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بتطبيقات التنمية المستدامة وكانت طرفاً فاعلاً في إقرارها.

وتشير مؤشرات القدرة المؤسسية في الدول العربية إلى حصول تطور في مؤشر الكثافة الهاتفية (عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، إذ ارتفعت من (٧,٧) خطاً عام ٢٠٠٠ إلى (١٢,٩) خطاً عام ٢٠١٢. أما بالنسبة لعدد المشتركين في الهاتف الجوال لكل مئة من السكان فقط تخطى (١٠٠٪) من السكان في الدول العربية باستثناء سوريا واليمن والسودان والعراق وفلسطين ولبنان لعام ٢٠١٢، وتجاوز المعدل العربي نظيره على الصعيد العالمي البالغ (٩١,٢) خطاً لكل مئة من السكان.

وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية مجتمعة من (١,٣) لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٢ إلى (٣٨,٨٪) في عام ٢٠١٢، ويلاحظ بأن عشر دولة عربية تخطى فيها المؤشر المتوسط العالمي البالغ (٣٥,٧٪)، ويلاحظ تدني مؤشر مستخدمي الإنترنت في العراق وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا حيث لم يتجاوز (٩٪) في هذه الدول. أما بالنسبة لمؤشر كثافة استخدام الحواسيب الشخصية لكل مئة من

السكان فمازال المعدل في الدول العربية (٨, ١٠٪) مجتمعة أقل من المعدل العالمي البالغ (١, ١٤٪) من السكان، وتتدنى كثافة استخدام الحواسيب الشخصية في كل من العراق وجزر القمر، حيث بلغ المعدل فيهما أقل من حاسوب شخصي لكل مئة من السكان.

وتوضح مؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بالبحث والتطوير إلى تدني كل من مدخلات ومخرجات البحث والتطوير، فمازالت نسبة ما تخصصه الدول العربية للإنفاق على البحث والتطوير هو أقل من (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء تونس(١, ١٪)، ونفس الشيء يقال عن عدد الباحثين المشتغلين بالبحث والتطوير، حيث مازالت الأرقام منخفضة جداً مقارنة بالأوضاع في الدول الأسيوية كسنغافورة(٦٣٠٧) وكوريا (٥٤٥١) باحث لكل مليون نسمة في حين كان المعدل في تونس الأعلى عربياً (١٨٦٢) باحث لكل مليون نسمة.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المؤسسية، فقد استطاعت بعض الدول العربية كقطر والإمارات والسعودية أن تحقق نتائج متقدمة في مؤشر التنافسية وجاءت ضمن الدول العشرين الأفضل على الصعيد العالمي، وكذلك في مؤشر الأداء البيئي استطاعت دولة الإمارات أن تحقق المركز (٢٥) عالمياً والمملكة العربية السعودية المركز (٣٥)، وجاءت كل من السودان والصومال ضمن الدول العشرة الأخيرة الأسوء من حيث الأداء البيئي إذ جاءتا بالمركزين (١٧١و١٧٨) على التوالي.

الفصل الخامس

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان العربية

الفصل الخامس
التحديات التي تواجه
التنمية المستدامة في البلدان العربية

المقدمة:

تواجه البلدان العربية في الظروف الراهنة جملة من التحديات في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية تلقى بظلالها على مسيرتها نحو تحقيق التنمية المستدامة التي وضعت أغلب البلدان العربية الخطط والبرامج الهادفة إلى تحقيقها وبما يضمن إرساء النمو النمو الاقتصادي المستدام، والعدالة الاجتماعية في التوزيع العادل لثمار التنمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، علاوة على حماية البيئة من التدهور وانعكاسات ذلك على قاعدة الموارد الطبيعية التي ينعم بها العالم العربي.

سنتناول في هذه الفصل تحليل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية والمتمثلة بتصاعد معدلات البطالة لاسيما في صفوف الشباب والنساء، وارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادية، والاختلالات الهيكلية، وتدني الإنتاجية في أغلب الاقتصادات العربية.

أما فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، فتتمثل بتحديات التركيبة السكانية وارتفاع معدلات الأمية،

وضعف المشاركة التنموية للمرأة العربية، وانعدام الأمن، فضلاً عن تصاعد معدلات الفقر. وفي المجال البيئي تواجه البلدان العربية جملة من التحديات من أهمها ارتفاع معدلات التلوث، وتصاعد حدة التصحر، والعجز في الموارد المائية، علاوة على تحديات التغير المناخي.

وتتمثل التحديات المؤسسية التي سيتم تناولها في هذا الفصل، تدهور مؤشرات الحكم الرشيد، وتفشي الفساد، وضعف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

أولاً- التحديات الاقتصادية:

١) تصاعد معدلات البطالة:

شهدت الألفية الجديدة تزايداً في معدلات البطالة في أغلب البلدان العربية وتحولت أرقامها من أرقام أحادية إلى أرقام عشرية في بعض البلدان خصوصاً التي تمر بتحولات سياسية وتشهد أعمال عسكرية ونزاعات مسلحة بين مكوناتها المجتمعية، التي ألقت بظلالها السلبية على أسواق العمل التي باتت عاجزة عن استيعاب الأعداد الهائلة من الشباب التي تدخل سنوياً لها.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية يقدر بنحو (١٧,٥) مليون نسمة وبمتوسط معدل بطالة يبلغ (١٧,٢٪)، ويُعد هذا المعدل الأعلى قياساً بمناطق العالم المختلفة: أوروبا وآسيا الوسطى(٧,٩٪)، وفي أمريكا اللاتينية والبحر

الكاريبي(٦,٦٪) وفي شرق آسيا والمحيط الهادىء (٥,٤٪) والاتحاد الأوروبي (٥,١٪) في منطقة اليورو(٤,١١٪) ويمثل قرابة ضعف المعدل العالمي والذي يبلغ (٥,٩٪) لعام ٢٠١٢[1].

ويلاحظ بأن معدلات البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأدنى باستثناء سلطنة عمان. ويقدر متوسط معدل البطالة بين المواطنين في عام ٢٠١٢ بدول مجلس التعاون الخليجي حوالي (٩,٩٪)، أي حوالي (٨٢٠) الف مواطن. وبصفة عامة تتخطى معدلات البطالة بين المواطنين في دول المجلس المعدلات الإجمالية التي تشمل كلاً من المواطنين والوافدين، وهذا يفسر بوجود بطالة في صفوف الشباب الذين يفضلون انتظار الوظائف بالقطاع الحكومي عن قبول العمل بوظائف في القطاع الخاص التي تتسم بأجور ومميزات عينية أقل.

أما فيما يتعلق ببقية البلدان العربية، فيقدر حجم البطالة لعام ٢٠١٢ بنحو (١٦,٧) مليون عاطل، بين عامي ٢٠١١و٢٠١٢، وبمتوسط معدل بطالة يتخطى (٢١٪). وفيما يرتبط بتطور معدلات البطالة في البلدان العربية بين عامي ٢٠١١و٢٠١٢، فقد سجلت تلك المعدلات انخفاضاً في كل من الأردن والإمارات وتونس والمغرب، في حين سجلت استقراراً أو ارتفاعاً بسيطاً في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين وقطر والكويت. وسجلت مصر ارتفاعاً في معدل البطالة بنقطة مئوية تقريباً،

١- للمزيد من التفاصيل حول معدلات البطالة في مناطق العالم المختلفة انظر:

http://data.albankaldawli.org/topic/labor-and-social-protection

في حين قفز معدل البطالة في سوريا واليمن بحوالي (١٧٪و١٢٪) على التوالي وهذا متأتي من حالة عدم الاستقرار السياسي التي يمران بها هذان البلدان والجدول (٥٩) يبين ذلك.

جدول(٥٩)

تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

٪ (٢٠٠٧-٢٠١٢)

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأردن	١٣,١	١٢,٧	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٤	١٢,٨
الإمارات	٣,٢	٤,٠	٤,٣	٤,٠	٤,٣	٤,٢
تونس	١٤,١	١٤,٠	١٣,٣	١٣,٠	١٨,٩	١٦,٧
الجزائر	١٣,٨	١١,٣	١٠,٢	١٠,٠	٩,٨	٩,٨
السعودية	٥,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٥,٥
سوريا	٨,٤	٨,٤	٩,٣	٨,٤	٨,١	٢٥,٠
العراق	١٦,٢	١٥,٤	١٨,٨	١٦,٥	١٤,٨	١٢,٠
فلسطين	٢١,٧	٢٦,٦	٢٤,٥	٢٣,٧	٢٠,٩	٢٣,٠
قطر	٠,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٠,٥
الكويت	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,١	٢,١	٦,٢
مصر	٨,٩	٨,٧	٩,٤	٨,٩	١١,٩	١٣,٠
المغرب	٩,٨	٩,٦	٩,١	٩,١	٩,١	٨,٧
اليمن	١٥,٩	١٥,٧	١٥,٠	١٦,٠	١٨,٠	٣٠,٠

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣،ص٤٣

وتتسم البطالة في المنطقة العربية بجملة الخصائص يمكن إيجازها بالآتي:

- **ارتفاع معدلات البطالة في فترة ما قبل الربيع العربي:**

قادت محدودية أثر الآليات والبرامج المتجهة للمساعدة على الادماج الاقتصادي والاجتماعي والعوامل الديموغرافية الضاغطة والفجوة بين مخرجات قطاع التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى تفاقم معدلات البطالة في المنطقة العربية والتي قدرتها منظمة العمل العربية بحوالي (١٤,٥٪) لفترة ماقبل الثورات والاحتجاجات الشعبية . وتُعد هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.

ب- **تفاقم معدلات البطالة في فترة ما بعد الربيع العربي:**

تصاعدت معدلات البطالة على المستويين القطري والقومي بشكل ملفت للنظر خلال عامي ٢٠١١و٢٠١٢، تحت تأثير التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان العربية، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل وفق أخر تقديرات منظمة العمل العربية من (ما بين ١٧-١٨) مليون قبل ٢٠١١ إلى (مابين ١٩-٢٠) مليون في عام ٢٠١٢، وهو يجعل معدل البطالة الكلي في المتوسط بين (١٦ و١٧٪) مقابل (١٤,٥٪) قبل عام ٢٠١١.

وقد ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة في دول الربيع العربي، حيث بلغت في تونس (١٨٪) عام ٢٠١٢ مقابل (١٣٪) عام

٢٠١٠، وفي ليبيا ٣٠٪ أواخر ٢٠١١ مقابل (٢٠,٧٪) عام ٢٠٠٩، وفي مصر (١٣٪) عام ٢٠١٢ مقابل (٨٪) قبل ثورة يناير، وفي سوريا (٢٥٪) في عام ٢٠١٢ مقابل (٨,٥٪) قبل الاحتجاجات الشعبية ضد النظام.[٢]

وترجع صعوبة هذا الوضع الاجتماعي إلى المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس، وليبيا ومصر،وإلى عدم الاستقرار الأمني وضبابية الأفق السياسي في سوريا واليمن والعراق. وقد قاد هذا الوضع إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وعزوف الاستثمار المحلي، وهروب الاستثمارات الأجنبية.

ج- ج-تصاعد معدلات بطالة الشباب:

إن ارتفاع البطالة بين فئة الشباب (١٥-٢٥ سنة) هو من أهم محركات قلة فرص العمل في المنطقة العربية على الرغم من التقدم في التعليم، ومقارنة بمتوسط عالمي قدره (١٣٪)، تراوح معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية عند (٢٥٪) منذ عام ٢٠٠٧، وارتفع إلى (٢٧٪) عام ٢٠١٢. وهذا يشكل قرابة ضعف معدل البطالة على الصعيد العالمي البالغة (١٣,١٪)[٣].

٢- منظمة العمل العربية، التقرير الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للتشغيل، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٦٦

٣- للمزيد من التفاصيل انظر:

International Labour Organization(ILO).Global Employment Trends 2014.Executive summary.Geneva.2014.P.3

وتؤكد الأوضاع التي تمر بها المنطقة بأن هذا المسار سيستمر في المدى المتوسط، طالما بقيت حالة عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إن معدل البطالة بين الشباب على الصعيد العربي يتخطى معدل البطالة بين الكبار في جميع الدول العربية، وذلك لأن فرص العثور على عمل بالنسبة للشباب أقل بكثير منها بالنسبة للكبار بسبب افتقار الشباب إلى الخبرة المطلوبة في مجال العمل، وإلى المهارات المهنية التي يتطلبها سوق العمل.

وغني عن البيان، فإن المشكلة في المنطقة العربية لا تكمن في أن معدل بطالة الشباب يتخطى بكثير معدل البطالة بين الكبار فحسب، بل تكمن أيضاً في حجم البطالة بين الشباب والذي تخطى في بعض الدول العربية (٧٠٪) كما هو الحال في سوريا والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٦٠)

تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

٪ (٢٠٠٧-٢٠١٢)

الدولة	السنة	معدل البطالة	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة الشباب بين العاطلين	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة
الأردن	٢٠١٢	١٢,٢	١٠,٤	١٩,٩	٤٧,١	٣٦,٨	٤٠,٦
الإمارات	٢٠١٢	٤,٢	٢,٤	١٠,٨	٣٣,٨	٤,٦	٧٦,٦

البحرين	٢٠١٢	٣,٨	١,١	٤,١	٥٤,٠	...	...
تونس	٢٠١٢	١٦,٧	١٣,٩	٢٤,٢	٤٠,٠	٣٢,٩	٥٤,٨
الجزائر	٢٠١١	٩,٨	٨,١	١٩,١	٤٢,٣	٢١,٤	٦٢,١
جيبوتي	٢٠١٢	٥٤,٠	...	...	٦٢,٢	...	...
السعودية	٢٠١٢	٥,٥	٤,٠	١٥,٠	٤٠,٢	٦٠,٦	٦٠,٢
السودان	٢٠١٢	١٥,٩	...	...	٥٩,٤	...	...
سوريا	٢٠١٢	٢٥,٠	١٠,٤	٣٧,١	٧٣,٠	٩,٤	٧٠,٠
العراق	٢٠٠٨	١٥,٤	١٤,٣	١٩,٦	...	...	...
عمان	٢٠١٢	×٢٠,٠	١٩,٠	٣٩,٠	٦٤,٠	١٦,٥	٩٠,٠
فلسطين	٢٠١٢	٢٣,٠	١٨,٨	٢٩,٥	...	...	٥٢,٥
قطر	٢٠١٢	٠,٥	٠,١	٢,٨	٣٢,٤	٣٩,٨	٨١,٥
القمر	٢٠١٢	٢٢,٠	...	...	٣٠,٠	...	٤٧,٦
الكويت	٢٠١٢	٦,٢	٠,٨	٣,١	٣٤,٧	١٢,٢	...
لبنان	٢٠١٢	١٠,٠	٥,٠	١٠,٤	٥١,٢	٣٦,٦	٤٦,٠
ليبيا	٢٠١٢	١٩,٢	٢١,٠	١٨,٠	...	...	٩٨,٠
مصر	٢٠١٢	١٣,٠	٩,٦	٢٤,٧	٥٣,٩	٣٢,٦	٧٣,٧
المغرب	٢٠١٢	٨,٧	٨,٣	٩,٨	٣٧,٨	١٨,٩	٥١,٩
موريتانيا	٢٠١٢	٣٠,٠	٢٣,٩	٤٤,٠	...	...	...
اليمن	٢٠١٢	٣٠,٠	١١,٥	٤٠,٩	٥٨,٠	...	...

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣،ص٤٣

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأنه يمكن تقسيم البلدان العربية إلى مجموعتين من حيث بطالة الشباب، المجموعة الأولى التي تخطت فيها المعدل (٥٠٪) وتشمل سبع دول هي: (سوريا، جيبوتي، عمان، السودان، البحرين، مصر واليمن)، بينما تضم المجموعة الثانية الدول الذي

تراوح فيها معدل بطالة الشباب بين (٣٠٪ إلى ٤٧,١٪) وتشمل كلاً من الأردن، الجزائر، تونس، السعودية،المغرب، لبنان، الإمارات، قطر وجزر القمر).

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في صفوف الشباب خلال الفترة القادمة مع دخول أعداد كبيرة من الشباب ومن كلا الجنسين إلى سوق العمل الذي تعاني من ضغوط كبيرة سواء من جانب الطلب، حيث أن الركود في أسواق العمل العربية ينتيج من تركيبة تجمع بين عدم كفاية النمو الاقتصادي والضعف الهيكلي للاقتصادات العربية، وهي تركيبة تسهم في نمو اقتصادي غير مقترن بفرص عمل جديدة، وأما من ناحية العرض، فإن ضعف مستويات التعليم، وعدم المرونة في الأجور وصعوبة انتقال أي موظف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كل ذلك يساهم في الاتجاهات التي نشاهدها في أسواق العمل، ولهذا السبب نرى الشباب يتركز بصفة عامة في القطاع غير الرسمي ويشتغلون في وظائف تفتقر للفوائد والمزايا والأمان الوظيفي الموجود في القطاع الرسمي.

د- تزايد فجوة البطالة بين الجنسين:

يبلغ معدل بطالة الإناث حداً غير مقبول من الارتفاع في المنطقة العربية بالمقارنة مع سائر المناطق وكذلك بالنسبة للمتوسط العالمي، فمعدل بطالة الإناث في البلدان العربية مجتمعة يناهز (١٩٪) في حين لم يتخطى المتوسط العالمي (٦,٢٪) لعام ٢٠١١. ويقدر مكتب العمل الدولي بطالة الذكور (٢٣٪) وبطالة الإناث بـ(٤١٪) أي بفارق (١٨

نقطة مئوية)، في حين الفجوة تقلصت في جميع الأقاليم العالمية في السنوات الأخيرة، حيث لم تتجاوز (٣, ٠٪) في الدول المتقدمة و(٧, ٠٪) في الدول النامية، و(٥, ١٪) في الدول الأقل نمواً، في حين حققت الدول الصاعدة تطوراً لافتاً للنظر، بلغت الفجوة (٤, ٠٪) لصالح الإناث[٤].

ويلاحظ بأن تباين كبير بين البلدان العربية في البطالة على مستوى النوع الاجتماعي، حيث تخطت الفجوة بين بطالة الذكور والإناث أكثر من (٢٠) نقطة مئوية لصالح الذكور في كل من سوريا وعمان وموريتانيا واليمن، وتراوحت الفجوة بين أقل من (٢٠ -١٠) نقطة مئوية في الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، فلسطين، مصر، وكانت الفجوة أقل من (١٠ -٥) نقاط مئوية في كل من العراق، ولبنان، أما الدول التي كانت فيها الفجوة أقل من (٥) نقاط مئوية، فهي كل من البحرين، قطر، الكويت المغرب، وكان ليبيا هي الاستثناء الوحيد من بين الدول العربية الذي كان فيها معدل بطالة الذكور أعلى من بطالة الإناث أي أن فجوة النوع الاجتماعي للبطالة كانت لصالح الإناث بـ(٣) نقاط مئوية[٥].

٤- تم احتساب الفجوة من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

International Labour Organization(ILO).World of Work Report 2014 Developing with Jobs. Revised edition.Geneva.2014.P.35

٥- استخرجت فجوة البطالة على مستوى النوع الاجتماعي من قبل الباحث بالاعتماد بيانات المصدر التالي: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن كون الشابات أكثر عرضة للبطالة من الشباب خصوصاً البطالة لأجال طويلة قد يحرم المجتمع من فرصة الاعتماد اعتماداً كاملاً على قدرتهم وكفاءاتهن ويوسع الفجوة بين الجنسين، وهذا يتعارض مع مختلف قرارات القمم العالمية المعنية بالتنمية والمساواة بين الجنسين وخصوصاً بيان الأهداف الإنمائية للالفية الذي أشار إلى ضرورة توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب.

هـ - تزايد البطالة بين خريجي الجامعات:

ترتفع نسبة الجامعيين بين صفوف العاطلين عن العمل في المنطقة العربية، حيث تشير المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص إلى أن نسبة الجامعيين بين العاطلين عن العمل في بعض البلدان العربية وصلت إلى نسبة عالية جداً تخطت (٦٠٪) في المملكة العربية السعودية، ويمكن تقسيم الدول العربية، من حيث نسبة الجامعيين بين العاطلين إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى التي تتخطى فيها نسبة الجامعيين بين العاطلين(٢٠٪) وتشمل كل من (السعودية ٦٠,٦٪، الأردن ٣٦,٦٪، تونس ٣٢,٩٪، الجزائر ٢١,٤٥، قطر ٣٩,٨ لبنان ٣٦,٦٪ ومصر ١٨,٩٪)، بينما تضم المجموعة الثانية والتي تراوحت فيها نسبة الجامعيين بين العاطلين ما بين (٢٠-١٠٪) كل من سلطنة عمان(١٦,٥٪)، الكويت(١٢,٢٪)، المغرب(١٨,٩٪).أما المجموعة الثالثة، فتضم البلدان العربية التي بلغت فيها نسبة الجامعيين بين

العاطلين أقل من (١٠٪) وهي الإمارات العربية المتحدة (١, ٤٪) وسوريا (٤, ٩٪) [٦].

وبالرغم من أن القطاع الخاص يوفر قرابة (٩) من بين (١٠) وظائف في العالم. ففي البرازيل، وفر القطاع الخاص (٩٠٪) من إجمالي الوظائف الجديدة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، وبلغت تلك النسبة (٩٥٪) في الفلبين وتركيا، وتمثل الصين النموذج الأكثر إثارة للإعجاب في التوسع في توليد الوظائف وفرص العمل من خلال نمو القطاع الخاص. ففي عام ١٩٨١، كان عدد موظفي القطاع الخاص يبلغ (٢,٣) مليون عامل، في حين كان عدد العاملين بالمؤسسات المملوكة للدولة يبلغ (٨٠) مليوناً، وبعدها بعشرين عاماً فقط كان عدد العاملين بالقطاع الخاص في حدود (٧, ٧٤) مليون شخص، متجاوزاً لأول مرة عدد العاملين بالشركات المملوكة للدولة الذي انخفض إلى (٦, ٧٤) مليون عامل.

وعلى النقيض من المتوسط العالمي، تمثل الدولة في أغلب البلدان العربية جهة العمل الأولى، وهو وضع يمكن إرجاعه إلى عوامل الاقتصاد السياسي لحقبة ما بعد الاستقلال وفي بعض الحالات إلى وفرة العائدات النفطية. فقد ظلت لفترة طويلة وظائف القطاع العام تُعطى للشباب من خريجي الكليات. ولكن مع انكماش الحيز المالي المتاح اللازم لاستمرار التوظف بالقطاع العام، بات الاصطفاف في طوابير التوظيف بالقطاع

٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣،ص ٣٥١.

العام أكثر شيوعاً، وهي المسألة التي قادت إلى ظهور الاقتصاد غير الرسمي، وتخفيض المؤهلات التعليمية، وظهور أشكال من الاقصاء الاجتماعي. ولا تزال هناك قوة عمل شابة جيدة التعليم إلى حد كبير عاطلة عن العمل، أو تعمل لبعض الوقت فقط، وهكذا حدث ركود في إنتاجية العمالة[٧].

وجماع القول،فإن البطالة تشكل تحدياً كبيراً وخطيراً أمام البلدان العربية لتحقيق التنمية المستدامة،ولإعداد الأجيال للانخراط في الاقتصاد المرتكز على المعرفة لأنها تحد من القدرة الإنسانية وتعوقها عن العمل والانطلاق، وتقتل روح الإبداع وتعوق التفاعل والمساهمة في بناءه النهضة، فمازالت بطالة الشباب تثير القلق في البلدان العربية كافة.كما أن سوق العمل الذي يعتمد على التكنولوجيا بصورة متزايدة يتطلب مهارات لا تتوفر لدى العديد من الشباب. ولا تقتصر الخطورة هنا على الشباب من حيث الفرص الضائعة أمامهم فحسب، وأنما أيضاً تشمل فرصاً ضائعة بالنسبة للمجتمعات العربية نفسها، التي ينبغي أن تحشد الموارد كافة لتنطلق إلى مجتمع المعرفة. ومن ثم يُعد توليد فرص للعمل أمام الشباب وخاصة في قطاعات الأعمال التي ترتكز على التكنولوجيات المتقدمة، وتسليح الشباب بالمهارات والمعارف المطلوبة، أهم تحدي تنموي أمام الدول العربية خلال العشرية الثانية والثالثة من القرن الحالي.

٧- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠١٣: الوظائف عرض عام، واشنطن، ٢٠١٢،ص٧

٢) تدني الإنتاجية:

لا تزال المنطقة العربية في مركز متأخر عن سائر مناطق العالم في نمو إنتاجية العمل، فالبرغم من تحسن هذه الإنتاجية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) مقارنة بالفترة (١٩٩٢-٢٠٠٠) حيث ارتفع معدل نمو إنتاجية العمل من (٠,٦٪) خلال تسعينات القرن الماضي إلى (٢,٠٪) خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين غير أنها مازالت أقل بكثير من مما هو عليه الحال في مناطق العالم الأخرى باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والجدول (٦١) يبين ذلك.

جدول(٦١)

متوسط نمو إنتاجية العمل في مناطق العالم المختلفة

(١٩٩٢-٢٠١٠) ٪

المنطقة	١٩٩٢-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠١٠
شرق آسيا	٥,٨	٨,٤
جنوب شرق ووسط أوروبا	-٠,١	٥,٧
جنوب شرق آسيا	٣,٤	٣,٢
جنوب آسيا	٣,٠	٣,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٠,٥	٢,٢
المنطقة العربية	٠,٦	٢,٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١,٤	١,٤

- Source:International Labour Organization(ILO) and UNDP.Rethinking Economic Growth:Towards Productive and Inclusive Arab Societies.Beirut.2012

وجدير بالذكر، فإن مجموعة بلدان المغرب العربي وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد سجلت معدلاً سالباً لنمو إنتاجية العمل في العقد الأخير من القرن الماضي، غير أنها سجلت معدلات إيجابية في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، أما أقل البلدان نمواً، فقد سجلت أعلى معدل لنمو إنتاجية العمل في الفترتين، بلغ (٢,٥٪) والجدول التالي يبين ذلك[٨].

جدول(٦٢)

متوسط نمو إنتاجية العمل في مجموعات البلدان العربية

٪ (١٩٩٢-٢٠١٠)

المنطقة	١٩٩٢-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠١٠
أقل البلدان نمواً	١,٥	٢,٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١,٢-	٠,٤
بلدان المغرب العربي	٠,٨-	١,٩
بلدان المشرق العربي	١,٥	٢,٥
المنطقة العربية	٠,٦	٢,٠

- Source:International Labour Organization(ILO) and UNDP.Rethinking Economic Growth:Towards Productive and Inclusive Arab Societies.Beirut.2012

٨- للمزيد من التفاصيل حول نمو إنتاجية العمل انظر المصدر التالي:

International Labour Organization(ILO) and UNDP.Rethinking Economic Growth:Towards Productive and Inclusive Arab Societies.Beirut.2012.

وأمام هذه الصورة على البلدان العربية أن تتبنى السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين الإنتاجية من خلال الارتقاء بأداء الموارد البشرية، وتزويدها بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة التي تُعد اليوم ركيزة رئيسة في رفع الإنتاجية والارتقاء بالأداء الاقتصادي ككل.

كما ويلاحظ تدني الإنتاجية على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث نلاحظ تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية في الدول كافة باستثناء مصر قياساً مع الدول الأخرى، حيث بلغ متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) نحو (١٦٥٩) طن مقارنة بالمتوسط العالمي (٣٥٥٤) طن و(٦٨٧٠) طن في أمريكا و(١٩٥٠) في البلدان النامية، ونفس الشيئ يقال عن إنتاجية المحاصيل الأخرى كالدرنيات والبقوليات والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٦٣)

متوسط إنتاجية بعض المحاصيل الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢) كغم/ هكتار

السلع	الدول العربية	الدول النامية	الدول الأوروبية	أمريكا	العالم
الحبوب	١٦٥٩	١٩٥٠	٣٧٤٥	٦٨٧٠	٣٥٥٤
القمح	٢٢٩٠	١٨٩٠	٣٧١٢	٣٩٥٤	٣١٣٧
الشعير	٩١٢	١٤٥٠	٣٣٣٠	٣٦٥١	٢٦٧٥

البقوليات	١٠٦٦	٦٩٠	١٦٩٠	٢١٠٠	٨١٠
السمسم	٣٠٢	٥١٧	٥٢٣١	٥٥٠٠	٥٣٨
الحمص	٦٧٧	١١٧٤	١٤٥٠	١٦٥٠	٨٦٩
البطاطا	٢٣٤٣٣	١٢٠٨٦	١٩٢٧٤	٤٤٤٩٠	١٨١٤١

- Source: Food Agirculture Organization(FAO).Prodution Year Book2012.Rome.2012

وغني عن البيان، فإن تحقيق الارتقاء بمستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية في البلدان العربية يستدعي العمل للحد من التأثيرات المناخية من خلال تبني برامج وخطط ترتكز على تكثيف الجهود العربية على مسارين يكمل بعضهما البعض، الأول يتجسد في التطوير الأفقي للزراعة العربية والذي يتطلب تشجيع الاستثمارات العربية لتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي العملاقة وتوسيع قاعدة الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي، بينما يتمثل المحور الثاني في التوسع العمودي من خلال استخدام التكنلوجيا الزراعية الحديثة التي تضمن تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية ترافق الزيادات المتوقعة في الطلب على السلع والمنتجات الزراعية الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي.

٣) التوجه نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة:

يشكل الاقتصاد المعرفي اليوم العنصر الحاسم في رفع مستوى الإنتاجية والأداء وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصاد، لذلك قامت العديد من الدول ببناء الأسس والركائز الرئيسة لهذا الاقتصاد الذي

يعتمد بالدرجة الأساس على التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وبالرغم من أن العديد من البلدان العربية بدأت مع مطلع الألفية الجديدة ببناء ركائز الاقتصاد المعرفي، غير أنها لم تقتطف لحد الآن ثمار هذا البناء ومازالت أغلب الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الاقتصاد المعرفي الذي يصدره البنك الدولي والذي يعتمد على منهجية تقوم على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربعة مرتكزات هي: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، والتعليم والموارد البشرية، ونظام الإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير مؤشرات الدليل إلى مقياس متدرج من عشرة نقاط(١-١٠) والقيمة الأعلى هي الأفضل، حيث جاءت فقط ثلاث دول عربية ضمن الـ(٥٠) دولة الأولى على الصعيد العالمي وفق المؤشر لعام ٢٠١٢ وهذه الدول هي: الإمارات التي جاءت بالمركز(٤٢)، ثم البحرين بالمركز (٤٣) والمملكة العربية السعودية بالمركز الخمسين، وجاءت كل من موريتانيا والسودان وجيبوتي ضمن الدول العشرين الأكثر تأخراً في مؤشر الاقتصاد المعرفي والجدول (٦٤) يوضح ذلك.

جدول (٦٤)

دليل البنك الدولي لاقتصاد المعرفة لعام ٢٠١٢

الدولة	التغير	الترتيب من ١٤٦	مؤشر الاقتصاد المعرفي	مؤشر المعرفة	الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	مؤشر الابتكار	مؤشر التعليم	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الإمارات	+٦	٤٢	٦,٩٤	٧,٠٩	٦,٥٠	٦,٦٠	٥,٨٠	٨,٨٨
البحرين	-٢	٤٣	٦,٩٠	٦,٩٨	٦,٦٩	٤,٦١	٦,٧٨	٩,٥٤
عمان	+١٨	٤٧	٦,١٤	٥,٨٧	٦,٩٦	٥,٨٨	٥,٢٣	٦,٤٩
السعودية	+٢٦	٥٠	٥,٩٦	٦,٠٥	٥,٦٨	٤,١٤	٥,٦٥	٨,٣٧
قطر	-٥	٥٤	٥,٨٤	٥,٥٠	٦,٨٧	٦,٤٢	٣,٤١	٦,٦٥
الكويت	-١٨	٦٤	٥,٣٣	٥,١٥	٥,٨٦	٥,٢٢	٣,٧٠	٦,٥٣
الأردن	-١٨	٧٥	٤,٩٥	٤,٧١	٥,٦٥	٤,٠٥	٥,٥٥	٤,٥٤
تونس	+٩	٨٠	٤,٥٦	٤,٨٠	٣,٨١	٤,٩٧	٤,٥٥	٤,٨٩
لبنان	-١٣	٨١	٤,٥٦	٤,٦٥	٤,٢٨	٤,٨٦	٥,٥١	٣,٥٨
الجزائر	+١٣	٩٦	٣,٧٩	٤,٢٨	٢,٣٣	٣,٥٤	٥,٢٧	٤,٠٤
مصر	-٩	٩٧	٣,٧٨	٣,٥٤	٤,٥٠	٤,١١	٣,٣٧	٣,١٣
المغرب	-١٠	١٠٢	٣,٦١	٣,٢٥	٤,٦٦	٣,٦٧	٢,٠٧	٤,٠٢
سوريا	-١	١١١	٢,٧٧	٣,٠١	٢,٠٤	٣,٠٧	٢,٤٠	٣,٥٥
اليمن	+٦	١٢١	١,٩٣	١,٥٨	٢,٩١	١,٩٦	١,٦٢	١,١٧
موريتانيا	-١١	١٣٣	١,٦٥	١,٥٢	٢,٠٥	١,٦٨	٠,٧١	٢,١٨
السودان	+١	١٣٧	١,٤٨	١,٨٢	٠,٤٨	١,٤٤	٠,٨٤	٣,١٦
جيبوتي	-٣	١٣٨	١,٣٤	١,١٧	١,٨٥	١,٤٤	٠,٧٣	١,٣٣

Source: http://info.worldbank.org/etooles/KAM2__page5.asp

ويلاحظ بأن رصيد جميع الدول العربية كافة في مؤشر البنك الدولي للاقتصاد المعرفي المكون من (١٠) نقاط كان أقل من قيمة نظيره في دول أمريكا الشمالية الذي بلغ فيها المؤشر (٨,٨٠) نقطة، ودول آسيا ووسط آسيا التي حصلت على (٧,٤٧) نقاط. وتجاوزت قيمة المؤشر في ست دول عربية المتوسط العالمي البالغ (٥,١٢) [٩]

ويلاحظ من الجدول (٥٤) بأن سبعة دول عربية استطاعت أن تحرز تقدماً في مؤشر الاقتصاد المعرفي عن عام ٢٠٠٠، حيث قفزت السعودية (٢٦) مرتبة، وعمان (١٨) مرتبة، والجزائر (١٣) مرتبة، وتونس (٩) مراتب، وكل من الإمارات واليمن (٦) مراتب، والسودان مرتبة واحدة. بينما تراجع ترتيب بقية الدول العربية، وكان أكبر تراجع في الكويت والأردن (١٨) مرتبة، وفي المغرب (١٠) مراتب، ومصر (٩) مراتب. كما يشير الجدول أعلاه إلى تفاوت كبير بين الدول العربية، حيث تراوحت القيم بين (٦,٩٤) في الإمارات العربية المتحدة و(١,٣٤) في جيبوتي.

وعند تقسيم دول العالم إلى أربعة مجموعات متساوية طبقاً لقيمة مؤشر الاقتصاد المعرفي لا نجد أي بلد عربي ضمن مجموعة أعلى (٢٥٪) من العالم، بل لا يوجد أي بلد عربي ضمن أعلى (٣٥٪) من التي تبلغ قيمة مؤشر اقتصادها المعرفي (٧) نقاط أو أكثر. وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى (٢٥٪) من دول العالم وهي الدول التي تتراوح فيها قيمة مؤشر الاقتصاد المعرفي لها بين (٥ و٧,٥)، وهذه الدول هي

٩- للمزيد من التفاصيل حول مؤشر الاقتصاد المعرفي ينظر:

http://info.worldbank.org/etooles/KAM2__page5.asp

بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى (٢٥٪) من دول العالم، بين قيم (٢,٥ إلى ٥)، وهذه الدول هي الأردن وتونس ولبنان والجزائر وتونس والمغرب وسوريا. وتقع أربع دول عربية ضمن مجموعة أدنى (٢٥٪) من دول العالم في الاقتصاد المعرفي ويقل مؤشر الاقتصاد المعرفي لها عن (٢,٥)، وتشمل هذه الدول كلاً من اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي.

وعلاوة على قيمة المؤشر العام للاقتصاد المعرفي، يقيس المؤشر أيضاً ترتيب كل دولة من خلال تقصي أربعة أبعاد رئيسة هي:الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، التعليم، الابتكار والابداع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويلاحظ تفاوت الدول العربية في هذه المؤشرات، وفيما يلي توضيحاً لذلك.

أ- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية:

احتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى في هذا المؤشر بـ(٦,٩٦) نقطة، حيث استطاعت السلطنة توفير أغلب الأطر القانونية والمؤسسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، تليها قطر بـ(٦,٨٧) نقطة، ثم البحرين (٦,٦٩) نقطة والإمارات (٦,٥٠) نقطة، وتقل قيمة المؤشر في هذه الدول قياساً بالمؤشر في أمريكا الشمالية (٩,١١) نقطة لكنها تتخطى قيمة المتوسط العالمي البالغ (٥,٤٥) نقطة،وفي أمريكا اللاتينية (٤,٦٦) نقطة. وكان قيمة المؤشر في عشر دول عربية أقل من المتوسط العالمي والدول هي: (تونس، لبنان، الجزائر، مصر، المغرب، سوريا، اليمن، موريتانيا، السودان وجيبوتي).

ب-مؤشر الابتكار:

جاءت دولة الإمارات بالمرتبة الأولى في مؤشر الابتكار بـ(٦,٦٠) نقطة، تليها قطر بالمركز الثاني (٦,٤٢) نقطة، وسلطنة عمان بالمرتبة الثالثة (٥,٨٨) نقطة، ثم الكويت بالمرتبة الرابعة بـ(٥,٢٢) نقطة، وهي تقل كثيراً عن المؤشر في أمريكا الشمالية (٩,٤٥) نقطة، وفي أوروبا ووسط آسيا (٨,٢٨) نقطة، وفي شرق آسيا والباسيفكي(٧,٤٣) نقطة، وكذلك على المتوسط العالمي البالغ (٧,٢٢) نقطة. ويلاحظ أيضاً بأن جميع الدول العربية يقل فيها المؤشر عن المتوسط العالمي.

وغني عن البيان، فإن تدني قيمة مؤشر الابتكار في البلدان العربية قد يعزى إلى عدم وجود نظام فعال من الروابط التجارية مع الجامعات وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية واستيعابها وتكييفها مع متطلبات التنمية العربية. وأمام هذه الصورة، فإن البلدان العربية مدعوة إلى بذل الجهود الهادفة إلى تعزيز ثقافة الابتكار، وتقديم جميع الحوافز للمبتكرين والمبدعين، لأن الإبداع والابتكار يمثلان مصدراً مهماً لتعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

ج-مؤشر التعليم:

احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربياً في مؤشر التعليم بـ(٦,٧٨) نقطة، تليها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بـ(٥,٨٠) نقطة، ثم قطر بالمرتبة الثالثة بـ(٥,٦٥) نقطة فالأردن

بالمرتبة الرابعة(٥,٥٥) نقطة، واحتلت كل من موريتانيا وجيبوتي المرتبتين الأخيرتين على التوالي.

وجدير بالذكر، فأن المؤشر في جميع الدول العربية يقل عن نظيره في أمريكا الشمالية البالغ (٨,١٣) نقطة وفي أوروبا ووسط آسيا (٧,١٣) نقطة، غير أنه يتخطى المتوسط العالمي البالغ (٣,٧٨) نقاط باستثناء سبع دول عربية هي: الكويت (٣,٤١)، ومصر (٣,٣٧)، والمغرب(٢,٠٧)، وسوريا (٢,٤٠)، واليمن (١,٦٢) وبلغ المؤشر أقل من واحد في موريتانيا، والسودان وجيبوتي.

وتأسيساً على ماسبق، فعلى البلدان العربية ولاسيما البلدان الأقل نمواً بذل جهود مكثفة لتطوير قطاع التعليم وتحسينه، بما فيه المناهج التعليمية لضمان متطلبات تنمية المهارات المعرفية والسلوكية والتنظيمية، وذلك لأن على قطاع التعليم تقع مسؤولية توفير الأيدي العاملة الماهرة والابداعية القادرة على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.

د-مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

حققت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدماً ملحوظاً في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يركز على البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر مهم في الاقتصاد المرتكز على المعرفة إذ تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، حيث احتلت مملكة البحرين

المرتبة الأولى على الصعيد العالمي، حيث بلغت قيمة المؤشر فيها (٩,٥٤) نقطة، متخطية بذلك دول أمريكا الشمالية (٨,٥١) نقطة، أوروبا ووسط آسيا (٧,٥٠) نقطة، وتخطى المتوسط العالمي (٣,٥٨) نقاط بأكثر من الضعفين. وتجاوز مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدان العربية نظيره العالمي باستثناء ست دول عربية هي: مصر (٣,١٢) نقاط، سوريا (٣,٥٥) والسودان(٣,١٦) وموريتانيا (٢,١٨) وجيبوتي (١,٣٣) واليمن (١,١٧)[١٠].

وبالإضافة إلى مؤشر الاقتصاد المعرفي للبنك الدولي، فإن مؤشر نسبة الصادرات من سلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي الصادرات السلعية يعطينا دليلاً على قوة أو ضعف التوجه نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة، وتشير المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص إلى أن مساهمة الدول العربية في صادرات العالم من سلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لازالت هامشية، حيث أن هناك عدد كبير من الدول العربية لا تصدر أي سلع من هذا النوع كالجزائر، اليمن، السودان، اليمن، وأن هناك دول لا تتجاوز صادراتها من سلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٪) من إجمالي صادرات السلع كالبحرين (٠,٦٪)،لبنان (٠,٦٪)، مصر (٠,٢٪)، السعودية (٠,١٪) عمان (٠,١٪)، أما الدول الذي تخطت فيها مساهمة سلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٪) من إجمالي صادراتها السلعية، فتتمثل بتونس (٧,٤٪)، المغرب (٣,١٪)،

١٠-للاستزادة حول المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الاقتصاد المعرفي أنظر:

http://info.worldbank.org/etooles/KAM2__page5.asp

والأردن(٥ ,١٪)، وتبقى هذه النسب متدنية مقارنة بمثيلتها في الفلبين (٥ ,٢٩٪) وسنغافورة (٤ ,٢٨٪)، وماليزيا (٩ ,٢٧٪)[١١].

إن بناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة في البلدان العربية يتطلب تأسيس مؤسسات لإدارة التجديد والابتكار، ونقل التكنولوجيا وإدارة البحوث والتطوير،ووضع خطط استراتيجية بعيدة وقصيرة الأمد، كما يتطلب ذلك بناء وخلق بيئة داعمة للتجديد والابتكار تشتمل على الآتي:

- وضع نظم للحوافز وتشجيع الابتكار والتجديد.
- اقتناص فرص للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم مجالات القدرة العلمية.
- دعم البحث والتطوير ببناء المؤسسات الداعمة، وتوفير التمويل اللازم، وتنمية كوادر علمية بحثية مدربة، وتشجيع تبادل الخبرات العالمية.
- الاهتمام بالربط بين ثلاثية البحث العلمي، والجامعات، وسوق العمل.
- بناء تشبيكات عربية في مجال البحث العلمي، وربطها بشبكات التجديد والأفكار العلمية في العالم.
- تشجيع دراسة العلوم والهندسة والتكنولوجيا ابتداءً من التعليم الثانوي، والاهتمام به والتوسع فيه في الجامعات والمعاهد

١١-للمزيد من التفاصيل حول مساهمة سلع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجمالي صادرات السلع انظر

http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.ICTG.ZS.UN

العليا، ليتسنى بناء قاعدة عريضة من العلماء والمهندسين والفنيين وصناع المعرفة في البلدان العربية.

- الاهتمام بالعلوم الإنسانية وتطويرها وتنمية المراكز البحثية المتخصصة فيها لاحداث تحول نوعي يدعم ويؤطر جهود إقامة مجتمع المعرفة ضمن الهدف الاسمى المتمثل في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.
- الاهتمام بتطوير سبل النشر والتوزيع، والتوعية، بنتائج البحوث العلمية، وتوطينها في الثقافة العامة من خلال مؤسسات التعليم والإعلام.
- الاهتمام ببناء نظم واضحة في التشريعات والترخيصات واعتماد براءات الاختراع وحقوق الملكية[١٢].

٤) تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية:

بالرغم من تبني الدول العربية للعديد من الخطط والبرامج الهادفة على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، غير مشهد الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مازال يشير إلى استمرار نمط التركيب القطاعي للناتج من حيث اعتماد الاقتصادات العربية على القطاعات الأولية والخدمات بصورة كبيرة مما يشكل خطورة على هذه الاقتصادات ويعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط مثل قلة الطلب

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١، ص١٣١.

وانخفاض الأسعار، وكذلك أسعار السلع الأولية التي تؤثر بشكل مباشر على القيمة المضافة وصادرات ووارادات تلك الدول.

وتشير المعطيات الإحصائية لبنية الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاعات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تقل مساهماتها عن (٧٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية طيلة الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، بينما تدنت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية التي وصلت إلى (١٣,٩٪) عام ٢٠١٢ مقارنة بـ (١٨,١٪) أي بنسبة انخفاض (٢٤,٥٪) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (٦٥)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

(٢٠٠٠-٢٠١٢) ٪

القطاع	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠١٢
قطاعات الإنتاج السلعي:	٥٥,٥	٦٠,٢	٦٠,٦	٦١,٠
- الزراعة	٧,٨	٦,١	٥,٥	٥,١
- الصناعات الاستخراجية	٣٠,٢	٣٧,٧	٣٩,٤	٤٠,٣
- الصناعات التحويلية	١٠,٦	٩,٦	٨,٩	٨,٨
- باقي قطاعات الإنتاج	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٦,٨
إجمالي قطاعات الخدمات:	٤٢,٠	٣٩,١	٣٨,٥	٣٨,٥
صافي الضرائب غير المباشرة:	٢,٦	٠,٩	١,٠	٠,٧
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبوظبي، ٢٠١٣، ص ٢٣

إن تنويع الهيكل الاقتصادي في البلدان العربية يتطلب النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصورة عامة وفي خلق فرص عمل بصفة خاصة وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات في الولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم، حيث أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان مصدراً رئيساً لتوليد فرص العمل، علاوة على مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية، ومساهمتها كذلك في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي.

إن النهوض بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصادات العربية يستدعي توفير بيئة أعمال ملائمة وديناميكية تسهم في إنشاء وتطوير المشروعات، وتحسين نفاذها إلى التمويل، علاوة على تنمية قدرتها الذاتية من حيث النهوض بمهارات مديريها والعاملين فيها وتحسين تفاعلها مع بيئاتها الخارجية وتسهيل نفاذها إلى الأسواق[١٣].

ثانياً- التحديات الاجتماعية:

تواجه التنمية الاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية جملة من التحديات منها مايتعلق بانعدام الأمن والسلم الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة، والأخرى ترتبط بضعف مساهمة المرأة ومشاركتها في

١٣- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، مصدر سابق،ص ٢٤٦.

التنمية، علاوة على التحديات المرتبطة بتركيبة السكان خصوصاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيما يلي توضيح لهذا التحديات.

١) انعدام الأمن والسلم الاجتماعي:

يشكل فقدان الأمان وانهيار السلم الأهلي أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية المستدامة، فيلاحظ خلال السنوات الأخيرة تدهور مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في العديد من البلدان العربية نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة والاقتتال الطائفي والتي ألقت بظلالها السلبية على الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية للسكان الذين في ظل هذه الظروف.

ويُعد مؤشر السلام الذي يصدر سنوياً عن معهد الاقتصاد والسلام مقياساً للسلم في مختلف دول العالم يقيس حجم الصراعات المحلية والدولية الجارية، والسلام والأمن الاجتماعي، إضافة إلى حجم التسلح العسكري، ويعتمد مؤشر السلام على مجموعة من المعايير منها الشؤون الداخلية والخارجية للدول مثل الاستقرار السياسي ومدى انتشار الجريمة في المجتمع ومستوى احترام حقوق الإنسان، ومدى العنف المنتشر بين أفراد المجتمع والصراعات الداخلية والعلاقة مع الدول المجاورة والجرائم الأرهابية الواقعة على أراضي الدولة، كما تتضمن تلك المعايير مدى مشاركة الدولة في دعم قوات حفظ السلام والقدرات العسكرية للدولة، وحجم انتشار الفساد والمساحة المتاحة لحرية الإعلام ومشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية والرعاية الصحية المقدمة

للسكان وفرص التعليم وترتب الدول في المؤشر على مقياس يتكون من (١-٥) درجات، بحيث تكون الدولة الأكثر استقراراً هي الحاصلة على درجة (١)، والدول الأقل استقراراً تحصل على (٥) درجات.

ويلاحظ بأن أكثر من نصف الدول العربية قد جاءت ضمن مجموعة الخمسين دولة الأقل سلماً وفق تقرير السلام العالمي لعام ٢٠١٣، بل أن هناك أربع دول عربية قد صنفت ضمن البلدان الأقل سلماً في التقرير، وهي السودان المركز(١٥٧)، الصومال (١٥٨)، العراق (١٥٩)، وسوريا (١٦٢)، من ضمن (١٦٢) دولة شملها التقرير لعام ٢٠١٤، الجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٦٦)

ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي

خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)

الدولة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
قطر	١٥	١٢	١٢	١٩	٢٢
الإمارات	٤٤	٣٣	٤٦	٣٦	٤٠
الكويت	٣٩	٢٩	٤٧	٣٧	٣٧
الأردن	٦٩	٦٤	٦٢	٥٢	٥٦
عُمان	٢٣	٤١	٥٩	٤٥	٥٩
المغرب	٥٨	٥٨	٥٤	٥٧	٦٣
جيبوتي	...	...	٦٦	٦٣	٧٤
تونس	٣٧	٤٤	٧٢	٧٧	٧٩
السعودية	١٠٨	١٠١	١٠٦	٩٧	٨٠

البحرين	٧٠	١٢٣	١١٨	٩٥	١١١
الجزائر	١١٦	١٢٩	١٢١	١١٩	١١٤
موريتانيا	١٢٣	١٣٠	١٢٥	١٢٢	١٢٠
ليبيا	٥٦	١٤٣	١٤٧	١٤٥	١٣٣
مصر	٤٩	٧٣	١١١	١١٣	١٤٣
لبنان	١٣٤	١٣٧	١٣٦	١٤٢	١٤٥
اليمن	١٢٩	١٣٨	١٤٣	١٥٢	١٤٧
السودان	١٤٦	١٥١	١٥٦	١٥٨	١٥٧
الصومال	١٤٨	١٥٣	١٥٨	١٦١	١٥٨
العراق	١٤٩	١٥٢	١٥٥	١٥٩	١٥٩
سوريا	١١٥	١١٦	١٤٧	١٥٩	١٦٢

- Source: Institute for Economic& Peace.Global Peace Index.Various Years

وعند تحليل النقاط الذي حصلت عليها البلدان العربية وفقاً لتقرير السلام العالمي لعام ٢٠١٤ نلاحظ بأن دولة عربية واحدة هي قطر قد صنفت ضمن مجموعة البلدان التي تتمتع بمستوى سلم مرتفع جداً، حيث احتلت المرتبة (٢٢) عالمياً، وجاءت سبع دول عربية ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بحالة سلم مرتفع وهي: الكويت (٣٧) والإمارات (٤٠) والأردن (٥٦) وعمان (٥٩) والمغرب (٦٣) وجيبوتي(٧٣) وتونس (٧٩) والسعودية(٨٠).

أما الدول العربية التي صنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بحالة سلم متوسطة فهي كل من البحرين(١١١) والجزائر (١١٤)

وليبيا (١٣٣)، بينما كان تصنيف ثلاثة عربية ضمن الدول التي تتمتع بحالة سلم منخفضة، وهي مصر(١٤٣) ولبنان(١٤٥) واليمن (١٤٧). وجاءت أربع دول عربية ضمن قائمة البلدان العشرة الأقل سلماً واستقراراً وهي على التوالي السودان (١٥٧)، يليه الصومال(١٥٨)، فالعراق (١٥٩)،ثم سوريا(١٦٢) بالمرتبة الأخيرة عالمياً [١٤].

ومن المتوقع أن تستمر بعض الدول العربية بتصدر مشهد الدول الأقل سلماً واستقراراً على الصعيد العالمي خلال الأعوام القادمة كسوريا والعراق واليمن وذلك لافتقارها لأركان السلام المتمثلة بالمؤسسات السليمة والأداء الحكومي الجيد، وانخفاض معدلات الفساد، وبيئة مشجعة للأعمال، وهذا كله يشكل تحدياً كبيراً أمام برامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المستدام التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين فئات المجتمع بصرف النظر عن الخلفيات الإثنية والعرقية والدينية والمذهبية.

وما من شك، فإن للنزاعات المسلحة وانعدام الأمن تأثيرات كبيرة عن مستقبل التنمية المستدامة في الدول التي تعيش هذه النزاعات، خصوصاً في ظل تفاقم الآثار المدمرة على اقتصادات هذه البلدان والبنى التحتية فيها وخدمات الصحة والتعليم التي شهدت مؤشراتها تدنياً لافتاً للنظر، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم في سوريا من (٩٨,٤٪) عام ٢٠١١ إلى (٧٠٪) عام ٢٠١٣ أي إلى المستويات التي كانت سائدة في ثمانينات القرن الماضي، وكذلك

١٤- للمزيد من التفاصيل حول مؤشر السلام العالمي انظر المصدر التالي:

Institute for Economic &Peace.Global Peace Index 2014.P.5 -6

بالنسبة لوفيات الأطفال دون الخامسة، فقد ارتفعت من (١, ٢٥) طفل لكل ألف طفل عام ٢٠١٣ مقارنة بـ(٤, ٢١) طفل عام ٢٠١١، كما وشهدت معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض تدهوراً كبيراً، فبينما كانت نسبة التحصين بواسطة جميع أنواع اللقاحات تتراوح بين (٩٩-١٠٠٪) في المحافظات كافة قبل النزاع، انخفضت هذه النسب لمعظم أنواع اللقاحات حتى باتت تتراوح بين (٥٠و٧٠٪) حسب المحافظات، وقاربت الصفر في بعض المناطق، وتشير التقديرات إلى أن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم ستكون متدنية في عام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن تتهاوى نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى (٥٠٪) في الفئة العمرية (٦-١١) سنة، وأن تصل نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف السادس إلى (٣٠٪) وهي نسبة مرعبة ستلقي بظلالها القاتمة على المستقبل لعقود طويلة وتولد جيلاً كاملاً يعاني من الأمية [١٥].

٢) انخفاض حجم مشاركة المرأة العربية في التنمية:

بالرغم من مرور قرابة عشرين عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج بيجين(١٩٩٥) كإطار عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من التعليم والعمل والمشاركة الاقتصادية والسياسية

١٥- للمزيد من التفاصيل حول الآثار المدمرة للنزاع المسلح في سوريا على التنمية انظر:

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، ٢٠١٤، ص ٦٦-٧٧.

الفاعلة في العملية التنموية، غير أننا نجد بأن أغلب الدول العربية لم تحرز التقدم المنشود، مما قلل من الدور التنموي للمرأة للمساهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أ- المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية:

تشير العديد من التقارير والدراسات الدولية الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية إلى أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية مازالت متدنية مقارنة بالأقاليم والمناطق الأخرى في العالم، وفيما يلي بيان ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- **معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة:**

تُعد مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة كنسبة مئوية من الفئة العمرية (١٥سنة فما فوق) من أدنى المستويات مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث لم تتخطى (٢٣٪) وهي بذلك تشكل أقل من نصف المتوسط العالمي الذي يبلغ (٥١,٣٪) وهي تقل كثيراً عن نظيرتها في شرق آسيا والمحيط الهادىء(٦٥,٢٪) وفي أوروبا ووسط آسيا (٤٩,٦٪) وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي(٥٣,٧٪) وفي جنوب آسيا(٣١,٣٪) وفي جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى (٦٤,٧٪)[١٦].

16- United Nations Development programe(UNDP).Human Devlopment Report 2013 "The Rise of the South:Human Progress in a Diverse World" .NewYork. 2013.P. 159

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات فيما يتعلق بمعدل مشاركة المرأة في القوة العاملة، الأولى تضم خمس دول تخطى فيها معدل المشاركة (٣٥٪) وهي: قطر (٥١,٨٪)، والإمارات (٤٣,٥٪) والكويت (٤٣,٤٪) والبحرين(٣٩,٤٪) والصومال (٣٧,٧٪)، أما المجموعة الثانية فتضم تسع دول تراوح معدل المشاركة فيها ما بين (٢٠-٣٤٪) وهي السودان (٣٠,٩٪) وليبيا (٣٠٪) وموريتانيا(٢٨,٧٪) وعمان (٢٨,٣٪) والمغرب (٢٦,٢٪) وتونس (٢٥,٥٪) واليمن (٢٥,٢٪) ومصر(٢٣,٧٪) ولبنان(٢٢,٦٪). أما المجموعة الثالثة، فتضم ست دول كان فيها معدل مشاركة المرأة أقل من (٢٠٪) وهي كل من: السعودية(١٧,٧٪) والأردن (١٥,٦٪) وفلسطين (١٥,١٪) والجزائر (١٥,٠٪) والعراق (١٤٪) وسوريا (١٣,١٪)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(٦٧)

معدل المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة العربية ٪

الدولة	معدل المشاركة في القوة العاملة(٢٠١١)	المقاعد في المجالس النيابية (٢٠١٢)
الأردن	١٥,٦	١١,١
الإمارات	٤٣,٥	١٧,٥
البحرين	٣٩,٤	١٨,٨
الجزائر	١٥,٠	٢٥,٦
سوريا	١٣,١	١٢,٠
الصومال	٣٧,٧	١٣,٨
اليمن	٢٥,٢	٠,٧

السودان	٣٠,٩	٢٤,١
العراق	١٤,٥	٢٥,٢
الكويت	٤٣,٤	٦,٣
المغرب	٢٦,٢	١١,٠
السعودية	١٧,٧	٠,١
تونس	٢٥,٥	٢٦,٧
مصر	٢٣,٧	٢,٢
موريتانيا	٢٨,٧	١٩,٢
عمان	٢٨,٣	٩,٦
فلسطين	١٥,١	...
قطر	٥١,٨	٠,١
لبنان	٢٢,٦	٣,١
ليبيا	٣٠,١	١٦,٥
البلدان العربية	٢٢,٨	١٣,٠

- Source:United Nations Development programe(UNDP),Human Devlopment Report 2013 "The Rise of the South:Human Progress in a Diverse World" .NewYork. 2013.P. 156-159

- **حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي:**

بالرغم من الجهود التي بذلتها العديد من البلدان العربية خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في آتاحة الفرص أمام المرأة العربية لدخول ميادين العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير إننا نلاحظ انخفاض حصة المرأة في العمل غير

الزراعي، حيث لا تتخطى حصتها (٢٠٪) من الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي، بينما يلاحظ على الصعيد العالمي ارتفاع حصة المرأة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي من (٣٥٪) عام ١٩٩٥ إلى (٤٠٪) عام ٢٠١٠. أما في المنطقة العربية، فانخفضت هذه الحصة خلال العقدين المنصرمين والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٦٨)

حصة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي

(بالنسبة المئوية)

المنطقة	١٩٩٥	٢٠١٠
أقل البلدان نمواً	٦,٤	٦,٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٥,١	١٦,٠
بلدان المغرب العربي	٢١,٣	٢١,٨
بلدان المشرق العربي	١٩,٠	١٧,٤
المنطقة العربية	١٦,٨	١٨,٠

- http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن حصة المرأة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي قد حققت زيادة طفيفة لم تتخطى(١٪) في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي بلدان المغرب العربي، بينما تراجعت الحصة في أقل البلدان العربية نمواً بنسبة (٠,٢٪) وفي بلدان المشرق العربي بنسبة (١,٦٪).

وغني عن البيان، فإن القلة من النساء اللواتي يجدن فرصة عمل نظير أجر، لا يكون عملهم في ظروف متساوية مع الرجل، فالمرأة تتقاضى في المتوسط أجراً أقل من الرجل على العمل ذاته. وفي قطاع الصناعة التحويلية يتراوح أجر المرأة بين (٧٩٪) من أجر الرجل في سوريا و(٦٨٪) في الأردن،و(٦٦٪) في مصر،و(٥٠٪) في فلسطين[١٧].

د- نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا في الإدارة والتشريع:

يمكن القول بأن المرأة في البلدان العربية غير ممثلة بالحجم الكافي بصفة عامة في المناصب العليا في مجال التشريع والإدارة. وتشير المعطيات الإحصائية المتاحة بأن الكويت تسجل أعلى نسبة لتمثيل المرأة في هذا المجال، حيث بلغت النسبة (١٤٪). أما في باقي البلدان العربية فلا يتخطى نصيب المرأة من هذه المناصب (١٠٪)، وتصل إلى أدنى مستوى في اليمن، حيث تشكل (٢٪) فقط. ويبقى المعدل في المنطقة العربية منخفضاً جداً مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث تشغل المرأة متوسطاً قدره (٢٥٪) من المناصب الإدارية العليا[١٨].

-المشاركة السياسية للمرأة العربية:

بالرغم من ارتفاع مستوى تمثيل المرأة العربية في البرلمانات من

١٧- للمزيد من التفاصيل حول الفروقات في الأجر بين الإناث والذكور انظر:

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx

١٨- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، نيويورك، ٢٠١٤،ص ٢٤.

(٢,٦٪) عام ٢٠٠٠ إلى (١٢,٧٪) في عام ٢٠١٢، غير أننا نجد أن هذه النسبة مازالت منخفضة مقارنة بـ(٢٢٪) على الصعيد العالمي و(٢١٪) على صعيد المناطق النامية و(٢٥٪) في المناطق المتقدمة[١٩].

ولا تزال أغلب البلدان العربية دون المتوسط العالمي (٢٢٪) باستثناء أربع دول هي : تونس(٢٦,٧٪) والجزائر (٢٥,٦٪) والعراق (٢٥,٢٪) والسودان (٢٤,١٪)[٢٠]. ويمكن القول بأن أرتفاع نسبة تمثيل المرأة برلمانات هذه الدول هو ليس نتاج نضج وثقافة سياسية، بل كان نتيجة لاعتماد نظام الحصص «الكوتا»، فعلى سبيل المثال عند وضع الدستور في العراق عام ٢٠٠٥ فقد تم تحديد نسبة (٢٥٪) لتمثيل المرأة في البرلمان.

وصفوة القول، فإن انخفاض مستوى المشاركة السياسية للمرأة العربية هو نتيجة لمنظومة القيم والأعراف الثقافية، وكذلك المخاطر الأمنية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي، علاوة على افتقار عدد كبير من النساء العربيات للخبرات والمهارات اللازمة في القيادة وتنظيم الحملات الانتخابية، كما وأن العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية لا تشجع مشاركة المرأة لأن جلها أنظمة يحكمها الحزب الواحد أو تعتمد أنظمة انتخابية ترتكز على الأغلبية السياسية البسيطة عوضاً

19- United Nations. The Millennium Development Goals Report 2014. New York. 2014. P.23

٢٠- للمزيد من التفاصيل حول المشاركة السياسية للمرأة العربية انظر:

UNDP. Human Development Report 2014. P.156 -159

عن التمثيل النسبي الذي يتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية في البلدان العربية. وعليه فلابد من تبني إجراءات تساند وتدعم مشاركة المرأة في العملية السياسية تتمثل في صوغ نظم انتخابية تشجع المشاركة، علاوة على تدريب القيادات النسوية، وتعبئة صوت المرأة العربية في الأحزاب السياسية.

٣) هجرة الكفاءات العربية:

تُعد هجرة الكفاءات العلمية من المنطقة العربية إلى مناطق وأقاليم الأخرى إحدى أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، بالنظر لما تشكله هذه الهجرة من نزيف مستمر للخبرات والكفاءات العالية، وإن مما لا يقبل الشك إن لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على سير العملية الإنمائية في البلدان العربية التي تسعى لتنفيذ خطط وبرامج للتنمية المستدامة للنهوض بأوضاعها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتشير المعطيات الإحصائية لمنظمة العمل العربية وبعض المنظمات والهيئات الدولية المعنية بنزيف الكفاءات إلى أن الوطن العربي يساهم بـــ(٣١٪) من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وإن (٥٠٪) من الأطباء و(٢٣٪) من المهندسين و(١٥٪) من العلماء من إجمالي الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بخاصة، وأن (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يرجعون إلى بلدانهم. ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي

(٣٤٪) من مجموع الأطباء العاملين فيها. ويشكل الأطباء العرب من مجموع الأطباء المهاجرين العاملين بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "OECD" والقادمين من خارج هذه الدول حوالي (١٤٪)، كما بلغت نسبة الأطباء العرب المقيمين بدول OECD نحو (١٨,٢٪) من إجمالي عدد الأطباء العاملين بدول الأصل العربية، التي هي بأمس الحاجة لهؤلاء الأطباء، حيث تعاني أغلب البلدان العربية من نقص كبير من الأطباء وهذا بالتأكيد سيؤثر كثيراً على توسيع نطاق الخدمات الصحية ومن ثم يؤثر على مسار التنمية الصحية المستدامة في البلدان العربية[٢١].

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن ثلاث دول غربية على رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتصيد ما يناهز (٧٥٪) من المهاجرين العرب، وأن مصر لمفردها قدمت في السنوات الأخيرة حوالي (٦٠٪) من العلماء والمهندسين العرب المهاجرين إلى الولايات المتحدة، فيما كانت مساهمة كل من العراق ولبنان (١٠٪)، بينما مساهمة كل من سوريا والأردن وفلسطين (٥٪) [٢٢].

وغني عن البيان، فإن هجرة الكفاءات العربية تولد آثاراً سلبية على التنمية المستدامة في البلدان العربية، حيث أنها تخلق نقصاً في

٢١- جامعة الدول العربية،التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القاهرة، ٢٠٠٨،ص٦٩

٢٢- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، سلسلة أوراق الجزيرة، العدد(١١)،مايو، ٢٠٠٩،ص ٦٠.

الكوادر العلمية المدربة والمؤهلة المطلوبة لبناء اقتصاد مستدام وتحقيق التقدم الاجتماعي المنشود، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر في مستوى الرفاهية، وفي عدم حصول الدولة على أي مردود نظير ما أنفقته على تعليم هؤلاء الأفراد، علاوة على أنها تسهم في تناقص قدرة هذه الدول في إعداد الكوادر المؤهلة التي تحتاجها خطط وبرامج التنمية، حيث أن هجرة الكفاءات العلمية تحرم المؤسسات الأكاديمية والتعليمية العربية من الكوادر التي بإمكانها أن تعمل على إعداد المؤهلين محلياً.ومما يزيد الأمر سوءً إن البلدان المصدرة للكفاءات تجد نفسها مضطرة لدفع ثمن كبير للخبراء الأجانب ليحلوا محل أبنائها المؤهلين الذين رحلوا إلى الخارج . وهكذا تجد بعض البلدان العربية نفسها في مواجهة مفارقة حقيقية، فهي تشهد رحيل مادتها الخام، وفي نفس الوقت تدفع تكاليف باهضة للخبراء الدوليين، ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى مثال صارخ حول الكفاءات العراقية المتخصصة في مجال الصناعات النفطية التي هاجرت إلى الخارج وتعمل الآن في كبريات الشركات العالمية في الوقت الذي يستعين العراق اليوم بالخبراء الأجانب في القطاع النفطي وهو الذي أنفق الملايين من الدولارات في ستينات وسبعينات القرن الماضي لتكوين وتأهيل الكوادر المتخصصة في مجالات قطاع النفط بدءً بالتنقيب وانتهاءً بالتصدير.

٤) تحديات الضغوط السكانية وفتوة السكان:

تتسم الدول العربية بمعدلات نمو سكاني تُعد من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي، وإذا استمرت اتجاهات النمو السكانية الحالية

البالغة (٢,٠٪)، فسوف تضم البلدان العربية حوالي (٤٨١) مليون نسمة عام ٢٠٣٠[٢٣]، وسيفرض ذلك ضغوطاً كبيرة على قاعدة الموارد، ويتمثل التحدي الأكبر في التحولات السكانية الهائلة في تصاعد نسب الشباب،إذ أن حوالي (٦٠٪) من السكان لا يتجاوزن الخامسة والعشرين من العمر، مما يجعل المنطقة العربية إحدى أكثر مناطق المعمورة شباباً.

إن وجود هذا العدد الكبير من صغار السن يتطلب توفير خدمات صحية وتعليمية وغيرها من الخدمات الأخرى قبل أن يصبح هؤلاء الصغار منتجين اقتصادياً، لاسيما إذا بقي الشباب عاطلين عن العمل لفترات طويلة، مما يقود إلى اضطرابات اجتماعية، يكون لها آثار سلبية على مسار التنمية المستدامة، غير أنه يمكن أن يكون لهذه الأعداد فرصة سانحة للتنمية في حال اعتماد البلدان العربية لسياسات إنمائية سليمة وبرامج ملائمة للاستثمار في رأس مالها البشري ولتلبية احتياجات النشء ووفرت مؤسسات للإنتاج لتوسيع نطاق فرص العمل أمام الشباب. فالاستثمار الجيد في مرحلتي الطفولة والشباب يمكن أن يؤدي إلى مكاسب ضخمة في المستقبل، ولهذا، فإن المسألة تستحق ذلك ولو كانت تكاليفها باهضة. أما نقص المهارات، فإنه يخفض من المردود المتوقع من الاستثمارات التعليمية[٢٤].

23- United Nations Development Programe (UNDP) .Human Development Report 2014.P.209

٢٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١، نيويورك، ٢٠١٢، ص٦٣.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن تزايد فئة الشباب يطرح فرصاً، وايضاً تحديات كبيرة للتنمية في البلدان العربية، فهو فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريب هذه الفئة وإدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالأقبال على المخاطرة والابتكار والإبداع وهي خصائص أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل. كما أن تضخم فئة الشباب إن تم إدمجها في النشاط الاقتصادي ستخفض من أعباء الإعالة. إلا أن تضخم الشباب هو يمثل أيضاً تحد كبير، إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه المختصون «الهبة الديموغرافية» خطيرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، لأن قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسه، بل يعتمد على مدى استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة وفي الوقت المناسب. إن المشهد الحالي في البلدان العربية لا يضمن تحقيق ذلك، فالمعطيات الإحصائية المتاحة تشير إلى أن البطالة لدى فئة الشباب العربي تتجاوز في المتوسط (٢٧٪) وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي والبالغ (١٣,١٪) لعام ٢٠١٤.

ثالثاً- التحديات البيئية:

تواجه البلدان العربية في طريقها نحو تحقيق التنمية البيئية المستدامة، جملة من التحديات منها ما يرتبط بتزايد حدة التصحر وتدهور خصائص التربة، والقسم الأخر يتعلق بآثار التلوث بمختلف أنواعه، وكذلك تضاءل إمدادات المياه العذبة، علاوة على نقص المرافق

الفعالة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة وفيما يلي شرحاً لهذه التحديات:

١) التصحر وتدهور التربة والمراعي والغابات:

تتسم المنطقة العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وشدة الرياح وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار، حيث تقود هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى نحو (٢٥٠٠) ملم سنوياً في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، علاوة على فقدان (٨٥٪) من الأمطار في المناطق الجرداء. وتتعرض الأراضي في البلدان العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف التربة، والتنمية العمرانية، والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين (٢-٣ ملم سنوياً)، كما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر المتوسط بين (١٠ و٢٠٠ طن/هكتار/سنة)، ويرتفع هذا المعدل إلى نحو (٢٥٠ طن/هكتار/سنة) في السفوح الجبلية للمغرب وسوريا.

وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة نتيجة لغياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي، وبلغت مساحة الأراضي المتصحرة في البلدان العربية نحو (٩،٧٦٤) مليون كم٢ في عام ٢٠١٠، أي حوالي(٦٨,٤٪) من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(٦٩)

المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية

عام ٢٠١٠

الإقليم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحر
المغرب العربي	٤،٧٣٤	١،٠٠٨
حوض النيل والقرن الإفريقي	١,٨٩٧	١,٢٢١
المشرق العربي	٢٦٥	٣٦١
شبه الجزيرة العربية	٢،٨٦٨	٢٨٣
المجموع	٩،٧٦٤	٢،٨٧٣

- المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبوظبي، ٢٠١٣ ص٥٢

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن جُل الأراضي الصحراوية تتركز في إقليم المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، حيث تشكل المساحة المتصحرة نحو (٤٨,٥٪) من إجمالي مساحة الإقليم، بينما شكلت المساحة المتصحرة (٢٩,٤٪) في إقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن) و(١٩,٤٪) من مساحة إقليم حوض النيل والقرن الإفريقي (جيبوتي، السودان، الصومال، مصر وجزر القمر) و(٢,٧٪) في إقليم المشرق العربي(الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان). وتقدر مساحة الإراضي المهددة بالتصحر بنحو (٢,٩) مليون كيلو متر مربع، أي بنسبة (٢٠٪) من إجمالي مساحة العالم العربي. وغني عن البيان، فإن هناك جملة من الأنشطة والبرامج المشتركة التي تسهم في معالجة التصحر من أهمها ما يلي:

١- المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي، ومراقبة التصحر.

٢- تطوير محطات الأرصاد الجوية، وتعزيز مستوى التنسيق وتبادل المعلومات.

٣- حماية الغابات ومنع قطع الأشجار بصورة عشوائية.

٤- ترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير الملائمة، وتنظيم المراعي.

٥- ترشيد استخدام الموارد المائية ونشر وتعميق الوعي البيئي، وإنشاء مؤسسات تعنى بالمحافظة على البيئة[٢٥].

بالرغم من الأهمية الاقتصادية للغابات والمراعي في توفير الجزء الأكبر والأقل تكلفة من الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية ومقاومة الزحف الصحراوي وفي المحافظة على التربة من عوامل التعرية وتحسين نوعية المياه من خلال إبطاء إنجراف التربة وتصفية الملوثات المتواجدة في المياه، وفي تنظيم توقيت ونوعية إعادة الضخ لأحواض المياه الجوفية، وحماية التنوع الحيوي وخفض انبعاثات الكربون، والمحافظة على توازن البيئة بصفة عامة، علاوة على دورها في توفير المتطلبات الأخرى للأفراد كالصيد والترفيه وغيرها.

٢٥-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣ ص٥٢.

غير إننا نلاحظ مظاهر تعديات وانتهاكات خطيرة للثروة الغابية والرعوية في الوطن العربي خلال السنوات الخمسة عشر المنصرمة تتجسد في التحول نحو الزراعة والاستخدامات الأخرى للأراضي وقطع وإقتلاع الأشجار والشجيرات لتوفير الوقود ومواد البناء والكلأ، والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربو المواشي كالرعي الجائر والمبكر نتيجة لزيادة الماشية وانحسار مساحات المراعي وتقلص طاقاتها الإنتاجية، والزحف العمراني الأفقي غير المرشد على حساب البيئات الطبيعية التي تشكل المراعي والغابات جزءاً كبيراً منها، وحراثة الأراضي الهامشية وخدمة الأرض بأساليب خاطئة، علاوة على تلوث الأراضي باختلاف أنواعها.

وكان حصاد هذا التعدي الصارخ على الغابات والمراعي انعكاسات سلبية على مستقبل التنمية الزراعية المستدامة وذلك لأن هذا التدهور قاد إلى حصول ما يلي:

- انخفاض نسبة التغطية النباتية مما عرض التربة لعوامل التعرية الهوائية والمائية.
- قلة كثافة النباتات الرعوية الهامة مما قاد إلى انقراض قسم منها وبات القسم الأخر منها مهدداً بالانقراض.
- زيادة نسبة النباتات غير الرعوية على حساب النباتات الرعوية الجيدة.

- انخفاض إنتاجية المراعي والغابات انخفاضاً كبيراً، حيث لا تتخطى إنتاجية المراعي في الدول العربية (٥) كيلوغرام من اللحوم للهكتار مقابل (١٥) كيلوغرام للهكتار في الدول النامية[٢٦].
- زيادة نسبة التعرية وقلة خصوبة التربة في الطبيعة السطحية وزيادة تراكم الرمال في الكثير من المناطق.
- زيادة التأثيرات السلبية لسنوات الجفاف وزيادة معدلات التصحر في أراضي المراعي والغابات وخروج مساحات واسعة من دائرة الإنتاج الزراعي.

وغني عن البيان، فإن هناك جملة من المعوقات تقوض من الجهود المبذولة للنهوض بالمراعي والغابات في البلدان العربية، يمكن تصنيفها إلى المعوقات التالية:

أ- المعوقات الطبيعية:

تتمثل هذه المعوقات في الظروف المناخية المتغيرة والجافة في معظمها، مما يزيد الضغط على الفئات الفقيرة التي تعيش على موارد المراعي والغابات، ومما يقل أيضاً من فرص نجاح الاستثمارات فيها.

ب- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية:

وتتمثل هذه المعوقات بعدم إعطاء الأولوية في الخطط والبرامج

٢٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص٥٣.

الإنمائية في أغلب البلدان العربية لقطاعي الغابات والمراعي، وعدم التوازن بين النمو السكاني واستغلال الموارد الطبيعية، واستعمال الأشجار كحطب للوقود نظراً لعدم توفر البدائل، علاوة على قلة الوعي البيئي لدى عامة الناس.

ج- المعوقات الإدارية :

وتتمثل هذه المعوقات بنقص الموارد البشرية المتخصصة في إدارة المراعي والغابات في بعض البلدان العربية، وعدم وجود بيئة العمل المناسبة، وعدم وجود قاعدة بيانات تسهل إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، علاوة على صعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين، نظراً لتعقد الإجراءات الإدارية وبطئها.

د- المعوقات السياسية :

وتتمثل هذه المعوقات بعدم الالتزام السياسي تجاه الموارد الغابية والرعوية في بعض البلدان العربية، علاوة على عدم وجود سياسة واضحة ومتوازنة في إستخدام الأراضي[٢٧].

وتأسيساً على ماسبق لابد من وضع سياسة غابية ورعوية، تحدد أولويات طرق الاستفادة المستدامة من الموارد الغابية- والرعوية. فتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام

٢٧-جامعة الدول العربية وأخرون، الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، القاهرة، ٢٠٠٦،ص ٧٥.

الرعوي، والتوسع في زراعة الشجيرات العلفية، والتركيز على التكثيف المحصولي، وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي، والتوعية والإرشاد المكثف لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج للتطوير والحماية والاستغلال، علاوة على إصدار التشريعات والقوانين لحماية المراعي من الانتهاكات.

أما بالنسبة لتطوير الغابات والحفاظ عليها، فيتم ذلك من خلال إنشاء حوافز اقتصادية مناسبة، وتعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات، ووضع البرامج والخطط الهادفة إلى تشجيع المزارعين على زراعة الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية، واستصلاح المزيد من الأراضي لاستغلالها في زراعة الأشجار الغابية ذات المردود الاقتصادي. علاوة على وضع وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ريفية متكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات.

٢) نقص الموارد المائية:

يشكل تناقص قاعدة الموارد المائية في المنطقة العربية أحد اكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الزراعية المستدامة بشكل خاص، خصوصاً إذا من علمنا بأن المنطقة العربية تستحوذ على أقل من (٥٪) من إجمالي الموارد المائية العذبة على الصعيد العالمي، بينما تشكل مساحتها نحو (١٠٪) من مساحة العالم

ونحو (٥٪) من سكان المعمورة. وتبلغ حصة الفرد من الموارد المائية نحو (٨٠٠) متر مكعب سنوياً قياسا المعدل المتوسط العالمي الذي يبلغ (٧٠٠٠) متر مكعب. وتقدر الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية بنحو (٣٣٨) مليار متر مكعب تشكل حوالي (٢٪) فقط من مجمل المياه المتجددة على مستوى العالم[٢٨].

وجدير بالذكر، فإن الموارد المائية العربي المتجددة السطحية والجوفية تقدر بنحو (٣٣٨) مليار متر مكعب. ويقدر إجمالي استخدامات المياه بنحو (٢١٥) مليار متر مكعب منها حوالي(٨٧٪) تذهب للقطاع الزراعي، في حين يذهب الجزء الأخر هدراً دون استغلال. ويشكل نصيب وحدة المساحة من مساه الجريان السطحي في المنطقة العربية من حوالي (٠,٧٥ لتر/ الثانية/ كلم^{٢}) مقابل ٩,٦٧ لتر/ الثانية/ كم^{٢}) على الصعيد العالمي. ويأتي أكثر من (٥٠٪) من الموارد المائية من خارج المنطقة العربية، وهي ظاهرة في غاية الحساسية للأمن المائي العربي، نظراً لتعرض هذه الموارد للنقص من حيث الكمية والتدهور من حيث النوعية لاسيما في ظل غياب تشريعات دولية تضمن الحقوق للدول العربية، وربما تشكل هذه المسألة أحد نقاط التوتر وتقود إلى حروب مياه مع دول المنبع سواء تركيا بالنسبة لنهري دجلة والفرات وأثيوبيا بالنسبة لنهر النيل، حيث قامت الحكومتين التركية والأثيوبية طيلة العقد المنصرمين ببناء العديد من السدود الضخمة لخزن المياه مما قلل من

٢٨- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، أبو ظبي، ٢٠١٢ ص٥٥.

حصة سوريا والعراق من مياه الفرات وحصة السودان ومصر من مياه النيل، ونفس الشيء يقال مع ايران التي قامت بتغير مصب نهر الكارون مما ساهم ذلك ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب، وكذلك قيام إيران بحجب المياه على روافد نهر دجلة ساهم في تقليل منسوب المياه إلى هذه الروافد، بل قادت في بعض السنين إلى جفاف الأنهر والروافد منها على سبيل المثال نهر الوند بمدينة خانقين في محافظة ديالى بالعراق.

وأمام هذه الصورة، فإن الدول العربية مدعوة اليوم لرسم سياسة مائية وطنية ترتكز على مبدأ التعاون الإقليمي، وإبراز اتفاقيات بعيدى المدى مع الدول المجاورة كتركيا وإيران وأثيوبيا التي تتشاطأ معها المجاري المائية الدولية، والتركيز على مبدأ عدم الإضرار بالغير ومبدأ الاقتسام العادل للمياه، وإنشاء هيئات إقليمية للتعاون في مجال تطوير وإدارة الموارد المائية الدولية وبما يضمن تحقيق العدالة المائية[٢٩].

وجدير بالذكر، فقد وقعت مصر والسودان وأثيوبيا في مارس ٢٠١٥ إعلان مبادئ لحل نزاع دام فترة طويلة على اقتسام مياه نهر النيل ومشروع سد النهضة الأثيوبي، ويعرض الاتفاق إطاراً لالتزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل بين الدول الثلاث حول أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي بعد انتهاء دراسات مشتركة قيد الإعداد، ويشمل الاتفاق عشرة مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية،

٢٩ – شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٠٩-٢١٠.

وتتمثل هذه المبادئ بالآتي: التعاون، التنمية والتكامل الاقتصادى، التعهد بعدم إحداث ضرر ذى شأن لأى دولة، الاستخدام المنصف والعادل للمياه، التعاون فى عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوى، مبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضى الدولة، وأخيراً مبدأ الحل السلمى للنزاعات، والتي أكدت عليها أتفاقية تقاسم المياه[٣٠].

ويمكن القول بإن مصر والسودان وأثيوبيا قد اختارت بموجب الاتفاق الجديد طريق التعاون والبناء والتنمية وتسعى إلى تحويل نهر النيل إلى محور للتعاون والأخاء من أجل مصالح شعوب الدول الثلاث، وبما يعزز من الاستقرار والعيش المشترك وتبادل المنافع من هذه المورد المائي المهم.

وعلاوة على تقاسم المياه يشكل المدخل التعاون الإنمائي بين الدول المرتكز على تبادل المنافع أحد العناصر الرئيسة لتجاوز الصراعات المستدامة على المياة، فسوف يوفر سد النهضة فرص عمل كثيرة للسكان في أثيوبيا التي تعاني من معدلات بطالة عالية وإنتاج طاقة نظيفة ومستدامة تسد قرابة (٥٠٪) من احتياجات الاقتصاد الأثيبوبي للكهرباء، كما ستستفيد السودان من نحو (٢٦٠٠) ميكاوات بعد الانتهاء من بناء سد النهضة الأثيوبي عام ٢٠١٧ من الطاقة الكهربائية التي سيولدها السد والذي سيتيح ستة آلاف ميكاوات، خصوصاً وأن العجز

٣٠- الأمم المتحدة، اتفاقية استخدام المجاري المائية لعام ١٩٩٧.

في الكهرباء بالسودان يقدر بحوالي (٤٠٪)[٣١]، وكذلك سيوفر الاتفاق حصة عادلة لمصر من مياه النيل يمكن أن تستخدم في الإنتاج الزراعي لاسيما في مجال الحبوب والتي تستورد الكثير منه لسد العجز الغذائي من هذه السلعة المهمة لحياة الإنسان.

وجدير بالذكر، فإن تزايد النمو السكاني في البلدان العربية، والتوسع في الزراعة المروية لتحقيق الأمن الغذائي العربي سيقودان إلى زيادة الطلب على المياه للاستخدامات كافة في البلدان العربية والذي من المتوقع أن يصل إلى نحو (٤٣٦) مليار متر مكعب منها (٣٧٨) للاستخدام الزراعي.

ومن المتوقع أن تتفاقم الطبيعة الحرجة للوضع الحالي للمياه في المنطقة العربية نتيجة تأثيرات تغير المناخ إذ يُتوقع أن تزداد ندرة المياه وتدهور جودتها في المنطقة بسبب انخفاض معدل هطول الأمطار،مما سوف يقود إلى انخفاض معدلات التغذية المائية وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي سيزيد معدلات التبخر كما سيزداد الطلب على المياه لأغراض الزراعة والاستخدام المنزلي والتبريد الصناعي، إضافة إلى أن مياه البحر ستتداخل مع خزانات المياه الجوفية الساحلية نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

وأمام هذه المشهد الحرج، فإن الدول العربية مطالبة بتبني

٣١ – للمزيد من التفاصيل حول وثيقة إعلان مبادئ لسد «النهضة» الإثيوبي انظر:

http://www.arabic.rt.com/news/777892

الأساليب الناجعة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تضمن الاستخدام الأمثل لموارد المياه من خلال تبني جملة من الإجراءات تتمثل بالآتي:

١- تطوير ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بتقانات مصادر المياه والري التكميلي، وتحديث البنى الأساسية لشبكات الري الحديثة ونظم شبكات الصرف.

٢- تأسيس هيئة عربية للمياه تتوالى مهام تنسيق السياسات المائية والزراعية في إطار استراتيجيات واضحة الأهداف لتخصيص الموارد المائية بصورة أفضل والعمل على تحسين كفاءة استخدامها.

٣- إدارة منشآت وشبكات الري في إطار تشاركي عن طريق تكوين جمعيات مائية مستقلة مالياً تقوم بتشغيل وصيانة شبكات الري وتوزيع المياه على المستفيدين.

٤- الاهتمام بتحسين الطرق التقليدية للري، ونشر طرق وأساليب الري الحديثة عن طريق تفعيل وتطوير إدارة الموارد المائية لهياكلها التنظيمية والتشريعية.

٥- تنسيق سياسات الدعم والحوافز لتشجيع المزارعين على الإقبال على التقنيات الحديثة للاقتصاد من المياه لتأخذ صورة إعفاءات ضريبية على معدات الري الحديثة[٣٢].

٣٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، مصر سابق، ص٥٦.

٣) تزايد معدلات التلوث:

يشكل ارتفاع معدلات التلوث بأنواعه المختلفة أحد أكبر التهديدات للتنمية المستدامة في المنطقة العربية في ظل التغيرات المناخية، التي من شأنها أن تزيد من انبعاثات غازات الدفيئة والتي تقود بدورها إلى ارتفاع التلوث الحضري والذي وصل في المنطقة العربية (٨٩) ميكروغرام للمتر المعكب الواحد وهو بذلك يتخطى المتوسط العالمي(٥٢) ميكروغرام، وهو الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم المختلفة، حيث بلغ المعدل (٢٥) ميكروغرام في أوروبا وآسيا الوسطى و(٣٣) ميكروغرام في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و(٧٠) ميكروغرام في جنوب آسيا. وتتفاوت البلدان العربية في التلوث الحضري ما بين (١٥٩) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد في السودان كحد أعلى و(٢٧) ميكروغرام في المغرب كحد أدنى والجدول (٧٠) يوضح ذلك[٣٣].

جدول(٧٠)

مؤشرات التلوث في البلدان العربية

الدولة	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالأطنان من من ثاني أكسيد الكربون(٢٠٠٥)	التلوث الحضري (ميكروغرام للمتر المكعب) ٢٠٠٨
الأردن	٠,٥	٣٣
الإمارات	٦,٢	٨٩

٣٣- للمزيد من التفاصيل حول التلوث الحضري في مختلف مناطق العالم انظر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف- مستقبل افضل للجميع، نيويورك، ٢٠١١، الجدول السادس.

البحرين	٤,٣	٤٩
الجزائر	١,٨	٦٩
سوريا	٠,٩	٦٩
الصومال	...	٣١
اليمن	٠,٥	٦٧
السودان	٣,٠	١٥٩
العراق	٠,٧	١٣٨
الكويت	٦,٣	٩٥
المغرب	٠,٥	٢٧
السعودية	٢,٥	١٠٤
تونس	١,٠	٢٦
مصر	٠,٩	٩٦
موريتانيا	...	٦٨
عمان	٧,١	٩٤
القمر	...	٣٤
قطر	١٨,٠	٣٥
لبنان	٠,٤	٣٦
ليبيا	٢,٧	٧٦
البلدان العربية	١,٥	٨٩

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف–مستقبل افضل للجميع، نيويورك، ٢٠١١،الجدول السادس.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن التلوث الحضري تخطى المتوسط العالمي (٥٢) ميكروغرام للمتر المكعب في أثنا عشر دولة عربية هي: (الإمارات، الجزائر، سوريا، اليمن، السودان، العراق،الكويت، السعودية،

مصر، موريتانيا، عمان، وليبيا)، وكان المعدل في كل من السودان والعراق والسعودية قد تخطى (١٠٠) ميكروغرام للمتر المكعب وهذا يشير إلى تدهور البيئة الحضرية في هذه الدول ويتطلب معالجات سريعة للحد من مخاطر هذه التلوث على صحة الإنسان.

علاوة على التلوث الحضري، تعاني البلدان العربية أيضاً من تلوث البيئة البحرية والمناطق الساحلية حيث تطل المناطق الساحلية العربية على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي والمحيطين الأطلسي والهندي، وتتركز فيها التجمعات العمرانية، والأنشطة التنموية. ويمر بمضيق هرمز أكثر من (٦٠٪) من الصادرات النفطية العالمية، ويعبر الخليج العربي سنوياً نحو (١٢) ألف سفينة أكثر من (٧٠٪) منها ناقلات نفط يصب معظمها كميات هائلة من مياه التوازن الملوثة بشكل غير قانوني، مما يقود إلى تأثيرات مدمرة على الثروة السمكية والأعشاب المرجانية. وقامت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإنشاء العديد من المرافق في منطقة الخليج العربي لفصل الزيت من مياه التوازن[٣٤].

ومن جانب آخر، فقد قادت التنمية العمرانية في المدن الساحلية إلى زيادة الحفر والردم في للمناطق البحرية وتدمير الثروة السمكية وتهديد التنوع الحيوي في مناطق الردم، ويمكن الإشارة في هذا المجال للآثار السلبية لإنشاء مدينة النخلة في دبي واللؤلؤة في قطر. كما أن

٣٤- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٢٠٥.

التوسع المستمر في الصناعات النفطية ومحطات تحلية المياه والصناعات الكيمياوية والثقيلة في المناطق الساحلية قاد على زيادة معدلات التلوث، مما تتطلب من الدول المعنية اتخاذ إجراءات جادة لمعالجة مشكلات التلوث في هذه المناطق.

وصفوة القول، فإن التلوث البحري يُحد من قدرة البلدان العربية على حماية المخزون السمكي والمحافظة عليه ضمن حدود بيولوجية آمنة، ويُعد الجريان الساحلي من المصانع والمراكز الحضرية مشكلة شائعة في المنطقة العربية، ويؤثر سلباً على المياه البحرية، وقد أدى ذلك إلى وجود الزئبق والكادميوم في أنواع الأسماك الحساسة.

٤) فقدان التنوع الحيوي:

لا تزال خسارة التنوع الحيوي مستمرة في المنطقة العربية نتيجة للضغط الناتج عن عملية التنمية. وارتفعت حدة هذه الخسارة نتيجة لتدهور مواطن الكائنات الحية وخسارتها التي حدثت خلال العقود الثلاثة المنصرمة نتيجة ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية بصورة غير مسبوقة، علاوة عن النمو السكاني المطرد في معظم البلدان العربية. وتشمل الحدود السياسية للبلدان العربية على خمس مناطق ساخنة من بين الـ (٣٤) منطقة المعترف بها دولياً. كما تشمل الحدود العربية أيضاً واحدة من بين الإحدى عشر منطقة المصنفة بوصفها مناطق ساخنة من حيث التنوع الحيوي البحري. ونظراً لأرتفاع درجة التدهور الذي

أصاب البيئة والنظم الإيكولوجية، فإن هذه النظم بحاجة على بذلك جهود فورية للإصلاح والحماية[٣٥].

ويتراجع التنوع الحيوي الآن على الصعيد العالمي بمعدل أسرع من أي وقت مضى. ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع في المنطقة العربية ما لم تتخذ تدبير صارمة وإجراءات ملموسة لتقليل خسارة التنوع الحيوي وحماية الأنواع ومناطقها، فمازالت نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الحيوي مقارنة بإجمالي مساحة المنطقة العربية البالغة (٧٪) هي أقل بـ(٣٪) عن المعيار العالمي المحدد من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمقدر بـ (١٠٪).

وبالرغم من أن معظم البلدان العربية قد صدقت على الاتفاقية العالمية لعام ١٩٧٣ للتجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بخطر الانقراض، غير أن الاتجار بالحياة البرية عبر الحدود مستمر، شأنه شأن عدم الاكتراث بقوانين الصيد التي تحمي الأنواع المعرضة للخطر دورياً، ويمكن أن تعزى تلك المشاكل إلى نقص الإرادة السياسية أو التمويل أو الأجهزة اللازمة لرصد الحياة البرية في المنطقة فعلياً[٣٦].

٣٥- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، نيويورك، ٢٠١٠، ص ٩٠.

٣٦- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" الإسكوا"، البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٩.

وبالرغم من أن الغابات توفر ملاذاً للكائنات المحلية، وتساهم في وقاية النباتات والتنوع الحيوي الحيواني، وتساعد في الحد من تدهور الأراضي وتأكل التربة وخطر الانهيارات الأرضية والصخرية بسبب التسربات، وكذلك دورها في امتصاص الكربون والتخفيف من آثار التغير المناخي، غير إننا نلاحظ بأن الموارد الغابية في المنطقة العربية تتعرض للعديد من التهديدات، منها الحرائق الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة وهبوط نسبة الرطوبة، ويتوقع لهذه لهذه الحرائق أن تتزايد نتيجة للتغير المناخي.

كما ساهمت وتساهم النزاعات المسلحة بتأثيرتها على الغطاء النباتي، حيث التهمت الحرائق الناجمة عن العمليات الحربية في اللاذقية والقنيطرة مساحة واسعة من الغابات التي تحتوي أشجاراً ورثتها الأجيال السورية منذ مئات السنين، كما دفع ارتفاع أسعار وقود التدفئة وقلة توفره بفئات واسعة من السكان إلى التحطيب الجائر الذي لم يكون مقصوراً على الغابات، بل تجاوزها ليشمل أشجار الحدائق والأرصفة والمحميات الطبيعية في حمص وحلب ودرعا وأدلب، ونفس الشيء يقال عن محافظة نينوى في العراق الذي تتواجد أغلب الموارد الغابية العراقية فيها والذي من المتوقع أن تتعرض للفقدان نتيجة لاستخدامها من السكان لأغراض التدفئة بسبب ارتفاع أسعار الوقود نتيجة للنزاع المسلح الذي تتعرض له. كما تسبب الصراع العربي الإسرائيلي بالحاق إضرار جسيمة بموارد الغابات، كان لها آثاراً مباشرة على سبل العيش الريفية والاستدامة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٥) تحديات التغير المناخي:

تشير الأدلة إلى أنه من المرجح أن يتأثر العالم العربي سلباً نتيجة تغير المناخ، فيشير تقرير المراجعة الرابعة على أعمال الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة إلى أن جزءاً من العالم العربي سوف يتعرض إلى موجات حادة من الضغط على المياه والجفاف نتيجة انخفاض كمية الأمطار نتيجة للتغير المناخي[٣٧].

كما أوضحت دراسة داسجوبتا وآخرون إلى أن (١٢٪) من المناطق الساحلية الموجودة بعدد من البلدان العربية من الممكن أن تتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار (١-٥) أمتار طبقاً لسيناريوهات التي وضعتها الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ . ومن المرجح بدرجة كبيرة أن تتعرض منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط للجفاف خلال العقود القادمة، في حال ارتفاع درجة الحرارة إلى أكثر من أربعة درجات مئوية مما يقود إلى انخفاض كمية الأمطار بنسبة تتخطى (٣٠٪) في بعض مناطق المغرب الغربي، ومن الممكن أن تنخفض حصة الفرد من موارد المياه العذبة بنسبة تصل إلى (٤٠٪) بحلول عام ٢١٠٠.وتمثل أثار تغير المناخ مصدر قلق كبير لواضعي السياسات.

وسيقود الأثر المشترك الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض معدل هطول الأمطار إلى أزدياد موجات الجفاف. وقد بدأ هذا الأثر

37- Susan Solomon et al., Intergovernment Panel on Climate Change. Fourth Assessment Report: Climate Change 2007: Synthesis Report. Sammary for Police makers. New York. 2007. p-10 - 11.

يتجسد بصورة فعلية في الأجزاء الشمالية من أفريقي، إذ زاد معدل تكرار الجفاف من مرة كل (٢٠) عام في مطلع القرن الماضي إلى خمس أوست مرات كل (١٠) سنوات خلال الأونة الأخيرة، ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض جريان المياه السطحس بنسبة من (٢٠-٣٠٪) في معظم البلدان العربية بحلول عام ٢٠٥٠، ويعدو ذلك بصفة رئيسة إلى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدل هطول الأمطار[٣٨].

ومن الممكن أن يقود ارتفاع مستوات سطح المحيطات والبحار إلى إغراق المناطق الساحلية الطويلة في العالم العربي مما قد يتسبب في تداخل المياه المالحة والعذبة بالخزانات الجوفية الساحلية وخسارة التنوع الحيوي القيم في الأراضي الرطبة وتملح طبقات المياه الجوفية في المناطق الساحلية وهجرة السكان. وتحظى تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر بأولوية عالية في بعض الجزر كل البحرين وجزر القمر. وتشير التقديرات إلى أن ما بين (٦-٢٥) مليون شخص في المناطق العمرانية بشمال أفريقيا معرضون للفيضانات الساحلية إذ زادت درجات الحرارة بمقدار (١٠٣) درجات مئوية.

وتتفاقم قابلية المنطقة العربية للتأثر بتغير المناخ نتيجة اعتمادها الكبير على الزراعات الشديدة التأثر بالمناخ وتركز السكان والنشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية العمرانية المعرضة للفيضانات، ووجود

38- Dasgupta.S et al..The impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Study.World Bank Policy Research Working Paper.No(4136).Washington.2007.

مناطق تشهد صراعات، حيث من الممكن أن تؤدي زيادة ندرة الموارد نتيجة تغير المناخ فيها إلى تصاعد وتيرة العنف وعدم الاستقرار السياسي بشكل قد يتجاوز حدود المنطقة، علاوة على ذلك إذا ارتفعت درجات الحرارة العالية أصلاً في الشرق الأوسط ولو بقدر طفيف جداً، فمن الممكن أن يكون لهذا الأرتفاع تأثيرات قوية على أرزاق البشر وصحتهم. ومن المتوقع أن تؤدي الوفيات الناتجة عن ارتفاع الحرارة ويمكن أن يزيد دفء الجو في أفريقيا من الحشرات الناقلة للملاريا والحمى الصفراء وحمى الدنك وغيرها من الأمراض التي تنتقل من خلال الحشرات في المنطقة العربية[٣٩].

ونتيجة لذلك قامت البلدان العربية بإنشاء لجان وطنية للتغير المناخي، كما أنها قررت السعي إلى تلبية متطلبات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي. وقد اعتمدت بعض البلدان العربية أيضاً سياسات للطاقة المتجددة وأهدافاً لخفض انبعاثاتها من الكربون كمصر والمغرب والأردن والإمارات، ويتطلعون إلى تعزيز واسع النطاق لتطبيقات الطاقة المتجددة في المناطق النائية والمحرومة.

٣٩- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، مصدر سابق،ص ٨٧.

للمزيد من التفاصيل حول مؤشر تفشي الفساد انظر:

Transparency International.Annual Report 2012.Berlin.2013.P.21

رابعاً - التحديات المؤسسية :

تواجه البلدان العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة جملة من التحديات التي أثرت على مسار التقدم الاقتصادي المستدام والرفاهية الاجتماعية في المنطقة العربية، وتتمثل أهم هذه التحديات بتفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية، وضعف مخرجات البحث العلمي والتطوير والتكنولوجي، والأمية المعلوماتية والتكنولوجية، علاوة على اتساع قاعدة الفجوة المعرفية.

١) تفشي الفساد :

يشكل تفشي الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية، حيث يؤثر ذلك الفساد على تنفيذ المشاريع التنموية التي ترصد لها الموازنات الاستثمارية الضخمة، ولكن ما يلاحظ في العديد من البلدان العربية بأن العشرات من المشاريع لا تنفذ بسبب عمليات الفساد، وحتى لو نفذت، فإنها تنفذ بأبخس الاثمان وتكون بعيد كل البعد على معايير الجودة والنوعية . وما من شكك، فقد أثر تفشي الفساد على مسار التنمية لا سيما في العراق الذي حصل على عوائد مالية من تصدير النفط تخطت (٦٠٠) مليار دولار خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٣)، حيث لازالت معدلات الفقر والبطالة منتشرة بشكل كبير، علاوة على تدني الخدمات العامة المقدمة للسكان وهذا بطبيعة الحال قد أثر على مؤشرات التنمية المستدامة للدولة سواء ما يتعلق بمؤشرات التعليم أو الصحة أو سوق العمل .

وبالرغم من قيام العديد من الدول بإنشاء المؤسسات والأجهزة المعنية بالشفافية والنزاهة وتشكيل العديد من اللجان المعنية بمحاربة الفساد في البرلمانات الوطنية، غير أن الفساد مازال متفشي بها وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية المعنية بقضايا الشفافية والفساد، ومنه التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية الذي يقيس مدركات الفساد، والذي يُعد حتى الآن أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال في العالم، ولذلك اعتمد على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظاراً إلى عالم الفساد.

وطبقاً لمؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index لعام ٢٠١٢[٤٠]، فقد جاءت ثلاث دول عربية هي: الصومال والسودان والعراق ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وجاءت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة ضمن قائمة الدول الثلاثين الأقل فساداً على الصعيد العالمي وهذا يعود للجهود الكبيرة التي بذلت لتعزيز قيم الشفافية ومحاربة الفساد والرشاوى والتصدي للفاسدين، حيث صدقت كلا الدولتين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشكلت لجان وطنية للنزاهة والشفافية أنيطت بها اختصاصات تنفيذ تلك الاتفاقية، ووضع معايير وطنية للنزاهة والشفافية، وتنمية الوعي والإدراك بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بمكافحة الفساد لكافة صورة وأشكاله والجدول التالي يبين ذلك.

40 -Transparency International.Global Corruption Barometer 2013. Berlin. 2013. P.33 -34

جدول (٧١)

مؤشر تفشي الفساد في البلدان العربية لعام ٢٠١٢

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الرصيد
قطر	١	٢٧	٦٨
الإمارات	٢	٢٨	٦٨
البحرين	٣	٥٣	٥١
الأردن	٤	٥٨	٤٨
عمان	٥	٦١	٤٧
الكويت	٦	٦٦	٤٤
السعودية	٧	٦٦	٤٤
تونس	٨	٧٥	٤١
مغرب	٩	٨٨	٣٧
جيبوتي	١٠	٩٤	٣٦
الجزائر	١١	١٠٥	٣٤
مصر	١٢	١١٨	٣٢
موريتانيا	١٣	١٢٣	٣١
لبنان	١٤	١٢٨	٣٠
القمر	١٥	١٣٣	٢٨
سوريا	١٦	١٤٤	٢٦
اليمن	١٧	١٥٦	٢٣
ليبيا	١٨	١٦٠	٢١
العراق	١٩	١٦٩	١٨
السودان	٢٠	١٧٣	١٣
الصومال	٢١	١٧٤	٨

- Source:Transparency International.Annual Report 2012. Berlin. 2013. P.21

ويشير باروميتر الفساد العالمي لعام ٢٠١٣، إلى أن نسبة السكان الذين اعترفوا بتقديم رشوة للحصول على (١-٨) خدمة عامة قد وصلت إلى معدلات عالية تخطت (٥٠٪) في كل من اليمن (٧٤٪) وليبيا (٦٢٪)، وكانت أقل من (٢٠٪) في كل من فلسطين والسودان وتونس، وتراوحت ما بين (٢٩-٤٩٪) في كل المغرب، الجزائر، الأردن، مصر، والعراق، والجدول التالي يبين ذلك[٤١].

جدول (٧٢)

باروميتر الفساد العالمي ٢٠١٣

	الدولة	نسبة السكان الذي اعترفوا بتقديم رشوة للحصول على (١-٨) خدمة من إجمالي عدد السكان
١	فلسطين	٪١٢
٢	السودان	٪١٧
٣	تونس	٪١٨
٤	العراق	٪٢٩
٥	مصر	٪٣٦
٦	الأردن	٪٣٧
٧	الجزائر	٪٤١
٨	المغرب	٪٤٩

٤١ - للمزيد من التفاصيل حول الفساد وسبل مواجهته انظر:

نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الفساد والتنمية: قراءة اقتصادية،مجلة التخطيط والتنمية،العدد(١٠) يوليو، الدوحة ٢٠٠٦،ص ٤٢

٩	ليبيا	٦٢٪
١٠	اليمن	٧٤٪

- Source:Transparency International.Global Corruption Barometer 2013.Berlin.2013.P.33-34

ويمكن القول بأن تفشي الفساد في بعض البلدان العربية قد ساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها، علاوة على تدخل الوساطة في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر عن تدني نوعية المنشآت العامة. كما إن الفساد في بعض البلدان العربية ارتبط بارتفاع مستويات الإنفاق العسكري وقد كشفت بعض الدراسات عن وجود علاقات موجبة ودالة وثابتة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري نظراً لما يتضمنه هذا الإنفاق من عناصر يصعب على هيئات الرقابة أو المجلس التشريعية الحكم على مصداقيتها، وما يوفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال إدعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة.

وغني عن البيان، فإن الفساد ساهم في تردي حالة توزيع الثروة والدخل في بعض الدول العربية التي تعرضت إلى تحولات وشهدت نزاعات مسلحة كالعراق وليبيا، وذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ من التيارات المسلحة والزعامات الدينية والسياسية لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي الجديد، مما وفر لهم الفرص للاستئثار

بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام من خلال سيطرتهم على كافة العقود، مما أدى تراكم الأموال لدى هؤلاء بصورة مستمرة وأدى إلى اتساع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

ومما شك، فإن شيوع الفساد سيؤثر كثيراً على مستقبل التنمية المستدامة، لأنه يقلل من الموارد المخصصة لتحقيق أهداف التنمية البشرية، كما يضعف كفاءة الموارد المالية المخصصة لها، وهذا بالتأكيد سيؤثر على خدمات التعليم والصحة، مما سيسهم في ارتفاع معدلات الأمية وتدني مؤشرات التنمية الصحية المرتبطة بصحة الأطفال والنساء وبقية فئات المجتمع.

وأمام هذه الصورة لا مناص من محاربة الفساد وتقليص نطاقه وهذا يتطلب العمل على محاور عديدة في آن واحد وذلك لأن الفساد هو نتاج لتظافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية، وفيما يلي أهم هذه المحاور:

- **محور الإصلاح الإداري والقانوني:**

ترتكز هذه المعالجة على سن قوانين واضحة وسريعة وشفافة أو تنظيمات إدارية متطورة، علاوة إلى إنشاء مؤسسات وأجهزة تنفيذية ورقابة ذات مستوى عالٍ في الكفاءة تسندها إرادة سياسية قوية، وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة المفسدين والفاسدين عند كشفهم ومقاضاتهم في إطار حكم القانون. وهذا التوجه لمكافحة الفساد

ضروري ولابد أن يكون جزءاً أساسياً في أي نظام للإصلاح الإداري والحد من الفساد.

ب-محور توسيع رقعة الديموقراطية والمساءلة :

يستدعي ذلك توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من قبل البرلمان والمجالس المحلية والبلدية والأجهزة الرقابية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق درجة أكبر من الشفافية في العقود الدولية والعطاءات واتفاقيات المعونة، للقضاء على الفساد الكبير.ويقيناً أن الضمان الحقيقي لحل مشكلة الفساد بصورة رئيسة يكمن في تداول السلطة، كي لا يعشش الفساد لفترة طويلة.

- المحـور الإعلامـي:

يرتكز على تعزيز الشفافية في أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية، وتعميق الوعي لدى المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بشأن اتخاذ القرارات وانتهاج السياسات ذات الأثر في الأوضاع الاقتصادية. والهدف من ذلك هو خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ثم محاربته، ومن هنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام والنقابات المهنية ودور البحوث والنشر في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة في كل ما تقوم به أجهزة السلطة من أنشطة وأعمال.

ب- محور إصلاح هيكل الأجور والمرتبات:

حتى يمكن محاصرة الفساد عند أدنى مستوى له، لا مناص من تحسين أوضاع صغار وكبار الموظفين في قطاع الخدمة العامة، من حيث مستويات الأجور والمرتبات وما يتمتعون به من مزايا عينية كي تصبح تلك الأجور والمرتبات وسيلة للعيش الكريم Living wages ممايساعد في زيادة درجة تحصين صغار الموظفين وكبارهم من مخاطر الفساد والمفسدين، وبما يساعد في القضاء على الفساد الصغير بكل أشكاله وصوره[٤٢].

وجماع القول، فإن محاربة الفساد في البلدان العربية ينبغي أن يكون جزء من عملية واسعة لإرساء قواعد الحكم الرشيد وترسيخ نظم الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات، وهي عملية طويلة تستدعي حشد جهود فئات المجتمع كافة بما في ذلك قوى الإصلاح ومؤسسات المجتمع المدني إذ أريد تحقيق تنمية مستدامة تلقي بثمارها على الأجيال الحالية والقادمة في المنطقة العربية.

٢) ضعف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

بالرغم من أهمية منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

---

٤٢ - للاستزادة أكثر حول براءات الاختراع الممنوحة انظر:

World Intellectual Property Organization (WIPO). World Intellectual Property Indicators. Economics & Statistics Series. Statistical appendix. Geneva.2012.

جدول(٧٣)
وضع الدول العربية في الإحصاءات الدولية للملكية الفكرية
«براءات الاختراع» ٢٠١١

الدول العربية	عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع			عدد البراءات الممنوحة		
	المقيمين	غير المقيمين	الإجمالي	المقيمين	غير المقيمين	الإجمالي
الجزائر	٩٤	٨٠٣	٨٩٧	٩٣	١٤٥٣	١٥٤٦
البحرين	١٤٠	١٣٩	١	...	...	...
مصر	٦١٨	١٥٩١	٢٢٠٩	٦١	٤٢٢	٤٨٣
الأردن	٤٠	٣٦٠	٤٠٠	١٥	٢٥	٤٠
المغرب	١٦٩	٨٨٠	١٠٤٩	١٢٦	٨٥٣	٩٧٩
السعودية	٣٤٧	٦٤٣	٩٩٠	١٧	٢٣٥	٢٥٢
الإجمالي	١٢٦٩	٤٤١٦	٥٦٨٥	٣١٢	٢٩٨٨	٣٣٠٠

- Source:World Intellectual Property Organization (WIPO). World Intellectual Property Indicators.Economics & Statistics Series. Statistical appendix. Geneva.2012.

ويلاحظ من الجدول أعلاه بان عدد براءات الاختراع الممنوحة فعلياً في الدول العربية ككل بلغت (٣٣٠٠) براءة مقارنة بحوالي (١٧٢) ألف براءة ممنوحة في الصين والتي جاءت بالمرتبة الأولى على الصعيد العالمي و(٥٢٩٦) براءة في جنوب أفريقيا[٤٢]. وتتصدر مصر الدول

٤٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، مصدر سابق، ص ٢٧١.

العربية من حيث عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع بإجمالي قدره (٢٢٠٩) يشكل ما نسبته حوالي (٣٩٪) من إجمالي الطلبات في الدول العربية، تليها المغرب بـ (١٠٤٩) طلب براءة وبنسبة (١٨,٥٪)، فالسعودية بـ (٩٩٠) طلب براءة وبنسبة (١٧,٤٪).

أما على صعيد براءات الاختراع الممنوحة فيلاحظ سيطرة ثلاث دول عربية هي: الجزائر والمغرب ومصر على الجزء الأكبر من براءات الاختراع الممنوحة في الدول العربية بأهمية نسبية تخطت (٩١٪) من إجمالي براءات الاختراع الممنوحة. والشكل (٢) يبين ذلك.

شكل(٢)

التوزيع النسبي لعدد براءات الاختراع الممنوحة في الدول العربية لعام ٢٠١١ ٪

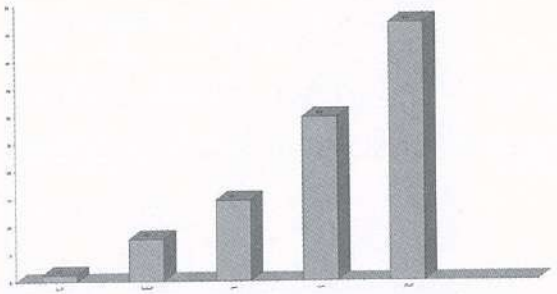

- المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

- World Intellectual Property Organization(WIPO). World Intellectual Property Indicators. Economics & Statistics Series. Statistical appendix. Geneva. 2012

وغني عن البيان، فإن كل من الجزائر والمغرب ومصر قد حققت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) نمواً ملحوظاً في إعداد براءات الاختراع الممنوحة لكل من المقيمين وغير المقيمين بنسبة بلغت (٥٩٪) في كل من الجزائر ومصر وحوالي (٢٣٪) في المغرب[٤٣].

وجدير بالذكر، فإن عدد قليل من براءات الاختراع في البلدان العربية يجد سبيله إلى التطبيق، وعلى نطاق تجاري، حيث تعاني أغلب البلدان العربية من الفجوة التي تفصل بين حالة الاختراع في مرحلة البحث العلمي وبين حالة الاختراع كما يتطلبها القطاع الإنتاجي، وتعزى أسباب هذه الفجوة إلى ما يأتي:

- إن مراكز الأبحاث العلمية تُعد مهمتها قد انتهت بانتهاء البحث الأساسي والحصول على النتائج المختبرية ومناقشة هذه النتائج والتوصل إلى الاستنتاجات أو الاختراعات الجديدة.
- لا توجد جهات أو مؤسسات لدعم وتطوير هذه الاختراعات من المرحلة المختبرية إلى مرحلة النماذج الأولية ثم تطويرها لتصبح آهلاً للإنتاج الصناعي.
- لا تقبل قطاعات الاقتصاد الوطني الإنتاجية أن تتبنى دعم وتطوير الاختراع من حالته المختبرية إلى مرحلة الإنتاج لما ينجم عن ذلك من كلفة عالية ونتائج غير مضمونة وعائد اقتصادي غير مؤكد.

---

٤٣ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ٢٠٠١، ص ١٧٠.

ويمكن القول بأن أمام فجوة التطور هذه تندثر الكثير من النتاجات البحثية ولا تجد فرصة للتطبيق، حيث أن أغلب البلدان العربية لم تبذل قصارى جهدها في سبيل إيجاد الحلول لهذه المشكلة، في الوقت الذي أدركت فيه أغلب الدول المتقدمة صناعياً هذه المشكلة ووضعت الحلول المناسبة لها من خلال إنشاء مؤسسات لدعم المخترع بدءً من فكرة الاختراع وحتى مرحلة تسويق المنتج مثل Regional Devlopment Fund في السويد و New Anvar في فرنسا[٤٤].

-عدد البحوث المنشورة في دوريات عالمية:

يمثل هذا المؤشر أحد المعايير المهمة التي تساعد على إعطاء صورة عن مدى أو تقدم أو تخلف البحث العلمي، وتساهم المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحوث والتطوير) في التنمية العلمية والتكنولوجية العربية من خلال ماتقدمه من بحوث منشورة في دوريات عالمية.

وتشير البيانات المتاحة حول عدد المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية في مجال العلوم والتقنية، إلى أن النتاج العلمي العربي لازال منخفضاً جداً، حيث بلغ في ست دول عربية هي: مصر والسعودية وتونس والجزائر والأردن والإمارات (٣٦٥٨) مقال بالمقارنة مع تركيا

٤٤- للمزيد من التفاصيل حول عدد المقالات المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية انظر:

World Bank.World Development Indicators 2010.Washington.2010.P340342-

الذي بلغ المؤشر فيها (٦٧٨١) مقال وسويسرا (٨٧٤٧) وكوريا الجنوبية (١٦٣٩٦) وإسبانيا (١٨٣٣٦) مقال علمي[٤٥].

شكل (٣)

عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية والتقنية في بعض الدول العربية لعام ٢٠٠٥

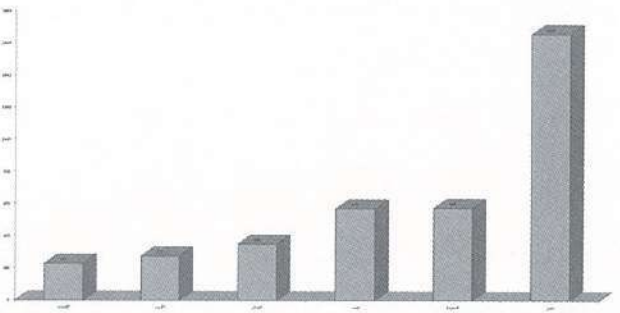

- Source: World Bank. World Development Indicators 2010. Washington. 2010. P340-342

٣) اتساع الفجوة المعرفية:

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعياً أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية المستدامة، خصوصاً بعد النمو في الصناعات المعرفية التي تعتمد على كفاءة العنصر البشري واستخدام العقل للتطوير أكثر من الاعتماد على المواد

٤٥ - مدار للأبحاث والتطوير، مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي ٢٠١٢، دبي، ٢٠١٣، ص ٣٦.

الخام، وتدخل هذه الصناعات في قطاعات كثيرة. وتتمثل أهم معالم الفجوة المعرفية بالآتي:

- لا تزال نسبة انتشار الإنترنت في البلدان العربية منخفضة، واحتلت مراتب متدنية على الصعيد العالمي، وبلغ معدل إنتشارها في المنطقة العربية لعام ٢٠١١ حوالي (٢٧,٤٪) وكانت أقل من (١٧٪) في كل من السودان والعراق واليمن، ولم يتخطى الـ(٥٠٪) سوى في البحرين والإمارات والكويت وقطر.أما على صعيد انتشار إنترنت النطاق العريض، فجاءت نسبة انتشاره في الدول العربية منخفضة للغاية، ولم يتخطى المتوسط (٣,٢٪) عام ٢٠١١، وكان أقل من واحد ١٪ في كل سوريا، والسودان، واليمن، ولم يتخطى (١٠٪) إلا في البحرين (١٢,٣٪) وقطر (١١,٢٪) والإمارات (١٠,٢٪)[٤٦].
- يبلغ معدل انتشار أجهزة الحاسوب (١١,٤٪) في المنطقة العربية، وهو أقل من المتوسط العالمي (١٤,١٪)، وسجلت سبع دول عربية نسبة انتشار أقل من (١٠٪) بما في ذلك المغرب (٩,٤٪)، فلسطين(٩,٣٪)، سوريا (٨,٥٪)، العراق (٧,٦٪)، مصر (٧,٢٪)، السودان (٤,٩٪)، وسجلت اليمن أقل معدل لانتشار أجهزة الحاسوب في المنطقة العربية (٣,٩٪)[٤٧].
- لا تزال نسبة الأمية بين البالغين(١٥ سنة فما فوق) في الدول العربية

---

٤٦ - المصدر أعلاه، ص٣٨.

٤٧ - صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣. مصدر سابق.ص ٣٧

هي الأعلى بين الأقاليم في العالم، حيث بلغت (٢٥,٥٪) عام ٢٠١٠ باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت النسبة فيهما في نفس السنة نحو (٣٧,٢٪) و(٣٧٪) على التوالي. وسجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام ٢٠١٠ مستويات مرتفعة، حيث بلغ في المغرب نحو(٤٣,٩٪)، وفي موريتانيا حوالي (٤٢,٠٪)، وفي اليمن حوالي (٣٦,١٪). وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات(١٥ سنة فما فوق) نحو (٣٤,٦٪) من إجمالي الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية(١٥-٢٤ سنة) نحو (١٤,٤٪)، ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقرب أو تفوق الـ(٥٠٪) في اليمن وموريتانيا والمغرب[٤٨].

- أشار التقرير السنوي رصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٨ والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم « اليونسكو» إلى أن المواطن العربي يقرأ (٦) دقائق في السنة، في حين أن المواطن الأوروبي يقرأ بمعدل (٦) ساعات سنوياً، كما أن عدد الكتب المنشورة لا يتخطى (٢٩) عنواناً لكل مليون من السكان، مقارنة بـ(٧٢٥) عنواناً في الدول المتقدمة، كما ولم تتعدى حصة المواطن العربي من

٤٨ - للمزيد من التفاصيل انظر:

United Nations. Educational. Scientific and Cultural Organization (UNESCO). Education for all Global Monitoring Report 2008.Paris. 2007 (www.efareport.unesco.org)

استهلاك المطبوعات (٠,٥) كيلوغرام، بينما تصل حصة نظيره في الدول المتقدمة (٥,١٧) كيلوغرام[٤٩].

وصفوة القول ،فإن تدعيم تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وتوفير الحواسيب الشخصية بأسعار مدعومة للمواطنين ،واتخاذ إجراءات لرفع مستوى التنمية الثقافية للمواطن العربي من خلال توفير الكتب والمجلات بأسعار مناسبة ،علاوة على نشر ثقافة القراءة من خلال تبني ما يعرف بالمكتبات المتنقلة التي تتيح للفرد القراءة في الأماكن العامة ،وهذا بالتأكيد سيساعد في التقليل من الفجوة المعرفية التي تفصل المنطقة العربية عن أقاليم ومناطق العالم الأخرى.

الخلاصـــــة:

تواجه البلدان في طريقها لتحقيق التنمية المستدامة جملة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية،، فعلى صعيد التحديات الاقتصادية،يُعد تفشي معدلات البطالة والتي تخطت (١٧٪) من إجمالي النشطين اقتصادياً ووصلت إلى (٢٧٪) عند الشباب في مقدمة هذا التحديات والتي أخذت تتصاعد نتيجة للظروف السياسية التي تمر بها المنطقة، كما يشكل تدني إنتاجية العمل تحدي أخر، حيث لم تتخطى (٢٪)، وكذلك الإنتاجية على مستوى القطاعات لاسيما القطاع الزراعي، ولايزال قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات يستحوذان على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي مما يعكس ضعف الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

أما فيما يرتبط بالتحديات الاجتماعية، فيشكل انعدام الأمن والسلم الآهلي أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية المستدامة، حيث مازالت أربعة دولة عربية هي العراق وسوريا والصومال والسودان تصنفان ضمن الدول العشر الأولى الأقل أمناً على الصعيد العالمي، ومن التحديات الاجتماعية الأخرى انخفاض حجم المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، حيث لم تتجاوز (٢٣٪) وهي تعد الأقل مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وكذلك انحفاض المشاركة السياسية للمرأة العربية التي بلغت (٢٢٪) ليس بفضل النضج والثقافة السياسية بل كانت نتيجة لاعتماد نظام الحصص كما هو الحال في العراق وتونس.

كما وتعد هجرة الكفاءات العربية التي أخذت تتصاعد في الأونة الأخيرة أحد العوامل السلبية على مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي هي بأمس الحاجة للموارد البشرية المؤهلة لبناء اقتصاد مستدام وتحقيق التقدم الاجتماعية وحماية البيئة.

ويواجه العالم العربي تحديات بيئية تتمثل تزايد حدة التصحر، حيث بلغت نسبة الأراضي العربية المتصحرة قرابة (٦٩٪) من إجمالي مساحة الوطن العربي، وتتعرض الأراضي في البلدان العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف التربة والتنمية العمرانية، والأفراط في تجزئة وتفتيت الأراضي المزروعة.ويشكل نقص الموارد المائية أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة، فحصة الفرد العربي من الموارد المائية البالغ (٨٠٠) متر مكعب سنوياً، تقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ(٧٠٠٠) متر مكعب.كما تخطى التلوث الحضري في المنطقة العربية (٨٨) ميكروغرام للمتر المكعب،وهو الأعلى على الصعيد العالمي مما أثر كثيراً على البيئة الحضرية التي تدهورت كثيراً.

وتواجه البلدان العربية تحديات مؤسسية، تتمثل بتفشي الفساد في مفاصل الدول ومؤسساتها، وجاءت ثلاثة دول عربية هي العراق والسودان والصومال ضمن قائمة الدول العشرة الأكثر فساداً في العالم، علاوة على ضعف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، سواء تعلق الأمر بالمدخلات والتي تتمثل بضعف الإنفاق على البحث والعلمي والتطوير، أو بعدد الباحثين في مجال البحث والتطوير، وكذلك تدني

المخرجات التي تتمثل بقلة عدد براءات الاختراع الممنوحة (٣٣٠٠) براءة لمجمل البلدان العربية وهي أقل من المؤشر في جنوب أفريقيا (٥٢٩٦) براءة لعام ٢٠١١، وقلة عدد المقالات العلمية المنشورة، وهو مايعكس ضعف الإنتاجية للباحث العربي.

الباب الأول

الجهود العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

الفصل السادس
الجهود العربية لتحقيق التنمية المستدامة

المقدمـــة :

بذلت البلدان العربية وطيلة العقدين المنصرمين جهوداً لتحقيق التنمية المستدامة، فقد شاركت في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية والإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، بدءً بقمة الأرض الذي عقدت في ريو ١٩٩٢ والذي تمخض عنها جدول أعمال القرن الواحد والعشرين مروراً بالقمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ وأنتهاءاً بقمة (ريو+[1]) عام ٢٠١٢ . واشتركت كذلك في جميع دورات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNCSD التي عقدت بنيويورك وناقشت موضوعات مختلفة ترتبط بالتنمية المستدامة كقضايا التغير المناخي، والتصنيع وإدارة النفايات، والتصحر والمياه والتلوث وغيرها من المسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة عالمياً.

كما قامت الدول العربية بالتوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وغيرها من اشكال التنظيم الدولي المعنية بتطبيقات التنمية المستدامة، وكما استضافت البلدان العربية العديد من المؤتمرات العالمية التي ناقشت مسائل وقضايا تعالج التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المؤتمرات مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والجولة الخامسة لمنظمة التجارة

العالمية «جولة الدوحة» عام ٢٠٠١ والقمة العالمية لطاقة المستقبل في أبو ظبي ٢٠١٢، والمؤتمر الثامن عشر للتغير المناخي الذي عقد بالدوحة عام ٢٠١٢، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في الدوحة عام ٢٠١٥.

وفي إطار التعاون العربي المشترك قامت البلدان العربية بإنشاء العديد من الآليات التي تعنى بتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بتطبيقات التنمية المستدامة التي أوصت بها المؤتمرات الدولية، علاوة على قيامها بالعديد من المبادرات العالمية المعنية بالتنمية المستدامة،منها مبادرة المعلومات البيئية التي تبنتها حكومة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وصندوق محمد بن راشد للمحافظة على الكائنات الحية، ومؤسسة محمد بن راشد للتنمية الإنسانية العربية، ومؤسسة صلتك في قطر التي تعنى بتوفير فرص العمل للشباب في العالم العربي، ومؤسسة التعليم فوق الجميع التي تهتم بتوفير فرص التعليم في المناطق التي تتعرض للنزاعات المسلحة والصراعات.

وقامت منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة بوضع العديد من الاستراتيجيات منها استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠٢٥)، والاستراتيجية العربية للبحث العلمي، وغيرها من الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أولاً- الأطر والتنظيمات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية:

١- المجالس الوزارية المعنية بالتنمية المستدامة:

أ- مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة:

تأسس مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة عام ١٩٨٧، بقصد تعزيز العمل العربي في مجالات البيئة والتنمية المستدامة لا سيما في الآتي:

- وضع استراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها وذلك بعد تشخيص وتحديد المشكلات البيئية الرئيسة وأولويات العمل اللازم بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية ذات العلاقة.
- العمل على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعلها جزء لايتجزأ من التنمية واعتماد مبدأ التقويم البيئي لمشروعات التنمية.
- تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن حماية وصون وتحسين البيئة وأن تكون لها جهة متخصصة ترعى شؤون البيئة والتعاون مع الهيئات التطوعية العاملة في هذا المجال.

- تشجيع أنماط الاستهلاك وتقنيات الإنتاج التي تتلاءم مع المتطلبات الحقيقية للمواطن العربي وتنسجم مع الموارد البيئية المحلية والعمل على الحد من استعمال المواد والتقنيات ذات الآثار البيئية الضارة.

- العمل على نشر الوعي البيئي وحث وسائل الإعلام العربية ومؤسسات التعليم المختلفة ومراكز البحوث تكثيف جهودها الهادفة إلى حماية وصون البيئة من خلال برامجها والتركيز على الارتباط الوثيق بين التربية البيئية وأهداف التنمية.

- الاهتمام بوضع التشريعات والأنظمة والمصطلحات المتعلقة بالبيئة والعمل على الانضمام إلى المواثيق الإقليمية والدولية التي تعالج قضايا البيئة.

- العمل على جمع المعلومات الخاصة بالوضع البيئي في الوطن العربي والأنشطة البيئية المختلفة من قبل الجهات المختصة في الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة وتيسير سبل تبادلها للاستفادة منها وإعداد دليل بالخبرات العربية المتوفرة في مجال شؤون البيئة.

- تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المهتمة بقضايا البيئة وتسليط الأضواء على الممارسات الخطيرة التي تهدد البيئة العربية[1].

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام ٢٠٠٧، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

وينبثق عن المجلس اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي والتي تشارك في عضويتها البلدان العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ومنظمات جامعة الدول العربية المتخصصة. وتعنى اللجنة بتنسيق البرامج والمشروعات والأنشطة البيئية في المنطقة العربية وهي تشرف على تنفيذ المخطط التنفيذي للمبادرة العربية للتنمية المستدامة بمشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. كما تتوالى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة دمج ما يخصها من مجالات المبادرة في إطار خططها وبرامجها التنفيذية.

ب - المجلس الوزاري العربي للمياه:

أنشئ المجلس الوزاري العربي للمياه عام ٢٠٠٨ بهدف تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية من أجل وضع إستراتيجية عربية لمواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي تكون إطاراً للبرامج والأنشطة في كافة مجالات الموارد المائية وخاصة فيما يلي:

الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

- توفير شبكة معلومات متكاملة عن الموارد المائية بوصفها الأساس العلمي السليم لتقييم الموارد وإعداد بنك معلومات متطور يتم من خلاله جمع البيانات والمعلومات.
- وضع خطط التنمية والاستثمار والتنبؤ بالنظام المائي الكمي والنوعي بتطبيق تقانات النماذج الرياضية في إدارة الموارد

المائية ومتابعة تنفيذ الخطط والاستثمارات لهذه الموارد من خلال المعايرة المستمرة للنماذج.

- دعم النهج التكاملي والتشاركي عند إعداد الخطط المائية الوطنية وإحداث الهيكلية المؤسسية المناسبة.
- اقتراح تشريعات مائية فعالة وإيجاد آليات لتطبيقها.
- تنمية القدرات البشرية.

تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها كماً ونوعاً:

- تنمية الموارد باستعمال التقانات البديلة كحصاد مياه الأمطار، والتحكم في الفيضانات، وحصاد مياه الجريان السطحي والتغذية الاصطناعية للمياه الجوفية.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية غير التقليدية من إعادة استعمال مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي والمياه العادمة المعالجة وتحلية المياه مع العمل على تخفيض تكاليفها.
- حماية الموارد المائية من التلوث.
- دعم الأبحاث العلمية.
- صيانة البنية التحتية والمحافظة عليها.

إدارة الطلب على الماء:

- تحويل استعمال المياه من مجالات محدودة الفعالية اقتصادياً

إلى مجالات أكثر أهمية وإلحاحاً دون الإخلال بإستدامة مصادر المياه.

- ترشيد استخدام المياه وتقليل الفاقد من مختلف الاستعمالات.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمياه والاحتياجات التي يمكن الوفاء بها بوسائل أخرى.
- وضع استراتيجيات للمياه قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى مع تطبيق إطار تشريعي يضمن تنفيذ تلك الاستراتيجيات.
- وضع تخطيط متكامل لاستعمال الموارد المائية يعتمد على قاعدة معلومات وبيانات يمكن بموجبها تحسين كفاءة الري.
- تعظيم الفائدة من وحدة المياه بالمفاضلة على أساس المنفعة الحدية للري داخل نظام الإنتاج.
- إدخال التقنيات المتطورة في الري وغيره من الاستعمالات بما يحقق ترشيد استخدام المياه.

- **تكثيف الخدمات الارشادية.**

- صياغة الإجراءات المطلوبة لإدارة الطلب على المياه ومتابعة تفعيلها.
- دعم التنسيق والتعاون بين الدول العربية التي بينها أحواض مائية مشتركة لاستغلالها بما يحقق الاستخدام الأمثل والعادل والمنصف بينها.

حماية الحقوق المائية العربية :

- تعزيز بناء القدرات التفاوضية العربية وتوفير الدراسات والبحوث والتشريعات والقوانين والمعلومات المرتبطة بالموارد المائية المشتركة مع الأطراف غير العربية، والمشاركة في صياغة الاتفاقيات الدولية التي تقترحها المنظمات الدولية بهذا الشأن بما يخدم المصالح العربية، إضافة إلى تحليل الاتفاقيات القائمة على المستوى الدولي في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة واستخلاص التدابير المؤسسية والقانونية المناسبة لإدارة وحماية المصالح العربية.

- الدفاع عن الحقوق المائية العربية في المحافل الدولية المهتمة بقضايا المياه وتنسيق المواقف بما يخدم المصالح العربية[٢].

ج- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب :

تأسس مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في نطاق جامعة الدول العربية ويتألف المجلس من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ويهدف المجلس إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية بما في ذلك دعم البرامج والمشروعات الاجتماعية الحكومية والأهلية وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعية للدول العربية[٢].

٢- للمزيد من التفاصيل حول المجلس الوزاري العربي للمياه انظر:

http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/ut/p/c5/

3- http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/ut/p/c5

د- مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات:

أنشىء مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات عام ٢٠٠١، ويهدف إلى تحقيق الآتي:

- تنسيق وتوحيد جهود الدول الأعضاء بالمجلس لتحقيق التعاون الوثيق بين الدول العربي في إنشاء وتطوير وتحسين مرافق وخدمات الاتصالات.
- وضع استراتيجية عربية لتطوير قطاع الاتصالات بهدف تيسير الاتصالات بين أجزاء الوطن العربي وبينه وبين العالم الخارجي، وتنمية مجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تأمين مصالح الدول العربية في المنظمات الدولية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق المشترك وتوحيد الجهود والمواقف وإبداء المشورة والتوصية في هذا المجال.
- تنمية مجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي وتطوير الوسائل التقنية والبحث العلمي في هذا المجال.
- العمل على توحيد التشريعات والأنظمة والمصطلحات المتعلقة بشؤون الاتصالات وتقنية المعلومات واعتماد مواصفات فنية موحدة.
- العمل على الاستفادة من المعاهد التدريبية والمراكز القومية للبحوث في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والتنسيق

فيما بينها وإعداد الكوادر البشرية التي تتطلبها احتياجات تشغيل هذا القطاع.

- تعزيز تبادل المساعدات والتعاون الفني بين الدول[٤].

هـ- المجلس الوزاري العربي للسياحة:

تأسس المجلس الوزاري العربي للسياحة عام ٢٠٠٧ ويتألف من الوزراء المسئولين عن شؤون السياحة بالدول العربية، ويهدف المجلس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على تنمية قطاع السياحة في الدول العربية لتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والتربوية والبيئية.
- العمل على تنمية حركة السياحة العربية البينية.
- جذب مزيد من السياحة العالمية إلى المنطقة العربية[٥].

وعلاوة على المجالس الوزارية أعلاه توجد ايضاً مجالس وزارية عربية أخرى تعنى بمتابعة مسائل وقضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية كالمجلس الوزاري العربي للكهرباء، ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، ومجلس وزراء النقل العرب، ومجلس وزراء الصحة العرب، علاوة على مجلس وزراء الرياضة والشباب العرب.

4- http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner

5- http://www.lasportal.org/wps/portal/las_ar/inner/!ut/p/c5/vZJPb4JAEMU_

٢) منظمات العمل العربي المشترك المتخصصة المعنية بالتنمية المستدامة:

قامت جامعة الدول العربية بتأسيس العديد من المنظمات المتخصصة التي تعنى بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتنمية الصناعية المستدامة، كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والتنمية السياحية المستدامة كالمنظمة العربية للسياحة، والتنمية البيئية كالمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة وشبه القاحلة» أكساد». وتهتم هذه المنظمات كل في مجالها بتنفيذ برامج لبناء القدرات في التنمية المستدامة المختلفة.

أ- المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تأسست هذه المنظمة بمدينة الخرطوم في السودان عام ١٩٧١ وباشرت أعمالها الفعلية عام ١٩٧٢، تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية لاسيما ما يلي:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق إستثمارها على أسس علمية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

وتتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها، وعلى الأخص:

- جمع ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية.
- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة ما يتعلق بما يلي:

- البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية.
- النهوض بالمؤسسات والخدمات الزراعية وخاصة التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي والإقتصاد المنزلي والإئتمان والإدارة المزرعية وتنمية المجتمع الريفي.
- صيانة الموارد الطبيعية وإتباع الطرق المحسنة في الإنتاج الزراعي.
- تحسين تجهيز الأغذية والمنتجات وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية.

- تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول العربية.
- العمل على تبادل الخبرات في المجال الزراعي.
- متابعة مختلف التطورات الدولية في المجالات الزراعية والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.
- العمل بكافة الوسائل المحلية والقومية على تنفيذ وتقييم المشروعات والبرامج الإنمائية وإتخاذ التدابير التمويلية الضرورية والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها.
- العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والأنظمة الزراعية كلما أمكن ذلك، وتوحيد المصطلحات الزراعية[٦].

وقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين(٢٠٠٥-٢٠٢٥) ترتكز رؤيتها والأهداف الاستراتيجية لها على ما تضمنه البيان الصادر عن القمة العربية بتونس (٢٠٠٤)، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار استراتيجي بهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة، كما تستند أيضاً على قرار للقمة العربية بالجزائر عام ٢٠٠٥ والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية

٦- للمزيد من التفاصيل حول المنظمة العربية للتنمية الزراعية انظر:

http://www.aoad.org/about.htm

في النفاذ للأسواق العالمية، وتحقيق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وتمثلت الرؤية المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بـــ «الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي»، وتنبثق عن هذه الرؤية خمسة أهداف رئيسة طويلة الأجل لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة في العقدين القادمين تتمثل بالآتي:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

وتحقيقاً للأهداف المقترحة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين، فقد تم وضع (٧) برامج رئيسة، تضم (٣٤) مجالاً تنموياً يخصص لكل مجال منها برنامجاً فرعياً. ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي (١١٤) مكوناً، وقد اتسمت تلك البرامج ومكوناتها التنموية

بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الاستراتيجية، مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها.

وقد تحددت البرامج الرئيسة السبعة كما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية[٧].

ب-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

هي منظمة عربية متخصصة في مجالات الصناعة والتعدين والتقييس، تعمل في إطار جامعة الدول العربية واستراتيجية العمل الاقتصادي

٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين٢٠٠٥-٢٠٢٥، الخرطوم، ٢٠٠٧، ص ١٩-٢٢.

العربي المشترك. تأسست هذه المنظمة بالقاهرة عام ١٩٦٨ باسم مركز التنمية الصناعية العربية، ثم تحولت إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عام ١٩٨٨، ومقرها حالياً في الرباط بالمملكة المغربية.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي، والإسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي وتعضيد قدرته في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والمواصفات والمقاييس والمعلومات، وتطوير الإنتاج والإنتاجية والتخطيط لدعم المشروعات الصناعية على الصعيدين القطري والقومي، علاوة على وضع المواصفات القياسية العربية لتحقيق الجودة والإتقان للمنتجات العربية وتسهيل تبادلها[٨].

وانطلاقاً من استراتيجية التنمية الصناعية العربية المعتمدة في قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ قامت المنظمة بإعادة النظر في توجهاتها وبرامجها لتستجيب لأهداف الاستراتيجية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التي فرضتها العولمة واتفاقيات تحرير التجارة وثورة المعلومات والاتصالات. ومن أهم التوجهات الجديدة ما يلي:

- توسيع قاعدة الاستثمارات الإنتاجية وتطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الصناعي في البلدان العربية من خلال التنسيق ودراسة المشاريع الصناعية التكاملية.

٨- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإنجازات عام ٢٠١٢، الرباط، ٢٠١٣، ص ١-٢.

- توطين التكنولوجيا والسعي على تبني الاقتصاد المبني على المعرفة ودعم البحث والتطوير في حقول الصناعة العربية، من خلال التعاون الدولي والإقليمي، والاستثمارات العربية الدولية المشتركة.

- إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة ثم التوجه مرحلياً إلى الصناعات المستقبلية وتطبيقات تكنولوجيا النانو من خلال التعاون الفني مع المنظمات الدولية والشركات العالمية الريادية وبيوت الخبرة العالمية المتخصصة.

- تأكيد مفهوم الإنتاج الأنظف والتنمية المستدامة في مختلف الدراسات والبحوث والمشاريع المقدمة إلى الدول الأعضاء واقتراح سبل تمويلها.

- تفعيل نشاطات الاستكشاف والتحري المعدني والاستغلال والاستخراج المنجمي وإعداد الخرائط الجيولوجية والمعدنية الرقمية في الوطن العربي.

- تفعيل دور القطاع الخاص في قضايا التنمية الصناعية والمستدامة والاستثمارات الإنتاجية المتنوعة تحقيقاً للتوازن بينه وبين القطاع العام في مختلف نشاطات المنظمة وأهمها «الإنماء الصناعي، التعدين والتقييس، البحث والتطوير، بناء القدرات التنافسية وتنمية التجارة العربية البينية»[٩].

٩- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة تعريفية، الرباط، ٢٠١٢، ص ٥.

- المنظمة العربية للسياحة:

المنظمة العربية للسياحة هي إحدى منظمات العمل العربية المشترك التي تعمل في إطار مجلس الوزراء السياحة العربي، في جامعة الدول العربية، وقد صدر أمر ملكي بتاريخ ١٠ جمادي الثانية ١٤٢٦هـ لتكون مدينة جدة مقراً دائماً لها، حيث تقوم المنظمة بترجمة قرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة إلى سياسات وخطط للنهوض بصناعة السياحة في الدول العربية. وتعمل المنظمة العربية للسياحة جنباً إلى جنب مع الوزارات والهيئات السياحية العربية.

كما قامت المنظمة العربية للسياحة بتوقيع اتفاقية إنشاء شركة خاصة برأس مال قدره (١١٣) مليون ريال سعودي، لتسهيل استفادة المواطنين في البلدان العربية من العروض المتاحة في الفنادق والمنتجعات والشقق الفندقية وفق برامج زمنية مجدولة مسبقاً، تضمن تحقيق مستوى إشغال للنزل السياحية على مدار العام وباسعار تلبي احتياجات السياح، وتسهم بالدرجة الأولى في تطوير السياحة العربية البينية، وكذلك مشروع الصندوق العربي السياحي برأس مال (٥٠٠) مليون دولار بتحالف مع شركتين استثماريتين عربيتين، هما شركة البلاد للاستثمار السعودية وشركة المدينة للاستثمار والتمويل من دولة الكويت[١٠].

تقوم منظمة السياحة العربية بإعداد برامج تدريبية، وعقد

١٠- فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية: العقبات والحلول، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الثاني، العدد(٦)، إبريل، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٦٦.

الندوات والملتقيات والورش لعدد من الدول العربية.وتقوم المنظمة أيضاً بعمل هذه الدورات والبرامج من خلال احتياج الحكومات إلى هذه البرامج، حيث تقوم بتنفيذ مجموعة من الحزم التدريبية، إلى جانب تلبية احتياجات محددة.

ج-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

هي إحدى منظمات جامعة الدول العربية وتعنى بالحفاظ على الثقافة العربية. وهي وكالة متخصصة تأسست عام ١٩٧٠ بالقاهرة، مقرها تونس، تعمل في نطاق جامعة الدول العربية وتعنى أساساً بتطوير الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى الوطن العربي وتنسيقها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في «التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها».

وفي إطار هذا الهدف العام، تنهض المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجملة من المهام، من أبرزها:

- العمل على رفع مستوى الموارد البشرية في البلاد العربية.
- النهوض بأسباب التطوير التربوي والثقافي والعلمي والبيئي والاتصالي فيها.

- تنمية اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل الوطن العربي وخارجه.
- مد جسور الحوار والتعاون بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى في العالم.

وتتمثل أهم المهام التي تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالآتي:

- القيام بدور بيت الخبرة في الوطن العربي في كل ما يتعلق بالتربية والثقافة والعلوم والاتصال، وتقترح في هذا الإطار التصورات المستقبلية لتطوير هذه المجالات، وتعدّ الدراسات اللازمة لذلك وتقدم المشورة والمساعدة للدول الأعضاء من أجل تحقيق هذا التطوير.
- القيام بمهام مركز قومي للمعلومات في مجالات التربية والثقافة والعلوم والاتصال، وذلك بما توفره للدول والباحثين من إحصاءات وبيانات عن طريق بنك فارابي للمعلومات، وما تنشره دورياً من كتب إحصائية وأدلة ببليوغرافية ومن تقارير منتظمة عن تطور التربية والثقافة والعلوم في الدول العربية.
- تقوم المنظمة، مقام المركز المتقدم في البحث والاستشراف. وينهض بهذا الدور على وجه الخصوص معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة الذي يتولى إعداد الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية عن أهم القضايا التي تشغل بال الوطن العربي على الأصعدة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. ويتوازى هذا النشاط في المعهد مع إعداد أجيال متعاقبة من الباحثين المختصين في قضايا الوطن العربي. وقد تعزز هذا التوجه الاستشرافي باستحداث خلية في هيكل المنظمة تعنى بالدراسات الاستشرافية المتصلة بالوطن العربي ومحيطه العالمي.

- تولي المنظمة اهتماماً خاصاً بموضوع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. وقد تجسم ذلك في تأسيس معهد الخرطوم الدولي للغة العربية وتأليف «الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها» بأجزائه الثلاثة وملحقاته[١١].

د- المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة وشبه القاحلة «أكساد»:

تأسس المركز عام ١٩٦٨ بمدينة حلب السورية، كمركز إقليمي للدراسات والبحوث المتعلقة بتنمية المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي.ويقوم إكساد بالأبحاث والدراسات والتدريب في المجالات التالية:

- حصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية.
- حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتمنيتها وتحديد الأشكال والبدائل المثلى لإعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة.

١١- للمزيد من التفاصيل حول المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

http://www.marefa.org/index.php

- توليد ونقل وتطويع التقنيات الزراعية الملائمة.
- حصر وتقييم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المناطق الإنتاجية وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم.
- التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة.
- تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها.
- تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية.

وتتجسد مهام أكساد في مواجهة التحدي الذي تفرضه البيئات الجافة وشبه الجافة ذات الأنظمة الزراعية الهشة من خلال توفير المعطيات العلمية والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجاً واقتباساً وتطويراً بما يمكّن من التنفيذ الواسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية المتجدّدة في المناطق الجافة.

يضطلع أكساد بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية واستقصاء سبل تحقيق الأمن المائي والغذائي من خلال استنباط أصناف جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية تحت أحوال الجفاف وتعميمها، وتوفير المصادر الوراثية الموثوقة من الأشجار المثمرة، والمحاصيل الرعوية، وسلالات الثروة الحيوانية الملائمة للبيئة الجافة العربية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وترشيد استعمالها،

والإدارة السليمة لاستعمالات المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة، والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، وإعادة إحياء المناطق المتصحِّرة، وإنشاء قواعد معلومات لموارد المياه والأراضي فضلاً عن الثروتين النباتية والحيوانية[١٢].

٦- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

هو مؤسسة مالية عربية مقرها الكويت باشر الصندوق أعماله كهيئة عربية مستقلة في مطلع عام ١٩٧٤، وتتمثل أهداف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالآتي:

- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطاً ميسرة للحكومات والهيئات العامة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة.
- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.
- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية أو المساهمة في تنفيذ وتمويل مشاريع القطاع الخاص في

١٢- للمزيد من التفاصيل حول أنشطة أكساد انظر:

http://acsad.info/index.php/ar/ma-3n2csad/ma-t3ryf/ma-lm7h

الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة.

- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحياتها وإدارتها والقواعد المنظمة لعملياتها.
- تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.
- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية[١٣].

إن تحقيق التكامل العربي وترسيخ التعاون المشترك بين الدول الأعضاء هو أهم أهداف الصندوق العربي، ولهذا فقد أولى الصندوق العربي تمويل المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة، وهي تلك المشاريع التي تزيد من ترابط دولنا العربية، ومن هذا المنطلق ساهم في إنشاء العديد من تلك المشروعات مثل مشاريع الربط الكهربائي، ومشاريع الطرق والاتصالات وغيرها. كما أولى الصندوق أهمية متزايدة لمشاريع التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وذلك من خلال

١٣-للاستزادة حول مهام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي انظر:

Arab Fund for Economic and Social Development
.Agreement Establishing the Arab Fund for Economic& Social Development,Kuwait,2005,P.10

تمويل مشاريع الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب ومشاريع التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية[١٤].

وعلاوة على المنظمات والهيئات العربية أعلاه توجد أيضا مؤسسات وهيئات أخرى تدعم الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية في مجالاتها المختلفة، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، المؤسسة العربية المصرفية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول « أوابك»، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الاتحادات العربية النوعية.

ثانياً- المبادرات العربية المعنية بتطبيقات التنمية المستدامة :

قامت جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المتخصصة وبعض الدول العربية بتنفيذ العديد من المبادرات المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفيما يلي أهم هذه المبادرات:

١) المبادرات في إطار جامعة الدول العربية :

قامت جامعة الدول العربية بتبني العديد من المبادرات الصادرة عن قرارات القمم العربية العادية والقمم العربية الاقتصادية والتنموية، ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي أهم هذه المبادرات:

14- http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=77&mid=69

أ- المبادرة العربية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية:

تم إطلاق مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠٢، حيث أجازتها القمة كمبادرة من النوع الثاني، وتم اعتماد هذه المبادرة من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته السادسة عشر في تونس عام ٢٠٠٤، كما تم اعتماد المخطط التنفيذي للمبادرة في القمة العربية السابعة عشر بالجزائر في مارس ٢٠٠٥.

وتهدف المبادرة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ويقدم المخطط التنفيذي إطاراً عاماً لتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة، وإيجاد الآليات المناسبة للتمويل وبناء الشراكات مع الأقاليم والمجموعات الأخرى في إطار الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل مساهمة المجتمع المدني والمرأة . وتتطرق المبادرة لموضوعات عديدة، هي: السلام والأمن، الأطر المؤسسية، الحد من الفقر، السكان والصحة والتعليم، التوعية والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، إدارة الموارد، الأستهلاك والإنتاج، والعولمة والتجارة والاستثمار[١٥].

وغني عن البيان، فإنه منذ عام ٢٠٠٥ شرعت جامعة الدول العربية في تنفيذ المبادرة، وباتت محوراً رئيساً في عمل المنظمات العربية المتخصصة، حيث تم تنفيذها بالتعاون مع كافة الشركاء من حكومات

١٥- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦، أبو ظبي ٢٠٠٦، ص٢١٠-٢١١

الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص وقطاع الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة. وتم التنسيق وتنفيذ المبادرة عن طريق أمانة مشتركة تضم الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

وبعد مؤتمر « ريو+٢٠» الذي عُقد عام ٢٠١٢ في البرازيل وصدور الإعلان الوزاري العربي حول التنمية المستدامة، تم إعادة التأكيد على الالتزام بالتنمية المستدامة والالتزام بالاستمرار في تنفيذ المبادرة ومواجهة التحديات الحالية وتحديثها عند الحاجة. وكلف مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بموجب القرار رقم (٣٨٤) بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ كل من الأمانة العامة الفنية للمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا « الإسكوا» وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لغرب آسيا بتحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة» ريو+٢٠» مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات والمستجدات على الساحة الدولية وبالشراكة مع أصحاب المصلحة كافة.

وفي إطار تحديث المبادرة، فقد تم عقد العديد من الاجتماعات التشاورية وورش العمل نتج عنها تعديل اسم المبادرة ليصبح « الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية» وأن تتضمن مقدمة الوثيقة المحدثة جزءاً خاصاً بالمبادىء والشروط العامة للتنمية

المستدامة في المنطقة العربية، لاسيما اعتبار موضوعي السلم والأمن والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة « على المستوى العالمي والإقليمي والوطني» من ضمن الشروط العامة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك إضافة جزء خاص بوسائل التنفيذ يتضمن التمويل والتجارة والاستثمار وسبل الرصد والمتابعة والأطر الزمنية وبناء القدرات، وأيضاً الاستعانة بمجموعة مؤشرات التنمية المستدامة التي اعتمدتها البلدان العربية من قبل مع ضرورة النظر لما سينتج عن العملية الدولية الجارية حالياً لوضع أجندة التنمية العالمية ما بعد عام ٢٠١٥.

وقد تم اعتماد الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية « يونيو ٢٠١٤»، وسوف يتم عرضه على القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة المقرر عقدها بالجمهورية التونسية عام ٢٠١٥[١٦].

ب- الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

أقرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عُقدت بالكويت في يناير ٢٠٠٩ بمبادرة أمير دولة الكويت بإنشاء

١٦- شهيرة حسن وهبي، مفهوم التنمية المستدامة وإطارها العربي ودور الأمم المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى، ورشة عمل «ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة»، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ١٣-١٤ أكتوبر، ٢٠١٤.

حساب خاص بمبلغ ملياري دولار أمريكي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والذي يُعد نموذجاً ناجحاً للتعاون الاقتصادي العربي المشترك وتجسيداً لمبادراته ودوره المتنامي في تمويل المشاريع وتوجيه الموارد على أسس مدروسة لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية[١٧].

وساهم في هذا الحساب كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ مائة مليون دولار، وساهمت بقية الدول الأخرى بمبالغ متفاوتة. واتفقت الدول المساهمة على تكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمهمة تأسيس وإدارة هذا الحساب، وقام الصندوق العربي باستكمال تطوير اللوائح والأنظمة الخاصة بالحساب الخاص والتي تشمل السياسات العامة، والإجراءات والقواعد الإرشادية، وتطوير وإقرار اتفاقية الإقراض النموذجية، ونماذج العمل النمطية. وتواصلت الجهود لتحصيل مساهمات الدول الأعضاء في الحساب الخاص، وقد بلغ إجمالي المساهمات المدفوعة حتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ مبلغ (٦٤٩,٩) مليون دولار أمريكي تقريباً.

يقوم الصندوق العربي بإدارة الحساب الخاص المنشأ لدى الصندوق العربي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يتم تقديم التمويل من خلال مؤسسات وسيطة أو مباشرة

17- http://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=515

لمنشآت ومشروعات القطاع الخاص والمختلط الصغيرة والمتوسطة، التي تلبي الاحتياجات في القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد تمكن الصندوق خلال فترة قصيرة من دراسة أسواق الائتمان في إحدى عشر بلد عربي، تم خلالها اختيار وتقييم الجهات الوسيطة المؤهلة للتعاون معها، وتوفير التمويل لها لتقوم بدورها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول. وقد تم منذ انطلاق عمليات الحساب الخاص، دراسة أسواق الائتمان في عدد من الدول العربية بقصد تحديد الجهات الأكثر تأهيلاً للاستفادة من الحساب الخاص وتقييمها. وتمت بالفعل عمليات التقييم وتم إقرار (١١) قرض بقيمة إجمالية مقدارها (٢٦٨) مليون دولار أمريكي، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عشر دول عربية شملت كلاً من الأردن والبحرين وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ومصر والسودان واليمن وفلسطين[١٨]

ج- إعلان أبو ظبي للعمل البيئي العربي المشترك:

يُعد بيان أبوظبي عن مستقبل العمل البيئي العربي هو أول وثيقة حكومية إقليمية تطرح العناصر الرئيسة لاستراتيجية العمل في المستقبل الذي صدر عن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعهم في أبو ظبي عام ٢٠٠١ .

---

١٨ - صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، ٢٠١٣،ص٢٤٤-٢٤٥.

ويمكن الإشارة إلى أهم ما تضمنه الإعلان بما يلي:

- أن هناك ضرورة ملحة للحد من الفقر ولتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطن العربي عن طريق برامج للتنمية المستدامة يكون أحد محاورها الأساسية حماية البيئة والاستخدام الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.
- إن المشكلات البيئية ذات الأولوية التي تواجه العالم العربي في بداية القرن الحادي والعشرين هي:
  - النقص الحاد في الموارد المائية وتدهور نوعيتها.
  - محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام وتدهور نوعيتها.
  - الاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية.
  - زيادة الرقعة الحضرية وما يترتب عليها من مشاكل.
  - تدهور المناطق البحرية والساحلية والرطبة.
- أن تحقيق الأهداف المنشودة يحتاج إلى صياغة استراتيجية للعمل تأخذ بالاعتبار أولاً، نقاط الضعف والقوة كما يكشف عنها تحليل خبرات الماضي، وثانياً، الدراية المتعمقة بالتطورات العالمية في كل ماله علاقة بمختلف مجالات العمل البيئي. وتم التأكيد في الإعلان على مجموعة ملامح أساسية لاستراتيجية العمل البيئي في المرحلة القادمة تتمثل فيما يلي:

- العمل على إطارين زمنيين، الأول قصير المدى يعالج مشاكل ملحة تتوفر فيه فرص حقيقة للنجاح.والثاني طويل له أفاق أرحب وأعباء مادية تسمح بالتصدي لمشاكل أعقد.
- البدء بوقف أسباب التدهور البيئي قبل محاولة علاج آثاره.
- تطبيق أساليب وحسابات الاقتصاد البيئي الحديثة.
- اعتماد استراتيجية «الإنتاج الأنظف» بمعناها الشامل.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان المشاركة العربية الفعالة في تحقيق منجزات في مجال التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بتحسين البيئة العربية.
- بناء القدرات والتوعية والتطوير المؤسسي.

- الاسترشاد في تنفيذ البرامج والمشروعات البيئية خلال العقدين القادمين بالبدائل التي تضمنها تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي كدليل عمل لتحقيق أهداف أعلان أبوظبي.
- ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة لدعم الإطار المؤسسي للعمل البيئي في العالم العربي والأنشطة المساندة له وتوفير التمويل اللازم لقيامه بواجباته
- تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الهيئة المتخصصة بالبيئة ضمن منظومة الأمم المتحدة[١٩].

١٩ - مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة ،إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ،أبو ظبي،٢٠٠١ ،ص٣ -٦.

- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

اتساقاً مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والذي صدر بشأنه قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في يناير ٢٠٠٩ بالكويت،واعتمدت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في شرم الشيخ في يناير ٢٠١١ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج والتي أعدت من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ويهدف البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي إلى تحقيق الآتي:

- زيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة (الحبوب، السكر، الزيوت، التمور، والمنتجات الحيوانية).
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة.
- اتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.
- توفير فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

وتتمثل مكونات البرنامج الرئيسة من ما يلي:

- تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة.
- استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري.
- المشروعات الاستثمارية المتكاملة، والمرتبطة بأنشطة المشروع[٢٠].

ويشتمل الإطار الزمني للبرنامج على ثلاث مراحل وفق الآتي:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة عاجلة ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات (٢٠١١-٢٠١٦)، وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي، وتمثل هذه الأنشطة أساساً للانطلاق لأفاق تنموية أكبر في المراحل التالية.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة متوسطة المدى وتمتد لخمس سنوات تالية بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام ٢٠٢١، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر التنموية لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقاً لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، وفق أسس متينة.

---

٢٠ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ٢٠١٢، الخرطوم، ٢٠١٣، ص ٤٥-٤٦.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة طويلة المدى، يمتد أفقها الزمني حتى عام ٢٠٣١، وهي مرحلة ذات طبيعة استراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها الاستمرارية والاستدامة.

ويقوم البرنامج المقترح على أربعة دعائم أساسية لتحقيق أهدافه المنشودة هي:

- **الدعامة الأولى:** الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة:

وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعة المروية سواء في جزء من الأراضي المتروكة، أو في استصلاح أراضٍ جديدة.

- **الدعامة الثانية:** تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة:

وذلك لتطوير المعارف والمهارات التقنية اللازمة للأرتقاء بالإنتاجية الزراعية، وآتاحتها للمزارعين، وتحسين قدراتهم على استخدامها.

- **الدعامة الثالثة:** تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة بذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية «السلع المستهدفة»، ومن ذلك إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيمياويات الزراعية، وتصنيع المعدات

والمكائن الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع للمنتجات الزراعية، وغيرها من المشروعات الخدمية.

- **الدعامة الرابعة:** تطوير مؤسسات المزارعين: وذلك بوصفها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية ولاسيما لدى صغار المزارعين:

أثبتت التجارب العملية في العديد من الدول بأن نجاح جهود التنمية الزراعية وبرامجها ومشروعاتها يرتبط بانتظام المزارعين ضمن أطر مؤسسية مناسبة وفعالة يمكن من خلالها كجماعات تحقيق العديد من المصالح التي لا يتسنى لكل منهم على حدة تحقيقها[٢١].

٢) المبادرات القطرية المعنية بالتنمية المستدامة عالمياً:

قامت العديد من البلدان العربية بالعديد من المبادرات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين العربي والدولي، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المبادرات بما يلي:

أ- في المجال الاجتماعي:

قامت بعض البلدان العربية ببعض المبادرات التي ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي وقد استفادت العديد من البلدان النامية من هذه المبادرات، وفيما يلي بيان بأهم هذه المبادرات:

٢١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،البرنامج الطارئ للأمنالغذائي العربي، الخرطوم،٢٠١١ ،ص٦-٧.

- مؤسسة التعليم فوق الجميع:

تأسست مؤسسة التعليم فوق الجميع في قطر عام ٢٠٠٩ كمبادرة عالمية بهدف حماية الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب. وتسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها من خلال ما يلي:

- إجراء دراسات وبحوث وتنظيم حلقات دراسية ومنتديات ومؤتمرات، وإطلاق برامج إعلامية متعددة الوسائط، وذلك بغرض نشر المعرفة وتعميقها وازدياد الوعي الفردي والمجتمعي والدولي بشأن الأخطار التي تتسبب فيها الأزمات والصراعات والحروب في الحق في التعليم وتأثير ذلك على السلم والتنمية الدوليين.
- رصد وتحري وتوثيق كافة الانتهاكات التي تطال المنظومة التعليمية في وضعية الأزمات والصراعات والحروب.
- تطوير آلية قانونية دولية للدفاع عن الحق في التعليم وحمايته من كافة الانتهاكات والتجاوزات ومتابعة المتسببين فيها ومقاضاتهم.
- تعزيز التعاون وبناء الشراكات مع كافة المنظمات والجمعيات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني الإنسانية والحقوقية بغرض حماية ودعم وترسيخ الحق في التعليم في المناطق المستهدفة بالأزمات والصراعات والحروب[٢٢].

٢٢ - مؤسسة التعليم فوق الجميع، النظام الأساسي للمؤسسة، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد الخامس، الدوحة، ٢٠٠٩/٥/٢٥، ص ٢٦٣-٢٦٤.

وتعمل المؤسسة بمثابة مظلة لعدد من البرامج الدولية بما فيها برنامج علم طفلاً، والفاخورة، وبرنامج حماية التعليم في ظروف النزاع وانعدام الأمن والتي تقوم جميعها بحماية ونشر التعليم وتسهيل الوصول إليه. وتهدف هذه البرامج إلى ضمان حصول جميع الأطفال في الدول النامية على حقهم في التعليم.

ويصل برنامج علم طفلاً إلى الدول التي تضم حوالي (٧٠٪) من الأطفال المحرومين من الدراسة، ويركز على برامج تعليمية أثبتت نجاحها وجودتها، والترويج لاعتماد الأفكار المبتكرة لتعليم الأطفال والتشجيع على التعاون لضمان أفضل النتائج للأطفال ومجتمعاتهم. وتمكن البرنامج لحد الآن من تقديم الدعم لأكثر من مليوني طفل محرومين من التعليم من خلال (٤٤) مشروعاً بتمويل مشترك في (٢٤) دولة.ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى (١٠) ملايين طفل نهاية العالم الدراسي (٢٠١٥-٢٠١٦)[٢٣].

- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية:

أنشئت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية بقصد تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات عن طريق نشر المعرفة في أنحاء المنطقة العربية كافة، ورعاية الأفكار النيرة التي تقود إلى إبداعات حقيقية.

---

٢٣ - للمزيد من التفاصيل حول برنامج علم طفلاً انظر:

http://www.qf.org.qa/content-ar/the-foundation-ar/issue-60-ar/guiding-the-future-of-e

وقد تم بتخصيص وقف يبلغ (١٠) مليارات دولار لتمويل مشاريع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية والتي ستتولى إطلاق مجموعة من المشروعات والمبادرات والبرامج المعنية بتطوير الرصيد المعرفي للمنطقة وتقليص الفجوة المعرفية باتجاه الاستثمار في العقول العربية،وتنشيط البحث العلمي لتحقيق الأهداف التالية:

- بناء جيل من قادة المستقبل القادرين على السير بمجتمعاتهم قدماً على طريق التنمية المستدامة في القطاعات الثلاث: العام، الخاص، والمجتمع المدني.
- الارتقاء بالبحث والتطوير ورفع مستوى البنية التحتية للتعليم في المنطقة بما يضاهي المستويات العالمية.
- خلق المزيد من فرص العمل عبر إشاعة أجواء الابتكار والريادة في الأعمال بين الشباب.
- المحافظة على الثقافة والتراث وإقامة جسور التواصل والتفاهم مع مختلف الثقافات في العالم[٢٤].

ويأتي هذا المشروع استجابة لمنطق العصر وثوراته العلمية والمعلوماتية، وهو ينطلق من أفكار كثيرة لتحقيق أهداف معرفية ومعلوماتية واقتصادية وعلمية، بمعنى شموليتها على صعيد بناء الإنسان، فهي تعد أول ثورة علمية عربية تؤسس لقاعدة معرفية بمستويات عالمية.

٢٤-للمزيد من التفاصيل حول مؤسسة محمد بن راشد انظر:

http://www.mbrfoundation.ae/ar/About_Us_main/Pages/goals.aspx

-مبادرة نور دبي:

بدأت نور دبي عملها في عام ٢٠٠٨ كمبادرة خيرية عالمية للحد من انتشار العمى وعيوب الإبصار وعلاجها. مواصلة مساعداتها إلى أكثر من (٦) ملايين شخص في (١٨) دولة في مختلف أنحاء آسيا وأفريقيا واستناداً إلى هذا الهدف أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء قرار بإنشاء مؤسسة نور دبي التي تهدف إلى توفير الرعاية الصحية من أمراض العيون لأكثر من مليون شخص.

وترتكز مؤسسة نور دبي في عملها إلى المبادئ التالية:

- القضاء على مسببات العمى التي يمكن الوقاية منها وفقاً للبرنامج العالمي رؤية ٢٠٢٠: الحق في البصر.
- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص توفير العلاج للإعاقة البصرية.
- تحسين الوضع الاقتصادي للدول النامية من خلال علاج المواطنين المعوقين بصرياً وتأهيلهم .
- الحد من انتشار مسببات العمى في الدول النامية.
- تثقيف المجتمعات وتعريفها بأسباب الإصابة بالعمى وكيفية الوقاية منها[٢٥].

٢٥- نور دبي، التقرير السنوي للمؤسسة لعام ٢٠١١، دبي،٢٠١١،ص٩.

وتركز نور دبي على القضاء على أنواع العمى التي يمكن تجنب الإصابة بها مع الاهتمام بشكل خاص بمحاربة الأمراض في الدول النامية. وتنفذ مؤسسة نور دبي برامج تهدف إلى معالجة أمراض العيون ومحاربتها، علاوة على تثقيف موفري الرعاية الصحية الأولية والمدرسين والأمهات لمساعدتهم في التعرف على العلامات المبكرة التي يمكن أن تشير إلى احتمال إصابة الأطفال بالعمى.

وتنفذ نور دبي برامج لمعالجة الأشخاص المصابين بثلاثة أمراض أساسية، هي:

- عدسة العين الكدرة «المياه البيضاء» التي تحتل المرتبة الأولى بين أسباب العمى في العالم، حيث إن هناك (١٨) مليون حالة إصابة بها، أي (٤٨٪) من إجمالي المكفوفين على صعيد العالم.
- الحول الذي يصيب أكثر من (٥٪) من أطفال العالم.
- عتامة القرنية المسؤولة عن إصابة (٤,٩) مليون شخص بالعمى.

قامت نور دبي خلال العام ٢٠١٢ بتقديم مساعدات بقيمة (١٣) مليون دولار أمريكي بصورة منح لتنفيذ برامج في باكستان واليمن وبنغلاديش وإثيوبيا وتوغو وسريلانكا والصومال، حيث أرسلت فرقاً من الأطباء والخبراء والمختصين لإنشاء مخيمات متنقلة لوقاية وعلاج أمراض العيون مثل المياه البيضاء والمياه الزرقاء، وكذلك تدريب أطباء العيون المحليين. كما قامت المؤسسة من خلال مخيمات العيون بفحص

أكثر من (٤٤) ألف شخص يعاني من أمراض العيون، وإجراء عمليات جراحية في العيون لحوالي (٣٧٧١) شخص وتوزيع الأدوية والنظارات (٨٣٦٩) نظارة، كما قامت بتدريب عدد من العاملين في المجال الصحي للمساعدة في متابعة الحالات واستدامة العمل في المناطق[٢٦].

ب- في المجال البيئي:

قامت بعض الدول العربية بالعديد من المبادرات التي تدعم جهود التنمية المستدامة بيئياً ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المبادرات بالآتي:

جائزة زايد الدولية للبيئة:

تأسست جائزة زايد الدولية للبيئة بمبادرة كريمة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي ورئيس مجلس الوزراء وذلك تقديرا للاهتمام الكبير الذي أولاه المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه) الله للحفاظ على البيئة ولمساندته المعنوية والمادية لمؤسسات وجماعات الحفاظ على البيئة في العالم.

وتهدف هذه الجائزة إلى تكريم الأفراد أو المؤسسات البارزة والرائدة في مجال البيئة على الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين البيئة من أجل التنمية.وتشمل الجائزة المشاريع التي تهتم بالمجالات البيئية التالية:

٢٦- وزارة التنمية والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٢، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص ١١٦

- الأنظمة البيئية الهشة.
- المحافظة على مصادر مياه الشرب، ووضع مفاهيم متكاملة لتطوير وإدارة واستخدام الموارد المائية.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والحياة البرية وتطويرهما.
- المحافظة على البيئة البحرية وتطوير مواردها البيولوجية، وتبني إدارة المناطق الساحلية.
- المحافظة على البيئة الريفية ودعمها.
- تعزيز ودعم تطوير الصناعة وقطاعات الطاقة، والحد من التلوث الناجم عن ذلك.
- استخدام تكنولوجيا سليمة بيئياً في مجال الإنتاج واستخدام الموارد.
- المحافظة على الصحة البيئية.
- نشر الوعي البيئي من خلال التثقيف البيئي، وإشراك المجتمع في ذلك.
- تعزيز ودعم التعاون الإقليمي والدولي عن طريق مساندة تطوير البيئة.
- دعم وتعزيز دور المرأة في عملية التطوير البيئي.
- توفير الأمن البيئي والمحافظة عليه[٢٧].

٢٧- مجلس التخطيط، دليل الجوائز الدولية والعربية والخليجية،الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، ٢٠٠٦،ص٦٦

وتمنح الجائزة للشخصيات العالمية البارزة التي لها سجل حافل من الإنجازات العلمية في مجال البيئة، والتي لها تأثير مهم في السياسة البيئية الدولية، وكذلك للأشخاص والمنظمات الذين حققوا تقدماً علمياً مهماً في مجال البيئة. كما وتمنح الجائزة للمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني التي أظهرت اهتماماً كبيراً، وكرست معظم جهودها في خدمة البيئة، مع تقدير خاص للآليات والأساليب الإبداعية والخلاقة التي ينتج عنها تحسن مهم في سلوك وأداء قطاعاتها، أو في سلوك وأداء المجتمع بشكل عام في مجال البيئة.كماويحق للأفراد التقدم لجائزة دبي الدولية بشرط تقديم مبادرات أو مشاريع محددة تفي بمعايير أفضل.

جائزة زايد لطاقة المستقبل:

تهدف جائزة زايد لطاقة المستقبل التي أطلقت في مطلع عام ٢٠٠٨ إلى تكريم الأفراد والهيئات من أصحاب الإنجازات المتميزة في مجال ابتكار وتطوير وتطبيق حلول الطاقة المستدامة، وممن يقدمون مساهمات كبيرة في الجهود العالمية الهادفة إلى تلبية احتياجات العالم المستقبلية من الطاقة. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الجهود في ضمان توسع نطاق الجائزة واستمرار تواصلها مع المبتكرين بما يضمن امتداد تأثيرها وحفز الابتكار في مختلف أرجاء العالم.

وتحمل هذه الجائزة المرموقة أسم مؤسس دولة الإمارات المغفور

له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» الذي أرسى مبادىء الالتزام بالتنمية المستدامة والمسؤولية البيئية في الدولة. ويحصل الفائز بالجائزة الأولى على (١,٥) مليون دولار، فيما يحصل أفضل اثنين آخرين من بين المرشحين النهائيين على (٣٥٠) ألف دولار لكل منهما لتشجيعهما على تطوير أفكارهما وطموحاتهما وتجسيدها على أرض الواقع.ويجري اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم تضم خبراء عالميين في مجال طاقة المستقبل.

وتُعد جائزة زايد لطاقة المستقبل «بمثابة قوة حافزة على إيجاد حلول مبتكرة للطاقة. إن من شأن هذه الجائزة المرموقة تسليط الضوء على قضايا الطاقة المستقبلية، والتي تشكل بعضاً من أهم التحديات الملحة التي تواجه قادة العالم اليوم. وتكرم الجائزة الإنجازات التي تحققها الحكومات، والشركات، والهيئات غير الحكومية في مواجهة أزمة التغير المناخي وفي مجال تطوير مصادر الطاقة المستدامة[٢٨].

صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية :

أسس الصندوق كوقف خيري عام ٢٠٠٩ يعمل على تحقيق وهب المنح المستهدِفة للمبادرات الفردية في المحافظة على الكائنات الحية والتعريف بالرواد في مجالات المحافظة على الكائنات الحية والعمل

٢٨- للمزيد من التفاصيل حول جائزة زايد لطاقة المستقبل انظر:

http://zayedfutureenergyprize.com/apps/print-ar/about_the_zayed_future_energy_prize

على رفع مستوى الأهمية لأنواع الكائنات الحية في أوساط النقاش الدولي للمحافظة البيئية[٢٩].

تمتد هبات الصندوق إلى كافة الكائنات الحية حول العالم دون تحيز أو تمييز، فهو يستقبل طلبات الدعم المالي من نشطاء المحافظة على الكائنات الحية من جميع أنحاء العالم، ويعمل حالياً على توفير الدعم المالي للمشاريع المهتمة بشكل مباشر بالمحافظة على أيّ من أنواع النباتات والحيوانات والفطريات المهددة بالانقراض، وذلك وفقاً لموافقة لجنة تقييم مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الصندوق للتعريف برواد هذا المجال، ورواد البحث العلمي لضمان تسليط الضوء على مشاريعهم الهامة والمساهمة بشكل عام في رفع مستوى الوعي لأهمية أنواع الكائنات الحية في مجتمعات المحافظة الدولي.

وقد شملت المنح التي يقدمها الصندوق كافة مناطق العالم وبلغت قيمتها الإجمالية حوالي (١٠,٤) مليون دولار أمريكي كان نصيب أسيا الحصة الأكبر حيث شكلت (٣٤,٣٪) من إجمالي المنح ثم أفريقيا بنسبة (٣٢٪)، فأمريكا الجنوبية بنسبة (١٥,٣٪)، تليها أمريكا الشمالية بنسبة (١٠,٢٪)، فأوقيانوسيا بنسبة (٤,٨٪) وأخيراً اوروبا بنسبة (٣,٤٪) والجدول التالي يوضح ذلك.

٢٩-للمزيد من التفاصيل حول صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية انظر الموقع التالي:

http://www.speciesconservation.org/ar/about-us

جدول (٧٥)

المنح المقدمة من صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية بحسب القارة

القارة	مبلغ المنحة	النسبة من الإجمالي
أفريقيا	٣,٣٠٤,٧١٩	٣٢,٠٪
آسيا	٣,٥٤٦,٩١٣	٣٤,٣٪
أوروبا	٣٥٤,٩١٣	٣,٤٪
أمريكا الشمالية	١,٠٥٧,٨٢٩	١٠,٢٪
أمريكا الجنوبية	١,٥٨٩,١٥٣	١٥,٣٪
أوقيانوسيا	٥٠٠,٦٧٥	٤,٨٪
الإجمالي	١٠,٣٥٣,٤٨٩	١٠٠٪

- http://www.speciesconservation.org/ar/about-us/grants-awarded

وغني عن البيان، فإن الصندوق قد أنفق خلال العام ٢٠١٢ حوالي (٦,٤) مليون درهم على شكل منح موجهة لصالح (٢١٦) مشروعاً تنفذها المؤسسات والمعاهد الاكاديمية والبحثية والجماعات المجتمعية والأفراد في (٧٧) دولة ومنطقة، تم تنفيذ أكثر من ثلث هذه المشاريع (٢,٥) مليون درهم يشكل ما نسبته (٣٩,١٪) من القيمة الكلية في قارة آسيا، مع التركيز على جنوب وجنوب شرق آسيا، في حين تتركز الأنشطة الأخرى على أمريكا الجنوبية وشرق أفريقيا.

وساهمت المنحة التي تم تقديمها لجامعة كاليفورنيا بقيمة (٣٦،٨٨٠) درهم في الحفاظ على حيوان من نوع البورنين «قرد

الجابون ذو اللحية البيضاء» في اندونيسيا، من خلال أنشطة التدريب والرقابة المشتركة مع طلاب الجامعة الإندونيسية والعلماء والمواطنين الإندونيسيين. وقدم الصندوق منحة بقة (٤٤،٢٥٦) درهم لبرنامج سيلاماتكان «الحفاظ على القرد الآسيوي باللغة الاندونيسية» وهو برنامج متكامل يهدف للحد من التهديدات التي تواجه القرد الآسيوي ذو الغُرة السوداء في سولاوسي. وقد أسهمت المنحة في وضع خطة العمل الهادفة للحفاظ على هذه الأنواع، والتي تتضمن إجراء البحوث وأنشطة التعليم وتحسين البنية التحتية للسياحة البيئية والتنمية المستدامة. وشملت البرامج التي تم تنفيذها في أمريكا الجنوبية تقديم منحة بقيمة (٥٥،٣٢٠) درهم إلى منظمة الحفاظ على الحيتان بمنطقة المحيط الهادئ في شيلي، كدعم للحماية طويل المدى لأهم مناطق غذاء الحوت الأزرق في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، ومنحة بقيمة (٧٣،٧٦٠) درهم لجامعة فينزويلا المركزية لدعم الأنشطة طويلة الأجل للحفاظ على القرود من نوع قرد العنكبوت البني، والتي تواجه خطراً شديداً ومواطنها الأصلية في محمية غابات كابارو[٣٠].

مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية:

أطلقت هذه المبادرة من قبل هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في مؤتمر

٣٠- للمزيد من التفاصيل حول المشاريع التي ينفذها صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية انظر الموقع التالي:

http://www.speciesconservation.org/Case- studies-porgectslsider-monkeyl3768

القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي انعقد بمدينة جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام ٢٠٠٢ لتقدم برهاناً على إدراك دولة الإمارات العربية المتحدة لمشكلات البيئة واستعدادها التام لبذل الجهود العلمية والتنظيمية، إلى جانب المساهمة المادية من أجل تحقيق أهدافها في الحفاظ على البيئة العالمية كخطوة أساسية في طريق التنمية وصيانة سبل الحياة.

وتعمل مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI) بالتعاون مع شركائها من المؤسسات والهيئات أخرى ذات صلة حول العالم. وتركز المبادرة على دعم الدول النامية والاقتصادات الناشئة. وتشمل قائمة شركاء المبادرة كلاً من الوكالة الأوروبية للبيئة ووزارة البيئة والمياه في دولة الإمارات وجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة. طُرحت مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI) بهدف البحث في النهج والمعايير التي استخدمت في إيجاد نتائج مؤشر الاستدامة البيئية (ESI) الذي طرحه المنتدى الاقتصاد العالمي في فبراير ٢٠٠٢. وقد تم الإقرار بأن تطبيق معايير قياس ومؤشرات عامة لا تركز على كل منطقة بعينها أدى إلى نتائج غير دقيقة. وبالتالي، فقد تم التركيز على الحاجة لضمان توفر بيانات دقيقة وذات علاقة، يمكن من خلالها تحقيق معايير سليمة الإدارة والرقابة والأداء البيئي. وتتعاون مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية في الوقت الحاضر مع شركاء وأعضاء وهيئات أخرى ذات صلة حول العالم بهدف تحقيق مستقبل أكثر استدامة من خلال الوصول إلى البيانات البيئية والمجتمعية لمواجهة التحديات التي تجاوزت تلك التي

ظهرت منذ ٢٠٠٢. وتُعد قضايا مثل شح المياه والأمن الغذائي والتغير المناخي من القضايا الأساسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات وحلولاً تتعدى الحدود السياسية للدول. وقد باتت الحاجة إلى التعاون وتوفر المعلومات الدقيقة أهم من أي وقت مضى.

وتهدف مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراقبة وتوفير وتقييم البيانات البيئية والمجتمعية عبر الشبكات العالمية، وتعزيز الإمكانيات والقدرات لدعم «أفضل الممارسات» ونظم البيانات والمعلومات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية،علاوة على تحديد الاحتياجات والعمل مع فريق من الخبراء لضمان وضع خطط التنمية المستدامة بناءً على بيانات ومعلومات ذات جودة عالية ومفيدة ومحدثة، وتحديد ودعم المشاريع التي تحسن من عملية جمع ونشر البيانات لتعزيز وصول كافة الجهات المعنية إلى البيانات والمعلومات البيئية، فضلاً عن تعزيز الآليات الوطنية والعالمية لمعالجة وتبادل المعلومات[٣١].

التحالف العالمي للأراضي الجافة:

أطلقت هذه المبادرة من قبل دولة قطر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٠، أثر اجتماع رفيع المستوى بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ونحو (١١٥) مفوضاً، من بينهم وزراء حكومات وكبار مسؤولين وممثلون

٣١- للمزيد من المعلومات حول مبادرة أبو ظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI) انظر الموقع التالي: www.agedi.ae

لمنظمات اقليمية، كمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ومركز البحوث الزراعية الدولية التابع للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية العالمية، وكبار مسؤولي البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة للتصحر.

وغني عن البيان، فإن إنشاء تحالف عالمي للأراضي الجافة قد يعالج الصعوبات الخاصة بالدول القاحلة وشبه القاحلة. ومن المتوقع أن يتحول التحالف العالمي للاراضي الجافة إلى ميثاق شرف مشترك بين الدول المتأثرة بشدة بتحديات الأراضي الجافة، وذلك لمواجهة خطر انعدام الأمن الغذائي، ووضع الحلول لمشاكل الأمن الغذائي الشائعة وتبادل المساعدة في أوقات الشدة. والدول الداعمة للتحالف العالمي للأراضي الجافة (١٧) دولة هي: قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، الأردن، الجزائر، العراق، مصر، ليبيا، تونس، ناميبيا، المكسيك، وكازاخستان.

وتتمثل مهمة التحالف العالمي للأراضي الجافة فيما يلي:

- تحسين سياسات وخطط الأمن الغذائي الخاصة بالدول الأعضاء.
- تبني إجراءات مشتركة لتقليص نقاط الضعف في الأمن الغذائي لدى الدول الأعضاء.

- تطوير قدرات الاستجابة لأزمات الأمن الغذائي لدى الدول الاعضاء
- الانخراط في وضع ابتكارات تكنولوجية وبحثية تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء في التحالف من حيث استخدام الطاقة والمياه والزراعة.
- تنفيذ برامج تنموية وبحثية حول الأمن الغذائي، من خلال التمويل المباشر الذي يتم توفيره للمؤسسات الدولية ومتعددة الأطراف القائمة.
- توفير آليات تمويل للاستثمارات الخاصة بالأمن الغذائي.
- تسهيل مشاركة أعضاء التحالف في بذل الجهود الدولية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن الغذائي.
- الاستفادة من فوائد الابتكار التكنولوجي والبحثي الحديث مع بلدان الأراضي الجافة الأقل نمواً، سعياً إلى تقليص رقعة الجوع والفقر[٣٢].

ج) في المجال الاقتصادي:

قامت بعض الدول العربية بتنفيذ بعض المبادرات التي ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن هذه المبادرات إنشاء مؤسسة صلتك عام ٢٠٠٨ في قطر كمؤسسة خاصة ذات نفع عام لمعالجة الحاجة

---

٣٢ - المعهد الدبلوماسي، دور قطر في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية: دراسة تحليلية، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٩٩.

الماسة والمتزايدة لإيجاد فرص عمل جديدة لجيل الشباب في العالم من خلال توفير صلة الوصل بينهم وبين أرباب العمل والوظائف وتشجيعهم على تنفيذ المشايع الخاصة بهم باستخدام تكنولوجيا متقدمة، ومن خلال شبكة معلومات تُعد لهذا الغرض. وتسعى المؤسسة التي جاء إنشائها برأسمال (١٠٠) مليون دولار إلى التصدي للأزمة المتفاقمة بين جيل الشباب في العالم وذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للفرص الاقتصادية وتيسيرها وتوفير فرص العمل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨-٣٠) سنة، ولاسيما النساء والمحرومين[٣٣]. وقامت صلتك بتنفيذ جملة من المشروعات في بعض البلدان العربية بالتعاون مع شركاء محليون وإقليميون ومن أهم هذه المشروعات ما يلي[٣٤]:

مشـــروع نـــروي:

تأسس هذا المشروع في مارس ٢٠١٣، وهو عبارة عن قناة إقراض شخصي لدعم رواد الأعمال العرب الشباب في اليمن، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق. ويتم تنفيذه بالتعاون مع كيفا، عفيف، جرامين بنك-جميل، بنك قطر الوطني، المنظمة الدولية للهجرة، قطر الخيرية، واللجنة الأمريكية للأجئين. ومن المتوقع حشد تمويل بقيمة (٤-٣) مليون دولار في سنة واحدة مع (١٢-١٥) شريكاً ميدانياً.

---

٣٣ - حسن المهندي ونوزاد الهيتي ،قضايا التنمية في دولة قطر في الألفية الجديدة ،وزارة الثقافة والفنون والتراث، ٢٠١٠ ،ص١١٨

34- http://www.silatech.com/ar-qa/home_ar-QA/project-countries/region-wide

مشروع تعمل Ta3mal:

تأسس هذا المشروع في إبريل عام ٢٠١٢، ويشمل كل من مصر، وقطر، والعراق وتونس والجزائر وهو عبارة عن بوابة تشغيل إقليمية تساعد الشباب العرب، وغيرهم من الباحثين عن فرص عمل، من أجل الحصول على الدعم للانتقال إلى عالم العمل، والبوابة متاحة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، وتوفير موارد وخدمات تتراوح بين الأرشاد المهني على الإنترنت، والتعلم الإلكتروني، والتوظيف، والتدريب على ريادة المشاريع، وتسخرها من أجل توفير خبرات عمل وفرص عمل محددة.

يقدم الشركاء المحليون - مركز بداية قطر، مايكروسوفت (مصر) إيدووبارتاج (تونس)، فرص (العراق)، ورلد ليرنيج (الجزائر)- محتوى متخصص، ويوفرون خدمات مناسبة في بلدان مختارة. ويضم المشروع حتى مارس ٢٠١٤ أكثر من (٦١) ألف مستخدم مسجل من مختلف أنحاء المنطقة، وتتمثل النتائج المتوقعة منه دعم توظيف (٢٥٠٠٠٠) شاب بحلول نهاية أبريل ٢٠١٥.

مشروع تمهـــــيد:

أطلق هذا المشروع في إبريل عام ٢٠١١، واستطاع من خلاله أكثر من (٣٠٠) مستشار مهني تقديم خدماتهم في (٨٨) مركز حتى مارس ٢٠١٤. وتهدف هذه المراكز إلى تقديم الاستشارات المهنية عالية

الجودة، وخدمات الدعم الوظيفي لتكون متاحة على نطاق واسع. ويجهز تمهيد المنظمات الشبابية بمجموعة أدوات كاملة، تتيح لها إنشاء وتقديم استشارات مهنية، على نحو مستدام. وتشمل هذه الأدوات تقييماً نفسياً سهل الاستعمال طورته شركة مندميل البريطانية، ويجري من خلال الإنترنت باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، بحيث يمكن استخدام نتائج هذه التقييمات في توجيه المشورة وفي فرز الكوادر، ويشمل أيضاً تدريب المستشارين والتقارير الآلية والتقييمات اللغوية المستخدمة لدى برايت.وتمخض عن المشروع إنشاء (١١٥) مركز يقدم استشارات مهنية لأكثر من (١٤) ألف شاب وشابة في كل من تونس، والمغرب، وسوريا وفلسطين ومصر والجزائر والسعودية وقطر.

مشروع كيفا الشباب العربي:

تأسس هذا المشروع عام ٢٠١٢ وهو عبارة عن قناة إقراض على المستوى الفردي عبر Kiva.orgلدعم الشباب والشابات من رواد الأعمال العرب، ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في توفير (٣,٨) مليون دولار لدعم نحو (١٧٠٠) مشروعاً شبابياً في كل من اليمن ولبنان وفلسطين والعراق والأردن.

مشروع المبادرة الإقليمية لإدخارات الشباب:

تأسس هذا المشروع في مارس ٢٠١٢ بالشراكة مع الوكالة الإلمانية للتعاون الدولي "GTZ" وسنابل، ومؤسسات مالية إقليمية، ويتمثل هذا

المشروع في تقديم حسابات إدخار مخصصة للشباب، جنباً إلى جنب مع محو الأمية المالية، بقصد زيادة الخدمات المالية المقدمة للشباب ذوي الدخل المنخفض، كما ويُعد هذا المشروع أحد مكونات مبادرة ادخار شبابية إقليمية أكبر والتي طرحت بالشراكة مع شركاء محليين وإقليميين آخرين. وتتمثل النتائج المتوقعة للمشروع في التأثير من خلال (١٥٠) ألف شاب، محو الأمية المالية لدى (٥٠) ألف شاب على الأقل، وتزويد (٥٠) ألف شاب على الأقل بحسابات التوفير في كل من اليمن، مصر، المغرب، وتونس.

برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(إيفاد) لتمكين شباب الأرياف اقتصادياً :

تأسس المشروع في فبراير ٢٠١٣، وتبلغ موازنته (٣) ملايين دولار للعمل مع شركاء محليين، منهم مؤسسات تمويل أصغر وبنوك ومؤسسات غير ربحية وشركات في المغرب وتونس ومصر واليمن، لبناء قدرتها على تصميم وإدارة ومواصلة تقديم منتجات مالية شبابية شاملة وخدمات غير مالية مرفقة للشباب المحرومين والمستبعدين مالياً في المناطق الريفية.ويتمثل أهم شركاء المشروع في كل من : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد»،Making Cents International.AMB.ABB، ميكروكريد، بروإنفست-.Proinvest.Plan Egypt

وتتمثل النتائج المتوقعة للمشروع في تقديم خدمات دعم مالية وغير مالية إلى (١٨) ألف شاب وشابة .

الخلاصـــة:

بذلت الدول العربية خلال العقود المنصرمة الماضية جهوداً كبيرة لبناء الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة سواء في الإطار الجماعي من خلال جامعة الدول العربية، أو في إطار الجهود القطرية، حيث تم إنشاء المجالس الوزارية المعنية بالتنمية المستدامة كمجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة، المجلس الوزاري العربي للمياه، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والمجلس الوزاري العربي للسياحة، كما وأنشئت العديد من المنظمات المتخصصة والتي تعنى بتطبيقات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية السياحية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقامت جامعة الدول العربية بتنفيذ العديد من المبادرات المعنية بالتنمية المستدامة، من أهمها المبادرة العربية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية والتي أعتمد مخططها التنفيذي في قمة تونس ٢٠٠٥ والتي اشتملت موضوعاتها على الأمن والسلام، الأطر المؤسسية، الحد من الفقر، السكان والصحة والتعليم، التوعية والبحث العلمي، ونقل التكنلوجيا، إدارة الموارد، الاستهلاك والإنتاج، والعولمة والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء الصندوق العربي لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والذي استفادت منه عشرة دول عربية لتمويل (١١) مشروعاً صغيراً ومتوسطاً.

وعلاوة على المبادرات في إطار جامعة الدول العربية، قامت بعض الدول العربية بتبني مبادرات عديدة لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ففي المجال الاجتماعي، قامت قطر بإنشاء مؤسسة التعليم فوق الجميع عام ٢٠٠٩ كمبادرة عالمية تهدف إلى حماية الحق في التعليم في المناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب واستطاعت هذه المؤسسة من خلال برنامج علم طفلاً الوصول إلى (١٠) مليون طفل في (٢٤) بلداً في الوطن العربي وآسيا وإفريقيا. وقامت الإمارات بتأسيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للتنمية الإنسانية والتي تهدف إلى تمكين الإجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات عن طريق نشر المعرفة في ربوع الوطن العربي. كما وشكلت مبادرة نور دبي التي أنطلقت عام ٢٠٠٨ أحدى أهم المبادرات العالمية للحد من انتشار العمى وعيوب الإبصار استفاد من خدماتها أكثر من (٦) مليون شخص في (١٨) دولة في آسيا وإفريقيا، وانشئت الإمارات العديد من الجوائز التي تدعم جهود التنمية البيئية المستدامة، ومن هذه الجائزة جائزة زايد الدولية للبيئة، وجائزة زايد للطاقة المستقبل التي أطلقت عام ٢٠٠٨ لتكريم الهيئات والأفراد أصحاب الإنجازات المتميزة في مجال ابتكار وتطوير حلول طاقة المستقبل، بالإضافة إلى تأسيس صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، وإطلاق مبادرات أبو ظبي للبيانات البيئية في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ ٢٠٠١.

وفي المجال الاقتصادي، قامت دولة قطر بتأسيس مؤسسة صلتك

عام ٢٠٠٨ وذلك لمواجهة أزمة البطالة المتفشية بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث قامت المؤسسات بتأهيل الشباب للعمل من خلال برامج تدريب رواد الأعمال، علاوة على تقديم القروض المتناهية الصغر والصغيرة لتمكين الشباب من العمل.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

شهدت المنطقة العربية خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين جملة من التطورات في مجالات التنمية المستدامة المختلفة، فقد استطاعت البلدان العربية أن تحقق جملة من التطورات الإيجابية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمؤسسية، وبالمقابل تواجه البلدان العربية في طريقها لتحقيق التنمية المستدامة جملة من التحديات، ففي مجال التنمية الاقتصادية المستدامة، يشكل ارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت كمتوسط للمنطقة العربية إلى أكثر من (٢٠٪)، أحد أكبر التحديات التي تواجه الحكومات العربية في توفير فرص العمل اللائق للعاطلين، كما وبلغت بطالة الشباب حوالي (٢٧٪) وهي تشكل حوالي ضعف المتوسط العالمي للبطالة البالغ (١٣,١٪)، علاوة على تخطي البطالة بين خريجي الجامعات نسبة الـ(٢٠٪) في ثمان دول عربية هي السعودية والأردن وتونس والجزائر وقطر ولبنان ومصر.

كما لاتزال المنطقة العربية تحتل مركزاً متأخراً في مؤشر الإنتاجية، فبالرغم من ارتفاع معدل نمو إنتاجية العمل من حوالي (٠,٦٪) خلال تسعينات القرن الماضي إلى قرابة (٢,٠٪) خلال العقد الأول من القرن الحالي، غير أنها لاتزال تشكل أقل من نظيرتها في شرق آسيا (٨,٤٪) وفي جنوب شرق ووسط أوروبا (٥,٧٪). كما ويلاحظ أيضا تدني القاعدة

الإنتاجية للاقتصادات العربية وضعف التنويع الاقتصادي، حيث مازال قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات يشكلان أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي، في حين أن مساهمة قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة واللذين يُعدان أساس النمو الاقتصادي المستدام والجسر الموصل لبناء القاعدة الإنتاجية المتينة منخفضة جداً، حيث لم تتخطى (١٤٪)، عام ٢٠١٢، بعد أن كانت حوالي (١٨٪) عام ٢٠٠٠.

أما في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة، فبالرغم من التقدم المحرز في البلدان العربية في مجال تقليص الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم، غير أن مستوى مشاركة النساء في الحياة العامة والذي يُعد أحد أكثر المؤشرات أهمية في بيان التقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً مازال محدوداً، حيث أن المرأة العربية مازالت تحتاج إلى المزيد من الدعم في سوق العمل، حيث لم تتخطى مساهمتها فيه (٢٣٪) مقارنة بالمتوسط العالمي (٥١,٣٪)، ونفس الشيء يقال عن المشاركة في الحياة السياسية، فبالرغم من ارتفاع نسبة النساء في البرلمانات العربية من (٢,٦٪) عام ٢٠٠٠ إلى قرابة (١٣٪) عام ٢٠١٢، غير إن هذه النسبة مازالت أقل بكثير مقارنة بـ (٢٥٪) في الدول المتقدمة و(٢٢٪) على الصعيد العالمي، علاوة على أن ارتفاع النسبة لم يحصل نتيجة لتطور طبيعي، بل جاء بقرارات حكومية فرضت حصة للنساء في التمثيل البرلماني في بعض البلدان العربية.

كما ويشكل انهيار السلم الأهلي وفقدان الأمان في بعض البلدان

العربية كسوريا والعراق وليبيا واليمن أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية المستدامة، فمازالت أكثر من نصف البلدان العربية تصنف ضمن البلدان الأقل سلماً على الصعيد العالمي وفق تقرير السلام لعام ٢٠١٤. وتساهم حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن في هجرة الكفاءات العربية والتي تقدر بحوالي (٣١٪) من الكفاءات المهاجرة من الدول النامية، وهذا له انعكاسات سلبية على مسار التنمية المستدامة العربية، حيث تخلق هذه الهجرة نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود في البلدان العربية.

وفي مجال التنمية البيئية المستدامة، فمازالت البلدان العربية تواجه تحديات كبيرة، حيث تفاقمت ظاهرة التصحر خلال العقدين الأخيرين وباتت ثلث مساحة العالم العربي تعاني من التصحر، وكذلك يشكل نقص الموارد المائية تحدياً كبيراً، خصوصاً إذا ما علمنا بأن حصة الفرد من الموارد المائية تشكل حوالي (١٢٪) فقط من حصة الفرد على الصعيد العالمي، كما يمثل التلوث الحضري أحد التهديدات للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث بلغ حوالي (٨٩) ميكروغرام للمتر المعكب الواحد وهو يتخطى المتوسط العالمي (٥٢) ميكروغرام. كما ويلاحظ تراجع التنوع الحيوي في المنطقة العربية، فمازالت نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الحيوي والبالغ (٧٪) من إجمالي مساحة البلدان العربية تقل كثيراً عن المعيار العالمي البالغ (١٠٪) من المساحة الإجمالية.

وفي مجال التنمية المؤسسية، يشكل تفشي الفساد وانتشار المحسوبية أكبر التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضم قائمة البلدان العشر الأكثر فساداً في العالم ثلاث دول عربية هي: العراق والصومال والسودان، وهذا بطبيعة الحال يؤثر كفاءة الاستثمار الحكومي. كما ويشكل ضعف منظومة البحث العلمي والتطوير أحد أهم التحديات التي تواجه تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وبناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة، حيث نجد بأن نسبة التخصيصات المالية للبحث العلمي والتطوير في البلدان العربية لم تتجاوز (٠,٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي العربي، كما يلاحظ أيضاً تدني مخرجات البحث العلمي والتطوير، فعلى سبيل المثال بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة فعلياً في البلدان العربية (٣٣٠٠) براءة وهي أقل من نظيرتها في جنوب أفريقيا على سبيل المثال، حيث كانت (٥٢٩٦) براءة لعام ٢٠١١. ويشكل اتساع الفجوة المعرفة أحد التحديات التي تواجه البناء المؤسسي، حيث مازال معدل انتشار الإنترنت بين السكان منخفضاً، فلم يتخطى (٢٨٪)، أما بالنسبة لانتشار إنترنت النطاق العريض، فلم يتجاوز (٣,٣٪) من السكان، وكذلك معدل انتشار أجهزة الحاسوب، فهي اقل من المتوسط العالمي البالغ (١,١٤٪) من إجمالي السكان.

أن التصدي للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان العربية، تتطلب القيام بجملة من الإجراءات التي يمكن في حال تطبيقها ان تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الأجندة التنموية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.وتتمثل أهم هذه الإجراءات بالتالي:

١- إعادة النظر بسياسات الاقتصاد الكلي بهدف دعم قطاع الصناعات التحويلية وصادرات السلع غير النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي سيكون الأساس لتحقيق النمو المستدام الذي يعود بفوائد على الجميع، ويحسن نوعية التنمية، ويخلق فرص العمل اللائق، مما يسهم بشكل مباشر في تخفيض الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية.

٢- خلق بيئة اقتصادية موائمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار، علاوة على توفير «الحاضنات» للمشروعات الصغيرة، وتقديم القروض الميسرة لها، بالإضافة إلى دعم الحكومة للقروض المقدمة لهذه المشروعات، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة، وربط الحوافز والمزايا التي تقدم للمشروعات بما توفره من فرص عمل.

٣- العمل على الحد من النزيف المستمر للكفاءات العربية من مختلف التخصصات المعرفية، وذلك من خلال القيام بجملة من الإجراءات التي تسهم من الحد من عوامل الطرد لهذه الكفاءات من دولها كرفع معدلات الأجور والمرتبات، وتوفير المناخ السليم للبحث العلمي، بما فيها الحرية الكاملة للباحثين، وكل ما يحتاجه الباحثين من متطلبات ومعدات لاستكمال بحوثهم ودراستهم بكل كفاءة واقتدار مما سيسهم

في تعزيز مخرجات البحث العلمي التي يمكن أن تعزز من النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والمؤسسية.

٤- العمل على بناء قدرات التكيف كخيار استراتيجي لامناص منه لمواجهة تحديات ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الاستهلاك والآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي، واعتماد سياسات الطاقة النظيفة لبناء اقتصادات عربية قليلة الكربون في المستقبل.

٥- دعم مبادرات الإنتاج الأنظف من خلال التوسع في المنتجات الصديقة للبيئة للحد من الآثار السلبية خلال دورة حياة المنتج، وتعزيز الموارد المالية والبشرية وتطوير أساليب الأداء، مما سيساعد في الحفاظ على الموارد المائية ونوعية الهواء المحيط والتربة والأحياء الطبيعية، وإنتاج سلع مطلبة لاشتراط الجودة والبيئة، بما يتيح لها المنافسة في الأسواق على المستويين المحلي والعالمي.

٦- تطبيق استراتيجية عربية مائية متكاملة تركز على عدة محاور تتمثل: في تطوير ودعم البحوث والدراسات الخاصة بتقانات مصادر المياه والري التكميلي، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، وتعزيز استخدامها، وإجراء البحوث التطبيقية المتكاملة لطرق الري الحديثة، وتحديث البنى التحتية لشبكات

الري ونظم وشبكات الصرف.

٧- القيام بحملات لتوعية السكان الريفيين لوقف التجاوزات على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتطوير الغابات الطبيعية، والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة، ومنع الرعي في مراحل التشجير.

٨- الاهتمام بتنمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان العربية من خلال رفع نسبة التخصيصات المالية الموجه إليه إلى حدود (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، على أن تصل النسبة إلى (١,٥٪) في عام ٢٠٢٠ بهدف تعزيز دوره كرافد أساسي في الابتكار والاختراع، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الاقتصاد العربي سواء تعلق الأمر بقضايا المياه والتصحر والتلوث وضعف الإنتاجية وغيرها من القضايا.

٩- التركيز على حفز قطاعات الاقتصاد المرتكز على المعرفة كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من القطاعات المعرفية الأخرى والتي يساعد نموها بصورة كبيرة على تشجيع الابتكار والاختراع ويساهم في نقل التكنولوجيا المطلوبة لتطوير أنشطتها الإنتاجية والخدمية، وهو ما يوفر

بيئة ملائمة للاهتمام بحماية الملكية الفكرية والصناعية، وينعكس إيجاباً على فرص النمو الاقتصادي المستدام.

١٠- العمل على زيادة انتشار الإنترنت ولاسيما النطاق العريض بين المواطنين بهدف تعزيز الثقافة الرقمية وضمان المشاركة الكاملة للمنطقة العربية في مجتمع المعلومات، وهذا يتطلب تنفيذ سياسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتحرير الأسواق في الوقت المناسب، ونشر شبكة النطاق العريض عالي السرعة، وتعزيز الثقافة الرقمية.

١١- تحسين بيئة الأعمال عن طريق النهوض بنوعية القوانين والتشريعات وتقليص الفجوات بين نصوص القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تخفض تكلفة الأعمال وتقلص عدد الإجراءات والوقت المقتضى في التعامل مع الأجهزة الحكومية، علاوة على ضبط الفساد والحد من استشرائه. وتطلب تحقيق ذلك كله مشاركة الجهات كافة المعنية في تلك الجهود.

١٢- تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية .

١٣- تمكين المرأة في مهن غير تقليدية ذات فرص واعدة للعمل، والاهتمام بإجراء دراسات عن الصعوبات التي تواجه عمل المرأة في بعض المجالات والعمل على معالجتها من خلال سياسات وبرامج تعليم وتدريب تقني ومهني مناسبة.

١٤- تعزيز التنسيق بين الدول العربية لمحاربة الأرهاب والتطرف وتعزيز السلم الأهلي، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة من دون توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعد العنصر الحاسم لنجاح التنمية.

١٥- العمل على تعزيز الروح الريادية والابتكار ونشر ثقافة العمل الحر والمبادرة والتوظيف الذاتي بين العاطلين عن العمل في الدول العربية لأنها الأكثر قدرة على تحويل ما لديهم من معرفة ومهارات وأفكار إلى مشروعات حقيقة صغرى وصغيرة ومتوسطة.

١٦- على الدول العربية أن تستخدم مواردها المتاحة للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية بطريقة أكثر استراتيجية مع التركيز على برامج الوقاية الموجهة إلى مجموعات السكان الرئيسية التي يرتفع فيما بينها خطر الإصابة بالفيروس وتوفير العلاج والعناية والدعم لمن يحتاجونه.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر باللغة العربية:

أ- التقارير والمنشورات الرسمية:

١- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا « الأسكوا»، دراسة استقصائية لرصد فعالية المعونات في المنطقة العربية، نيويورك، ٢٠١٣.

٢- الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٧: منظور شبابي، نيويورك، ٢٠٠٨.

٣- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد (٣٣)، نيويورك، ٢٠١٣.

٤- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» الاسكوا»، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد العولمة، نيويورك، ٢٠١٣.

٥- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية: تداعيات على الاقتصاد الكلي وعقبات في طريق الاهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، ٢٠١٤.

٦- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، نيويورك، ٢٠١٠.

٧- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» الإسكوا»، البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة، نيويورك،٢٠٠٥.

٨- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠١٣: الوظائف عرض عام، واشنطن، ٢٠١٢.

٩- المؤسسة العربية لضمان الاستثماروائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١، الكويت، ٢٠١٢.

١٠- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دراسة آفاق الاقتصادات العربية لعام ٢٠١٢، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثلاثون،العدد الفصلي الأول يناير- مارس ٢٠١٢.

١١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٢-٢٠١٣،الكويت،٢٠١٣.

١٢- المعهد الدبلوماسي، دور قطر في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية: دراسة تحليلية، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، ٢٠١٤.

١٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ٢٠٠٧، الخرطوم، ٢٠٠٨.

١٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام ٢٠١٢.

١٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين٢٠٠٥-٢٠٢٥، الخرطوم، ٢٠٠٧.

١٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ٢٠١٢، الخرطوم، ٢٠١٣.

١٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ٢٠١١.

١٨- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإنجازات عام ٢٠١٢، الرباط، ٢٠١٣

١٩- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة تعريفية، الرباط، ٢٠١٢.

٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣.

٢١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، نيويورك، ٢٠١١.

٢٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف-مستقبل أفضل للجميع، نيويورك، ٢٠١١.

٢٣- جامعة الدول العربية،التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٤- جامعة الدول العربية وأخرون، الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٥- وزارة التنمية والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٢، أبو ظبي، ٢٠١٣.

٢٦- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، إبريل، ٢٠١٣.

٢٧- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، أبو ظبي، ٢٠١٤.

٢٨- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، سبتمبر، ٢٠١٣.

٢٩- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٢، أبو ظبي، ٢٠١٢.

٣٠- صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي ٢٠١٥، أبوظبي، أبريل، ٢٠١٥.

٣١- صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي،إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو، ٢٠١٤.

٣٢-مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، أبو ظبي، ٢٠٠١.

٣٣-مجلس التخطيط، دليل الجوائز الدولية والعربية والخليجية، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، ٢٠٠٦.

٣٤- مؤسسة التعليم فوق الجميع، النظام الأساسي للمؤسسة، وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد الخامس، الدوحة، ٢٠٠٩/٥/٢٥.

٣٥- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠/٢٠١١، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ٢٠١٢.

٣٦- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٣، الكويت ٢٠١٣.

٣٧- منظمة العمل العربية، التقرير الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للتشغيل، القاهرة، ٢٠١٤.

٣٨- نور دبي، التقرير السنوي للمؤسسة لعام ٢٠١١، دبي، ٢٠١١.

ب- الكتـــــب:

١- حسن إبراهيم المهندي ونوزاد عبد الرحمن الهيتي، قضايا التنمية في دولة قطر في الألفية الجديدة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ٢٠١٠.

٢- مدار للأبحاث والتطوير، مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي ٢٠١٢، دبي، ٢٠١٣.

٣- شكراني الحسين، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

٤- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، سلسلة أوراق الجزيرة، العدد (١١)، مايو، ٢٠٠٩.

٥- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ٢٠٠١.

ج- البحوث والدراسات والمقالات:

١- شهيرة حسن وهبي، مفهوم التنمية الستدامة وإطارها العربي ودور الأمم المتحدة، ورقة عمل مقدمة إلى، ورشة عمل «ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة»، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، ١٣-١٤ أكتوبر، ٢٠١٤.

٢- عصام بشور، المبيدات والأسمدة وسلامة الغذاء، مجلة البيئة والتنمية، العدد (١٣٠)، أكتوبر، ٢٠٠٩.

٣- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الفساد والتنمية: قراءة اقتصادية، مجلة التخطيط والتنمية، العدد (١٠) يوليو، الدوحة ٢٠٠٦.

٤- فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية: العقبات والحلول، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الثاني، العدد (٦)، إبريل، أبوظبي، ٢٠١٤.

ثانياً- المصادر باللغة الإنجليزية:

1- Arab organization Agricultural Development (AOAD). Arab Arab Fishery Statistics Year Book- Vol.No. (6).khartoum.2012.

2- Arab organization Agricultural Development (AOAD). Arab Agricultural Statistics. Vol.No. (32). khartoum.2012.

3 - Arab Fund for Economic and Social Development .Agreement Establishing the Arab Fund for Economic & Social Development. Kuwait.2005.

4- David Biello.More Oil form Canada Tar Sands Could Mean Game Over for Climate Change.Scientific American Journal. 5 March 2013.

5- Dasgupta.S et al..The impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Study. World Bank Policy Research Working Paper. No(4136). Washington.2007.

6- Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA).Staistical Abstract of the Arab Region.Isuue No.33.New York.2013.

7- EPI Environmental Performance Index and Polite Trend Environmental Performance Index: Summary For Policy Makers.Yale University & Columbia University.2012.

8- FoodandAgricultureOrganztion(FAO).Statistical Year Book 2013.Rome.2013.

9- International Labour Organization (ILO) and UND P.Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies. Beirut. 2012.

10- International Labour Organization(ILO).Global Employment Trends 2014.Executive summary. Geneva. 2014.

11- International Labour Organization(ILO).World of Work Report 2014 Developing with Jobs. Revised edition.Geneva.2014.

12- Institute for Economic &Peace.Global Peace Index 2014.

13- Susan Solomon et al..Intergovernment Panel on Climate Change.Fourth Assessment Report:Climate

Change 2007: Synthesis Report. Sammary for Police makers.NewYork. 2007.p.10-11.

14- Transparency International.Annual Report 2012.Berlin.2013.P.21

15- Transparency International.Global Corruption Barometer 2013.Berlin.2013.

16- United Nations Population Fund. State of World Population 2011

17- United Nations. World Investment Report.2014

18- United Nations.Millennium Development Goals Report 2014.NewYork.2014.

19- United Nations Population Fund(UNFPA).The World Population State 2013.Motherhood in Childhood:Facing the challenge of adolescent pregnancy.New York.2013.

20-United Nations.World Population Prospects:the2012 Revision.Department of Economic and Social Affaris.Population Division.New York.2013.

21- United Nations.The Millennium Development Goals Report 2014. New York.2014.

22- United Nations Development programe (UNDP). Human Devlopment Report 2013 "The Rise of the

South:Human Progress in a Diverse World" ،New York. 2013.

23- United Nations Development programe (UNDP). Human Devlopment Report 2014" Reducing Vulnera bilities and Building Resilience ".NewYork. 2014.

24- United Nations. Educational. Scientific and Cultural Organization (UNESCO). Education for all Global Monitoring Report 2008. Paris. 2007 (www.efareport.unesco.org)-

25- World Bank. World Development Indicators 2014.

26- World Bank.World Development Report. 2014.

27- World Economic Fourm. The Global Competitveness Report 2013 - 2014. Geneva. 2014.

28- World Bank.World Development Indicators 2014. Washington.2014.

29- World Bank.Doing Business 2014.Understanding Regulations for Small and Medium - Size Enterprises. Washington.2013.

30- World Bank.World Development Indicators 2013. Washington. 2013.

31- World Bank. World Development Report 2013. Washington. D.C.2013.

32- World Bank. World Development Report 2014. Washington. D.C.2014 .

33- World Bank. World Development Indicators 2010. Washington. 2010.

34- World Bank. World Development Indicators. Data base for Bank. Jan.2013 .

35- World Health Organization (WTO). World Health Statistics Report 2012. Geneva. 2013.

36- World Bank. World Development Reoprt 2013 washington. 2013.

37- World Health Organization (WTO). World Health Statistics Report 2012.

38- World Intellectual Property Organization (WIPO). World Intellectual Property Indicators. Economics & Statistics Series. Statistical appendix. Geneva. 2012.

ثالثاً- المصادر الالكترونية :

- http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.P2
- http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.p6
- http://info.worldbank.org/etooles/KAM2__page5.asp
- http://info.worldbank.org/etooles/KAM2__page5.asp
- : http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.ICTG.ZS.UN
- http://data.albankaldawli.org/topic/labor-and-social-protection
- http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx
- http://www.lasportal.org/wps/portal/las__ar/inner/;ut/p/c5/
- http://www.lasportal.org/wps/portal/las__ar/inner/;ut/p/c5
- http://www.lasportal.org/wps/portal/las__ar/inner
- http://www.lasportal.org/wps/portal/las__ar/inner/;ut/p/c5/vZJPb4JAEMU__

- http://www.aoad.org/about.htm
- http://www.marefa.org/index.php
- http://acsad.info/index.php/ar/ma-3n2csad/ma-t3ryf/ma-lm7h
- http://www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=77&mid=69
- http://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=515
- http://www.qf.org.qa/content-ar/the-foundation-ar/issue-60-ar/guiding-the-future-of-e
- http://www.mbrfoundation.ae/ar/About__Us__main/Pages/goals.aspx
- http://zayedfutureenergyprize.com/apps/print-ar/about__the__zayed__future__energy__prize
- http://www.speciesconservation.org/ar/about-us
- http://www.speciesconservation.org/Case- studies-porgectslsider-monkeyl3768
- http://www.agedi.ae
- http://www.silatech.com/ar-qa/home__ar-QA/project-countries/region-wide
- http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS.

المحتويات

المحتويات

٥ تقديم مؤسسة زايد الدولية للبيئة

١١ تقديم السلسلة

الفصل الأول

التحليل الكمي للتنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً-أداء الاقتصاد الكلي.

ثانياً-الأداء الخارجي.

ثالثاً-الشراكة الاقتصادية العالمية.

رابعاً-أنماط الاستهلاك والإنتاج.

الفصل الثاني

التحليل الكمي للتنمية الاجتماعية المستدامة

أولاً-السكان.

ثانياً-العدالة الاجتماعية.

ثالثاً-التعليم.

رابعاً-الصحة.

خامساً- الأمن.

الفصل الثالث

التحليل الكمي للتنمية البيئية المستدامة.

أولاً-الغلاف الجوي.

ثانياً-الأراضي.

ثالثاً-المياه.

رابعاً-المحيطات والبحار والسواحل.

خامساً-التنوع الحيوي.

الفصل الرابع

التحليل الكمي للتنمية المؤسسية المستدامة

أولاً-الإطار المؤسسي.

ثانياً-القدرة المؤسسية.

ثالثاً- الأداء المؤسسي

المحتويات

الفصل الخامس

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان العربية

أولا-التحديات الاقتصادية.

ثانياً-التحديات الاجتماعية.

ثالثاً-التحديات البيئية.

رابعاً-التحديات المؤسسية.

الفصل السادس

جهود البلدان العربية لتحقيق التنمية المستدامة

أولاً- الأطر والتنظيمات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية .

ثانياً- المبادرات العربية المعنية بتطبيقات التنمية المستدامة.

قواعد النشر

قواعد النشر

ترحب سلسلة عالم البيئة باقتراحات التأليف أو الترجمة في المجالات المحددة أدناه وفقاً للشروط التالية :

١ - تكون الأولوية للقضايا الملحة بالمنطقة العربية، والأفكار القابلة للتطبيق.

٢ - أن يكون الحجم في حدود ٢٠٠ - ٣٠٠ صفحة من القطع المتوسط.

٣ - أن لا يكون قد تم نشر الكتاب كاملاً أو في أجزاء من قبل.

٤ - أن لا يكون هناك نسخ لنصوص من كتاب أو بحث آخر باستثناء ما يشار إليه كإقتباس مع تسجيل كل المراجع التي استخدمت في التأليف.

٥ - في حالة الترجمة يُشار إلى صفحات الكتاب الأصلي، المقابلة للنص المترجم، وترفق نسخة باللغة الأصلية للكتاب المُترجم وموافقة المؤلف.

٦ - الهيئة الإستشارية غير ملزمة بقبول كل الاقتراحات التي تقدم لها.

٧ - يكون نشر الكتاب المقترح حسب الأولويات التي تحددها الهيئة الاستشارية وهيئة التحرير.

٨ - لاتُرد المسودات والكتب الأجنبية في حالة الإعتذار عن نشرها.

٩ - أن ترسل أولاً مذكرة بالفكرة العامة للكتاب وموضوعاته وأهميته على الإستمارة المرفقة لإقتراح كتاب للنشر مصحوبة بالسيرة الذاتية للمؤلف.

١٠ - يرسل الكتاب إلى محكمين متخصصين في موضوعه لإبداء الرأي حول صلاحيته للنشر.

١١ - في حالة إجازته من المحكمين والموافقة عليه من هيئة التحرير، يستحق المؤلف مبلغ ١٥,٠٠٠ درهم إماراتي، أو ما يعادلها يتم تحويلها للمؤلف بعد إكمال كل التعديلات المطلوبة، وتقديم نسخة إليكترونية ليطبع الكتاب.

١٢ - في حالة قبول الترجمة والتعاقد يستحق المترجم مبلغ ١٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو ما يعادلها، يتم تحويلها بعد إكمال كل التعديلات المطلوبة وتقديم نسخة إليكترونية ليطبع الكتاب.

١٣ - المترجم مسؤول عن حق الملكية الفكرية بالنسبة للمؤلف.

١٤ - مؤسسة زايد الدولية للبيئة غير مسؤولة عن محتويات الكتاب والفكرة المنشورة تعبر عن رأي الكاتب.

١٥ - لايحق للمؤلف أو المترجم إعادة الطبع،إلا بموافقة خطية من«مؤسسة زايد الدولية للبيئة»، التي تحتفظ بحقوق النشر.

مجالات السلسلة :

تدور مجالات السلسلة في فلك الإطار الشامل، لصون البيئة والموارد الطبيعية، وفقاً لأسس التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتشمل المجالات الآتية:

١ - التنمية المستدامة وما يتعلق بتحقيقها من آليات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٢ - إدارة النظم الايكولوجية.

٣ - المياه العذبة .

٤ - صون التنوع الحيوي وحماية الحياة الفطرية وتنميتها.

٥ - البيئة البحرية والإدارة البيئية المتكاملة للمناطق الساحلية.

٦ - التنمية المستدامة للمناطق الزراعية ومناطق الرحل.

٧ - مكافحة التلوث.

٨ - التقنيات السليمة بيئياً وإدخالها في عمليات الإنتاج وإدارة الموارد.

٩ - صحة البيئة.

١٠ - نشر وتعزيز الوعي البيئي والمشاركة الشعبية.

١١ - التربية البيئية، والإعلام البيئي.

١٢ - التشريع البيئي وآليات تطبيق القوانين واللوائح.

١٣ - تعزيز دور المرأة والبيئة والتنمية.

١٤ - الأمن البيئي .

استمارة «اقتراح كتاب للنشر»

تهدي «مؤسسة زايد الدولية للبيئة» تحياتها لكل العلماء والخبراء والباحثين العرب في مجالات البيئة والتنمية المختلفة وتدعوهم للمشاركة في هذه السلسلة بالتأليف والترجمة مساهمة منهم في توجيه التنمية في بلادنا العربية نحو الإستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة معافاة.

ولمن يرغب في المشاركة، الرجاء الإطلاع على قواعد النشر أعلاه، وملأ الاستمارة أدناه، وإرسالها بالفاكس، أو البريد، أو البريد الإلكتروني إلى «*هيئة تحرير سلسلة عالم البيئة*»:

«مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة»

رقم ٥٠٤ - برج العلي - شارع الشيخ زايد

ص. ب : ٢٨٣٩٩ دبـــي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٣٣٢٦٦٦٦ - ٠٤ (٩٧١+)

فاكس : ٣٣٢٦٧٧٧ - ٠٤ (٩٧١+)

بريد إلكتروني : zayedprz@emirates.net.ae

cta@zayedprize.org.ae

الاســم : _____

الدرجة العلمية : _____

الوظيفة : _____

العنوان : _____

_____

الهاتف : _____ الفاكس: _____

البريد الإلكتروني : _____

عنوان الكتاب المقترح : _____

انظر خلفه

نبذة مختصرة عن أهمية الكتاب ومحتواه

إقـــرار

أقر أنا الموقع أدناه بأني قد اطلعت على قواعد النشر في سلسلة «عالم البيئة»، وأوافق على حفظ حقوق النشر وإعادة الطبع لمؤسسة «مؤسسة زايد الدولية للبيئة»، حسب الشروط الموضحة في آخر كل كتاب من السلسلة.

التوقيع : _____

التاريخ : _____

الرجاء التكرم بإرفاق السيرة الذاتية للمؤلف ومختصر قائمة المحتويات..

قسيمة اشتراك في سلسلة «عالم البيئة»

الاسم : _____

المهنة : _____

العنوان البريدي : _____

_____

الهاتف : _____ الفاكس : _____

البريد الإلكتروني: _____

_____

اشتراك لمدة: ☐ سنة (٦٠ درهم) ☐ سنتين (١٠٠ درهم)

☐ نقداً ☐ مرفق شيك مصدق ☐ بطاقة إئتمان

نوع البطاقة : ☐ Visa ☐ Master Card ☐ Am Express

رقم البطاقة : _____ المبلغ : _____

تاريخ انتهاء البطاقة : _____

التاريخ : _____ التوقيع : _____

قسيمة شراء سلسلة «عالم البيئة»

الاسم : _____

المهنة : _____

العنوان البريدي : _____

_____

الهاتف : _____ الفاكس : _____

البريد الإلكتروني: _____

شراء عدد: _____ من الكتاب رقم: _____(١٥ درهماً للنسخة)

☐ الرجاء إرسالها إلى العنوان أعلاه.

☐ الرجاء إرسالها كهدية إلى :

الاسم : _____

المهنة : _____

العنوان البريدي : _____

_____

الهاتف : _____ الفاكس : _____

البريد الإلكتروني: _____

☐ نقداً ☐ مرفق شيك مصدق ☐ بطاقة إئتمان

نوع البطاقة : ☐ Visa ☐ Master Card ☐ Am Express

رقم البطاقة : _____ المبلغ : _____

تاريخ انتهاء البطاقة : _____

التاريخ : _____ التوقيع : _____

تم بحمد الله

العنـوان : التنمية المستدامة في الدول العربية
المؤلـف : الدكتور / نوزاد عبدالرحمن الهيتي
الموضوع : بيئـي
الرقم الدولي للسلسلة : . 6- 959 - 18. - ISBN 978 - 9948
الرقـم المـوضـوعـي : 338.9
عـدد الصـفحـات : 408 صفحة
قـياس الصفحـة : 15 سم × 21 سم
عـدد النسـخ : 2000 نسخة

الطبعة الأولى
1436 هـ - 2015 م
(ط) 2015 م

جميع الحقوق محفوظة
يمنع نسخ هذا الإصدار أو أجزائه بكل الطرق، كالطبع، والتصوير، والنقل، والترجمة، والتسجيل المرئي والمسموع والإلكتروني، إلا بإذن خطي من : «مؤسسة زايد الدولية للبيئة».

رقم (5.4) - برج العلي - شارع الشيخ زايد
ص. ب : 28399 دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتـف : 3326666 4 971 +
فاكـس : 3326777 4 971 +
البريد الإلكتروني : zayedprz@emirates.net.ae
الموقع الإلكتروني : www.zayedprize.org.ae

السيرة العلمية الذاتية
نوزاد عبدالرحمن الهيتي

- حصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد بجمهورية العراق بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٤.
- حصل على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من جامعة بغداد بجمهورية العراق بمرتبة الشرف الأولى ١٩٨٨.
- حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية من جامعة بغداد بجمهورية العراق بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩٣.
- عمل استاذاً جامعياً في الجامعات العراقية، والليبية، والقطرية.
- عمل خبيراً اقتصادياً في مجلس التخطيط، ومجلس الوزراء، بدولة قطر.
- يعمل حالياً مستشارا للشؤون الاقتصادية، واستاذاً في المعهد الدبلوماسي، في وزارة الخارجية بدولة قطر.
- يشارك سنوياً في كتابة الفصل الخاص بتطورات الاقتصاد العراقي في التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات، الشارقة.
- محكم للدراسات الاقتصادية بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بأبو ظبي.
- أشرف وناقش أكثر من (٣٠) رسالة ماجستير ودكتوراه في العلوم الاقتصادية والاجتماعية.
- له (٧٥) بحثاً منشوراً في الدوريات العلمية العربية المحكمة، و(٩٣) مقال علمي منشور في المجلات العربية والخليجية.
- له عشرون كتابا منشوراً من خلال المؤسسات الاكاديمية والبحثية منها:
  - مقدمة في المالية العامة، جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٩٦.
  - مقدمة في الأسواق المالية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، ١٩٩٨.
  - الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع إديتار، إيطاليا، ٢٠٠٠.
  - التصحر وآثاره على دول مجلس التعاون الخليجي، دار المناهج، عمان، ٢٠٠١.
  - السكان والتنمية الاقتصادية في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، ٢٠٠٨.
  - التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الدراسات الاستراتيجية أبو ظبي، ٢٠٠٩.
  - الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.
  - المساعدات الإنمائية الدولية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية، سلسلة كتاب الرياض، دار اليمامة للنشر، ٢٠١٣.
  - التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القرن الحادي والعشرين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

صدر من السلسلة

سبعة عشر كتاباً:

١ - «مقدمة في إقتصاديات البيئة» (٢٠٠٣) للدكتور محمد عبدربه.

٢ - «الغطاء النباتي الفطري» (٢٠٠٤) للأستاذ الدكتور محمود زهران.

٣ - «الطاقة والتنمية المستدامة في الدول العربية» (٢٠٠٤) للدكتور هشام الخطيب.

٤ - «الزراعة النظيفة» (٢٠٠٥) للأستاذ الدكتور محمد صابر .

٥ - «المعارف التراثية في صحارى الوطن العربي» (٢٠٠٦) للأستاذ الدكتور كمال الدين البتانوني والمهندس حسن كمال الدين البتانوني.

٦ - البيئة الحضرية التحديات والفرص (٢٠٠٦). للدكتور/ محمد عبدالكريم علي عبدربه، والدكتور محمود عادل حسن.

٧ - النظام البيئي لغابات القرم «المانجروف» على سواحل البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية (٢٠٠٧).

أ. د. / محمود عبدالقوي زهران.

٨ - التخطيط البيئي ودوره الاستراتيجي في الحفاظ على البيئة (٢٠٠٨).

الدكتور / عادل عبدالرشيد عبدالرزاق.

٩- الأمن المائي العربي (نحو إدارة متكاملة ومستدامة للموارد المائية العربية) (٢٠٠٩).

الدكتور / محمد عبدالحميد داود.

١٠ - الربيع الغائم (الحد من دوامة إفساد البيئة) (٢٠٠٩).

الدكتورمحمد صابر.

١١ - الإدارة البيئية (الجوهر والمفاهيم الأساسية) (٢٠١٠م)

الدكتور / هشام الزيات .

١٢ - البيئة من منظور إسلامي.

تأليف : أحمد مبارك سالم سعيد عبدالله

١٣ - الأمن البيئي (٢٠١٢ م).

أ. د. مهندس / حيدر عبد الرزاق كمونة

١٤ - الأبنية الخضراء (٢٠١٣).

الدكتور / أيّـوب أو ديّـه

١٥ - وثيقة دبي حول التنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات « ريو +٢٠».

١٦ - جدلية الحداثة والبيئة في عمارة أبوظبي.

الدكتور/ محمد محمود عباس

١٧ - البيئة والميكروبات في حياتنا اليومية

الدكتور / محمد صابر